جامعة قاصدي مرباح ورقلة
كلية الحقوق والعلوم السياسة
قسم العلوم السياسية

مذكرة تخرج لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في ميدان الحقوق والعلوم السياسية

شعبة العلوم السياسية

تخصص: تنظيمات سياسية وادارية

العمل الجمعوي ودوره في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر

دراسة حالة: جمعية صناع الحياة وصناعة النجاح ورقلة

إعداد الطالب: اسماعيل ياسين شنين

إشراف الأستاذ: مبروك كاهي

لجنــة المنـاقشة :

(الرتبة العلمية) إسم ولقب الأستاذ	الصفة
(د) ياسن ربوح	رئيـسا
(د) مبروك كاهي	مشرفا ومقررا
(د) عصام بن الشيخ	مناقشا

نوقشت وأجيزت يوم الخميس 07 جوان 2018 .

السنة الجامعية 2017-2018

بسم الله الرحمن الرحيم

" وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ"

صدق الله العظيم

سورة التوبة الآية 105

شكروعرفان

نشكر الله جلا جلاله، وعلا علاه، رب السماء وحده، الذي أعطانا القدرة على اتمام وإنجاو هذه المذكرة، وبعده أتقدم بخالص شكري الى والديا الغاليين العزيزين الذين بفضلهما أجوب ميادين الدراسة، سالكا درب العلوم وشكرا جزيلا لكل من ساعدنا من قريب وبعيد على اتمام هذا العمل، وأخص بالذكر أستاذي الفاضل، الدكتور"مبروك كاهي" الذي كان له بعد الله الفضل الكبير علينا، وتشريفه قبول الإشراف على هذه المذكرة، دون أن يبخل علينا بتوجيهاته السديدة، وملاحظاته الحصيفة، ونصائحه القيمة، فشكرا، أستاذي وجزاك الله كل خير، كما أتشرف بالتوجه باسمى عبارات الشكر والإمتنان، الى الدكتورين : عصام بن الشيخ و ياسين ربوح عضوي لجنة المناقشة على قبولهما مناقشة هذه المذكرة، وصرفهما جزءا من وقتيهما لقراءتها واثرائها بتوجيهاتهما القيمة، كما لا يفوتني ان اتوجه بالشكر الى الأستاذين صالح شنين وفاتح شنين على تعاونهما معي في انجاز هذا العمل، و من عظيم الشكر أيضا أن لا أنسى كل اساتذة قسم العلوم السياسة، الذين درسوني وأخص بالذكر الأستاذة الدكتور غنية شليغم،الى كل هؤلاء أجدد شكري وأقول جزاكم الله كل خير.

اسماعيل ياسين شنين

إهداء

الى الوالدين الحبيبين، أطال الله في عمرهما وشافاهما

الى زوجتي الكريمة وأم ابني العزيز، وتووم روحي، فلذة كبدي

وقرة عيني، الى من أعطاني أملا في الحياة، حبيبي وصغيري

(سيف الدين عبد الفتاح)

الى كل أفراد عائلتي، إخوتي وأخواتي وأبنائهم فردا فردا

الى كل رفاق درب الدراسة الجامعية (مهدي، كريم، حمدي)

الى زملائي وزميلاتي ورفاقئي في العمل

الى كل من علمني حرفا،

الى معلمي (سي مسعود)، والى سي الطالب (محمد لعلى)

الى كل هؤلاء أهدي هذا العمل المتواضع، راجيا من المولى

عز وجل أن يجد القبول والنجاح.

ملخص:

عالجت هذه الدراسة موضوع العمل الجمعوي ودوره ومساهماته في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر وهو يعد من مكونات المجتمع المدني ، وقد تناولت درستنا مفهوم العمل الجمعوي من خلال ابراز تعريفه وخصائصه ومراحل تطوره، ثم تطرقنا الى مفهوم التنمية المحلية واسهامات الجمعيات فيها .

ولقد تبين لناهذا من خلال الدراسة الميدانية وعلى (جمعية صناع الحياة وصناعة النجاح) كدراسة حالة ، لكن رغم بروز نشاط بعض الجمعيات ، الا أن هناك معوقات أبرزها قانونية وادارية ومالية اعاقت نشاط هذه الجمعيات

Abstract

This study dealt with the subject of collective work, its role and contributions to the achievement of local development in Algeria, which is a component of civil society. Our study dealt with the concept of collective action by highlighting its definition, characteristics and stages of development.

We found this through the field study and the Association association such as Sonnaa Elhayet wa Sinnaat Najah –Saving Industry as a case study, but despite the emergence of some associations, there are obstacles, most notably legal, administrative and financial

مقدمـــــة

مقدمـــة

منذ القدم عرفت البشرية أشكالا عدة من التجمعات التي حملت معها تسميات وصور ونماذج مجتمعاتية متنوعة ومختلفة ، اتسمت بالتماسك والترابط والثبات بين أفرادها، كانت في بداياتها مجتمعات تقليدية نشأت من الأسرة البسيطة ، فالقبيلة فالقرية فالمدينة إلى الدولة الحديثة ، ولقدشكل الأفراد لبنتها الأساسية وأساسها الوظيفي والعملي ، بواسطة أعمال وأنشطة متنوعة ، وهادفة إلى خدمة المجتمع وتنميته ، ومن أهم تلكم الأعمال نجد (العمل الجماعي او التطوعي) الهادف إلى مساعدة الأفراد وخدمتهم بدون ربح او مقابل ، ولقد تطور هذا العمل وتبلور في الفكرالإداري في العصر الحديث وأصبح يعتمد على مؤسسات وتنظيمات مهيكلة ومنظمة تحت مسمى (الجمعيات) كإحدى التشكيلات التنظيمية والتطوعية والخيرية ، ضمن حيز وإطار(العمل الجمعوي) لقيادة المجتمع المدني للأفضل والى الهدف المنشود، ولقد تزايد الاهتمام بالعمل الجمعوي وتطور من لدن العديد من الكتاب والمفكرين في العقد الأخيرمن القرن العشرين عند العديد من الدول وبخاصة الدول النامية ، وصار من غير الممكن تصور مجتمع دون المجتمع المدني نضرا للدور الذي أصبح يلعبه كشريك مهم للدولة في تحقيق التنمية ، والتنمية المحلية على وجه الخصوص، في شتى مجالات الحياة اقتصاديا سياسيا اجتماعيا ثقافيا بيئيا ، والجزائر وكغيرها من الدول ، شهدت طفرة وقفزة نوعية في مجال التنمية المحلية ، كان للعمل الجمعوي دورا مهما فيها وفق آليات قانونية ومراحل تاريخية هامة . سواءا على المستوى التنموي الجمعوي وطنيا اوعلى الصعيد المحلي في ولاية ورقلة ، واهم المحاور التنموية وواقع العمل الجمعوي فيها مع التركيز على نموذج وهي جمعية صناع الحياة ورقلة، وهي من بين أهم الجمعيات النشطة في الولاية والتي كانت ضمن دراستنا الميدانية .

انطلاقا مما تقدم تهدف دراستنا هذه إلى معرفة أهمية ودور العمل الجمعوي في سعيه لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر مرورا بمراحل هامة، من مفهوم ونشأة المجتمع المدني وتعريف ودور الجمعيات، إلى المسار التاريخي للعمل الجمعوي في الجزائر، والى تعريف ومعرفة أهمية العمل التطوعي وكذا الى آليات الضبط القانوني والتنظيمي للجمعيات، ودراسة أهم العوائق والتحديات التي تعترض العمل الجمعوي ثم الوصول إلى أهمية التنمية المحلية ومفهومها ودورا لجمعيات في التنمية المحلية بصفة عامة ودور الجمعيات في التنمية المحلية في ولاية ورقلة في فصل تطبيقي، نقف من خلاله على اهم المحطات التنموية ودور جمعيات بلدية ورقلة بصفة خاصة والتركيز على جمعية صناع الحياة، كانموذج ودراسة حالة لموضوعنا الحالي.

اهمية الدراسة :

يكتسي موضوع العمل الجمعوي ودوره في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر أهمية كبيرة لاسيما من الناحية النظرية كونه يبرز مفهوم العمل الجمعوي ومراحل تطوره ، ودور العمل الجمعوي في التمية المحلية في مختلف المجالات والعوائق التي تعترضه في سبيل ذلك ، كما له أهمية عملية اذ يبرز واقع العمل الجمعوي والمشكلات العملية التي تعيقه في اداء دوره في التنمية المحلية .

اهداف الدراسة :

التعرف على حقيقة العمل الجمعوي ودوره في تحقيق التنمية المحلية ، والتعرض إلى اهم القوانين والنصوص التشريعية المنضمة للجمعيات وانعكاساتها على التنمية المحلية وعلى وجه الخصوص فترة ما بعد الاحادية والتعددية الحزبية وكذا مجالات التنمية المحلية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية ، تهدف الدراسة إلى تتبع دور ومساهمة الجمعيات في التنمية المحلية في الجزائر و ولاية ورقلة بشكل خاص، مع التركيز على جمعية صناع الحياة كنموذج في دراستنا الميدانية .

أسباب احتيار الموضوع: فتعود إلى أسباب موضوعية واخرى ذاتية ، على النحو التالي :

أ – **الاسباب الموظوعية:**

ترجع الى أهمية الموضوع خاصة من الناحية العملية، وكونه يحتاج الى دراسات معمقة تعالج دور العمل الجمعوي في تحقيق التنمية المحلية وزاد الاهتمام به في السنوات الاخيرة لدى عديد الدول .

ب **– الاسباب الذالية:**

وتتمثل في مبولي و رغبتي في دراسة هذا الموضوع المهم والعملي ، وكوني ساهمت في النشاط الجمعوي من خلال ترأس عدة جمعيات محلية في ولاية ورقلة .

والمساهمة في وضع تصور ورؤية بسيطة لتفعيل ونجاح العمل الجمعوي او اعطاء حل لبعض الاخطاء التي تشوب هذا الموظوع .

أدبيات الدراسة :

المتابع لموظوع العمل الجمعوي في الجزائر يلاحظ قلة الكتابات والدراسات الاكاديمية التي تناولت الموظوع خاصة فيما بتعلق بالدراسات الميدانية . لكن هناك بعض الدراسات التي استندنا عليها ومن أهمها :

1- الحركة الجمعوية في الجزائر ودورها في ترقية طرق الخدمةا لاجتماعية في مجال رعاية الشباب[1]، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتواره ، في العلوم السياسية ، للباحث عبدالله بوصنوبرة . تناول فيها الباحث ، المسار التاريخي لتتطور وعمل الجمعيات في الجزائر ، والى اهم المحطات التي مرت بها الحركة الجمعوية وركز على دور الشباب في التنمية المحلية بينما ركزت دراستي على اهمية العمل الجمعوي على المستوى الاجتماعي والتنمية المحلية وشملت كل فئات المجتمع .

2- دور المجتمع المدني في التنمية المحلية في الجزائر عبد السلام عبد اللاوي [2] ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، تخصص إدارة الجماعات المحلية والإقليمية، تتطرق الباحث الى اشكالية مساهمة المجتمع المدني في التنمية المحلية ، والى اهم القوانين المنظمة للجمعيات في الجزاير، والى التحديات والعوائق التي تعيق مسار العمل الجمعوي في الجزائرفي تحقيق التنمية وكشف العلاقة بين التنمية المحلية والمجتمع المدني وطبيعة مساهمته في التنمية المحلية في ولايتي المسيلة وبرج بوعريريج ، كما اجاب على بعض الفرضيات المتعلقة بالتحديات والعوائق التي تعيق مسارالمجتمع المدني في الجزائر وليصل الى نتيجة ان الجزائر ورغم مرورها بحالات اللا أمن والى تلك الصعوبات فقد استطاعت بفضل المجتمع المدني على تخطيها وتحقيق التنمية المحلية، بينما ركزت دراستنا على دور الجمعيات في تحقيق التنمية المحلية في ضل استتباب الأمن واسترجاع السكينة .

3- عوايشة نصر الدين، الحركة الجمعوية بين الفعل الثقافي والخدمة الاجتماعية دراسة أنثروبولوجية لجمعية الظهرة الثقافية بمازونة[3]، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الأنثروبولوجية، لقد قام الباحث بدراسة موضوع الحركة الجمعوية بين الفعل الثقافي والخدمة الاجتماعية، متسائلا عن الدور الذي يمكن ان تلعبه الحركة الجمعوية في تفعيل العملية الاجتماعية، وتتطرق الى تاريخ الحركة الجمعوية في الجزائر، ومعالجة ظاهرة الحركة الجمعوية وقام بدراسة حالة لـ"جمعية الظهرة للفن والسياحة والآثار، شخص أوضاعها الاجتماعية والواقعية، والى الدورالذي تقوم به الجمعية في التمية وتطرق الى الصعوبات والتحديات التي تعانيها الجمعيةوالمجتمع المدني بصفة عامة، كانت دراسته دراسة أنثروبولوجية ومن الجانب الثقافي، بينما دراسني تعلقت بالجاتب الإجتماعي والأثر القانوني للعمل الجمعوي في تحقبق التنمية المحلية .

---

[1] عبد الله بوصنبورة " **الحركة الجمعوية في الجزائر ودورها في ترقية طرق الخدمة الاجتماعية في مجال رعية الشباب** " اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه كليةالحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة بسكرة،– 2010 2011.

[2] عبداللاوي عبدالسلام، "**دورالمجتمع المدني في التنميةالمحلية في الجزائر ،دراسةحالة(المسيلة ،برج بوعريرج)**"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية،جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،2012 .

[3] عوايشة نصر الدين ،" **الحركة الجمعوية بين الفعل الثقافي والخدمة الاجتماعية دراسة أنثروبولوجية لجمعية الظهرة الثقافية بمازونة** " مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الأنثروبولوجية، جامعة وهران2 ، السنة الجامعية 2016/2015 . كليةالحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية ، جامعة بسكرة، 2010–2011.

إشكالية الدراسة:

ويطرح هذا الموضوع عدة اشكاليات ، من أبررزها اشكالية رئيسية تتمثل في ما مدى مساهمة العمل الجمعوي في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر ؟ وما الدورالذي قامت به جمعية صناع الحياة في تحقبق التنمية المحلية في ورقلة ؟

ويتفرع عن هذه الاشكالية الرئيسية تساؤلات فرعية، وهي :

- ✓ مامفهوم العمل الجمعوي و ماهي مراحل نشاة وتطور العمل الجمعوي في الجزائر؟
- ✓ ما هي مجالات مساهمةالعمل الجمعوي في التمية المحلية في الجزائر؟.
- ✓ وماهي العوائق والتحديات التي تواجهه في اداء دوره في التنمية المحلية ؟.
- ✓ كيف يمكنن تقيم دور الجمعيات في التنمبة المحلية في ولاية ورقلة ؟
- ✓ هل كان لجمعية صناع الحياة ورقلة دور في التنمية المحلية ؟ وما مدى مساهمتها في العمل الجمعوي محليا ؟

فرضيات الدراسة :

- العمل الجمعوي يعمل على تحقيق التنمية المحلية من خلال النشاط التطوعي .
- يعد العمل الجمعوي فاعلا مهما في تحقيق التنمية .
- ساهمت التشريعات والنصوص القانونية في ضبط العمل الجمعوي
- العمل الجمعوي في ولاية ورقلة يتميز بواقع خاص لما له من دور في تحقيق التنمية .
- استطاعت جمعية صناع الحياة ان تفرض وجودها على الساحة الجمعوية لما تتمبز به من تنظبم وتسيير رشيد ،واستقرار طاقمها المشرف عليها ، مما انعكس على ادائها الجيد .

حدود الدراسة :

الحدود المكانية : يقتصر الموضوع على دراسة دور العمل الجمعوي في التنمية المحلية في ولاية ورقلة، بلدية ورقلة على وجه التحديد .

الحدود الزمنية : حاولت التركيز في هذه الدراسة على المدة الزمنية من 2005 الى 2018 نظرا لظهور ونشاط جمعية صناع الحياة ورقلة في تلك الفترة ، وتمت عملية توزيع الإستبيان كانت من شهر مارس الى شهر ماي .

مناهج واقترابات وأدوات الدراسة:

تتطلب كل دراسة او بحث علمي الى استخدام مناهج واقترابات تساعد على البحث والالمام بالموضوع المقدم ، لابأس ان تقدم التعريفات التالية :

المنهج: هو الطريق المؤدي الى الكشف عن الحقيقة في العلوم بواسطة طائفة من القواعد العامة التي تهيمن على سير العقل وتحدد عملياته حتى يصل الى نتيجة معلومة[1].

الإقتراب: هو إطار تحليلي يؤخذ كاساس عند دراسة الظاهرة السياسية او الاجتماعية، كما انه طريقة تفيد في معالجة الموضوع سواءا تعلق الامر بوحدات التحليل المستخدمة أوالأسئلة التي تثار[2].

اسلوب تحلبل المضون :

ويستخدم لدراسة والتحليل الكمي للنتائج المتحصل عليها، من خلال الدراسة الميدانية التي قمنا بها حول التنمية المحلية ومحاورها بورقلة ، و واقع الجمعيات وعددها والى دراسة الميدانية لجمعية صناع الحياة .

الإستبيان:

يعد اداة ملائمة للحصول على معلومات او بيانات وحقائق مرتبطة بواقع معين او موظوع او مشكلة ما على شكل اسئلة للاجابة عنها من قبل المعنبن بالاستبيان.

من مناهج الدراسة المستخدمة في بحثنا منهج هذا، هومنهج دراسة الحالة وذالك من جمع المعلومات والبيانات والاستبيانات والمقابلات، خاصة واننا قمنا بدراسة حالة واقع التنمية المحلية بورقلة ودور الجمعيات في التنمية المحلية مع التركيز على جمعية صناع الحياة.

استعنا بالمنهج الوصفي التحليلي في معالجة اهم الضواهر المتعلقة بالدراسة . وتحليل المعلومات .

استعنا بالمنهج التاريخي من خلال التعرف على اهم المراحل التاريخية والتطورات والتحولات التي طرأت على نشأة الجمعيات والعمل الجمعوي في فترات مهمة للمجتمع المدني.

واستخدمنا من الاقترابات ، الاقتراب القانوني الذي ركزعلى الجانب القانوني المتعلق بدراسة القوانين والنصوص المنظمة للجمعيات، او المتعلقة بالتنمية المحلية في الجزائر.

مصطلحات الدراسة:

المجتمع المدني: هوجملة المؤسسات التي تنشط في ميدان مستقل بين الدولة والجمهور، لديها اهتماماتها الخاصة التي تسعى لتحقيق اهداف معينة.

العمل الجمعوي يعد ملمحا من ملامح الفعل المدني والمواطناتي والذي يجد أسسه النظرية في أدبيات المجتمع المدني وتحديدا مع هيغل وغرامشي وقبلا مع العقد الاجتماعي.

الجمعيات:هي اتفاق لتحقيق تعاون مستمر بين شخصين اوعدة اشخاص لاستخدام معلوماتهم اونشاطاتهم بعد تحقيق اهداف اعضائهاغيرالمبرمجة.

---

[1] محمد شلبي، **المنهجية في التحليل السياسي المفاهيم المناهج الاقترابات الأدوات**، د.ن، الجزائر، 1997 ، ص 13.

[2] نفس المرجع، ص15.

العمل التطوعي هو اي عمل يقوم به شخص أو منظمة ما، دون تلقي اجر ما يقابل ما يؤديه من عمل مهما كان حجمه وطبيعته ودرجته او تكلفته المادية.

التنمية المحلية: تعرف على أنها تعاون جهود المجتمع مع الجهود الحكومية في الارتفاع بمستويات المجتمعات المحلية اقتصاديا وثقافيا واجتماعيا من اجل تكامل هذه المجتمعات وتمكينها من الإسهام الفعلي في التقدم القومي.

جمعية صناع الحياة: ظهرت الجمعية في شهر سبتمبر 2005، هي جمعية خيرية تنموية تعمل على استثمار الطاقات البشرية لخدمة المجتمع، وتنمية وتوجيه الأفراد وتوحيد الجهود والرقي والنهوض بالمجتمع وخدمة الأفراد في شتى الميادين والأصعدة.

أدوات الدراسة:

الإعتماد على النصوص القانونية المراجع والكتب الرسائل والبحوث المكتبية ثم المقابلة والاعتماد على الاستبيان

صعوبات الدراسة:

قلة المراجع وذالك لانعدام الكتابات الاكاديمية التي تناولت موضوع العمل الجمعوي وعلاقته بالتنمية المحلية بالجزائر وتتبع مساره واهمية ودور العمل التطوعي، كما ان بعض الكتابات تناولت موضوع المجتمع المدني أو الجمعيات, ولم تتعرض للفظ العمل الجمعوي، وتباين المعلومات في المراجع وعدم تطابقها مع صعوبة الحصول على المعلومات والتقارير في الدراسة الميدانية، بسبب تكتم وتماطل الجهات الإدارية، وهو الذي لايخدم البحث ويعطي إضافة للدراسة.

هندسة الدراسة:

وللإجابة عن اشكالية الدراسة قسمت الخطة الى مقدمة، وثلاثة فصول: فصل اول بعنوان مفهوم وتطورالعمل الجمعوي، وقسمته الى مبحثين: مبحث اول متعلق بمفهوم العمل الجمعوي، ومبحث ثاني متعلق بنشأة وتطور العمل الجمعوي، وفصل ثاني بعنوان دور العمل الجمعوي في التنمية المحلية، وقسمته الى مبحثين: مبحث اول متعلق بمجالات مساهمته في التمية المحلية، ومبحث ثاني متعلق بالعوائق والتحديات، وفصل ثالث تطبيقي تطرقت فيه الى الجمعيات والتنمية المحلية بورقلة، في مبحث اول متعلق بالتنمية المحلية بولاية ورقلة ودور الجمعيات فيها، وفي عرض للمحاور الكبرى للتنمية من خلال المشاريع التنموية في المدينة ، وكذا تدخل القطاع الجمعوي من خلال الجمعيات البلدية والولائية، وتحليل واقع الجمعيات في التنمية المحلية مع التركيز على جمعية صناع الحياة ، كدراسة حالة في المبحث الثاني تعرضت الى أهم نشاطاتها وانجازاتها وحصرته في استبيان لمعرفة مدى نجاعة وفعالية تشاطات الجمعية في المجتمع المدني، وختمتها بخاتمة توصلت فيها الى عدة نتائج واقتراحات.

الفصل الأول

ماهية العمل الجمعوي وتطوره في الجزائر

الفصل الأول : ماهية العمل الجمعوي وتطوره في الجزائر

يعد موضوع المجتمع المدني من أهم المواضيع التي استقطبت اهتمام العديد من الكتاب والمفكرين،في العديد من مجالات المعرفة في إطار العلوم الاجتماعية، خاصة علم السياسة، واختلف هؤلاء الكتاب في مفهومه، حتى وان اشارت كل الكتابات ارتباطه يالفكر الغربي[1].

ومن اهم التعريفات الغربية تعريف غرامشي الذي يرى أن المجتمع المدني هو رابطة للصراع حول التوجه الفكري الثقافي اوالايدولوجيا للمجتمع، وأن موضوع المجتمع المدني يدخل في إطار نظرية السيطرة والهيمنة الطبقية، وأن الهيمنة على المجتمع لا تتحقق إلا من خلال السيطرة على منظمات المجتمع المدني وعبر العمل الثقافي بالدرجة الرئيسية[2].

كما عرفه البعض كأ**ماني قنديل** بِأنه مجموعة التنظيمات المستقلة ذاتيا، التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة ، وهي غير ربحية تسعى إلى تحقيق منافع أو مصالح المجتمع ككل، أوبعض فئاته المهشمة أو لتحقيق مصالح أفرادها، ملتزمة بقيم ومعايير الاحترام والتراضي، والإدارة السلمية للاختلافات والتسامح وقبول الآخر[3].

تشير احدث التحديدات إلى المجتمع المدني بأنه يتشكل من مجموعة المؤسسات المدنية التي لا تمارس السلطة ولاستهدف الربح ، بل تسهم في صياغة القرارات من خارج المؤسسات السياسية[4].

ومن اهم مكونات المجتمع المدني، العمل الجمعوي والذي له دور في التنمية لاسيما التنمية المحلية، وقبل ابراز دوره في التنمية المحلية في الفصل الثاني، سنبحث في هذا الفصل مفهومه (المبحث الاول)، ثم نشأته وتطوره(المبحث الثاني) .

المبحث الاول : ماهية العمل الجمعوي

يعد العمل الجمعوي إحدى الدعامات الرئيسية والأساسية للمجتمع المدني، والتي تدخل ضمن الأعمال الخيرية والأنشطة التطوعية التي يسعى من خلالها مجموعة من الأفراد في إطار تنظيمي وهيكلي الى تحقيق المصلحة العامة.

---

[1] هواردج ، ويارد ا ، ترجمة ليلى زيدان ، **المجتمع المدني النموذج الامريكي والتنمية في العالم الثالث** ، الجمعية المصرية انشر المعرفة والثقافة العامية ، القاهرة ط ، 1، ص36.

[2] Jonathan Leclerc « la société civile en question » Le 17 décembre 2009 Université Laval WWW.giersa.ulaval.ca/sites/giersa.ULAVAL، تاريخ التصفح 22 / 04 / 2018 .

[3] اماني قنديل ، **الموسوعة العربية للمجتمع المدني** ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ،القاهرة ، ص125.

[4] تامر كامل محمد ، **المجتمع المدني والتنمية البيايية ، دراسة في الاصلاح والتحديث في العالم العربي** ، مركز الامارات والدراسات والبحوث الاستراتيجية ، 2014 ط 3، ص13.

وسنبحث في هذا المبحث مفهوم العمل الجمعوي (المطلب الاول)، ثم تعريف الجمعيات والأليات القانونية لضبطها تأسيسها ونهايتها (المطلب الثاني)، على التفصيل الاتي :

المطلب الاول : مفهوم العمل الجمعوي

أولا – تعريف العمل الجمعوي :

لا يوجد تعريف متفق عليه للعمل الجمعوي (التطوعي) فالعمل التطوعي اساس للنشاط والعمل الجمعوي ، وهذا المصطلح مستمد من مفهوم الجمعية نفسه وتدل لفظة الحركةعلى الجهودوالمساعي الحثيثة والديناميكية المتواصلة لأعضاء الجمعيات والمتطوعين من أجل تغيير وتحسين أوضاعهم الحياتية ، بواسطة التعبئة الشاملة والمشاركة الواسعة والاختيارية في برامجها و أنشطتها دون انتظار تدخل الدولة ، مع ممارسة أشكال من الضغط السلمي عليها لتوفير الإمكانيات البشرية والمادية لحماية مصالحها ومصالح المجتمع ككل ، وينبغي الحكم على حيوية وقوة الحركةالجمعوية من تفاعل أنشطة الجمعيات وتنسيقهافي إطارحيز من التنافس والحرية لتحقيق أهدافها المشتركة ، فالحكم على الحركة الجمعويةلايكون بناءعلى عددالجمعيات وإنماعلى نوعيتهاواستجابتها للمطالب[1].

العمل الجمعوي هو كل إطار ينضوي تحته مجموعة من العاملين من اجل تحقيق هدف مشترك هو بالأساس عمل تربوي يهدف إلى المساهمة في بناء الإنسان، لذالك فهو يضم كل الأنشطة الهادفة على غرس المعاني والقيم المنبثقة من عقيدة العاملين فيه على حساب المستويات الفكرية والتصورية والوجدانية والسلوكية وهو من هذا المنطلق يشتمل على العمل السياسي(الأحزاب والنقابات والمنضمات) والعمل الثقافي (والجمعيات والنوادي الرياضية)[2].

والعمل الجمعوي في جوهره ظاهرة اجتماعية ثقافية تتقاطع فيه مكونات الشخصية الممارسة له من حيث حمولتها المعرفية وقوتها الوجدانية الدافعة ومنحدرات انتمائها لاختيار هذا العمل دون الأخر وهذا التقاطع يجعل إذن من الممارسة الجمعوية مدخل للفعل في الواقع ليس للتغير بنياه الأساسية الكبرى (حتى لا نعطي للجمعيات دون قوى الفعل السياسي والاجتماعي المهيأ لهذا الفعل نظريا وتاريخيا) وبمعنى آخر إن العمل الجمعوي ليس في النهاية سوى منتوج تنظيمي وثقافي هادف من خلال ممارسات مجسدة إلى اكتساب المنخرط فيه وعيا محددا إزاء القضايا المطروحة بإلحاح على

---

[1] غنية شليغم ، تومي فضيلة ، **تطور الحركة الجمعوية في المدن الصحراوية ، حالة ورقلة** ، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية ، جامعة ورقلة ، الجزائر، ص8.

[2] عبد العلي الصغيري ، **قراءات مفاهمية مفهوم االعمل الجمعوي والمؤسسة الجمعوية** ،ص3. www.academia.edu . تاريخ التصفح 22 / 04 / 2018 .

السياق الاجتماعي والتاريخي الذي يمارس فيه ذالك العمل، إذن ففي موضوع العمل الجمعوي نجد الممارسة هي التي تحدد المفهوم وليس العكس[1].

العمل الجمعوي في تحدياته القانونية والنفسية والاجتماعية يلوح كخطاب وممارسة تعتمل في ضل سجل ثقافي او حقل مجتمعي، يشترط وجود أفراد وجماعات تلتئم من اجل مخطط انجازي يروم إحداث تغيرات ما في سلم القيم والمواقف والاتجاهات والممارسات والسياسات[2].

والعمل الجمعوي يعتبررافدا رئيسيا من روافدالعمل الجماهيري، سوءا من حيث تشكيل إطارات ذلك العمل، أومن حيث حركيته ومساهماته من الموقع الخاص به في تغذية الصراع الاجتماعي في أبعادها الثقافية والإيديولوجية إضافة إلى كونه مجالا لتأطير المواطنين تأطيراجيدا يسهل عليهما امتلاك الوعي بذواتهم وبطبيعة الأدوار الموكلة لهم في معركة التغييروالتقدم[3].

العمل الجمعوي يعد ملمحا من ملامح الفعل المدني والمواطناتي والذي يجد أسسه النظرية في أدبيات المجتمع المدني وتحديدا مع هيغل وغرامشي وقبلا مع العقد الاجتماعي.

وإذا اعتبرنا الجمعية مجموعة من المواطنين الذين تعاقدوا على القيام بأنشطة وأعمال تعود بالمنفعة العامة عليهم أو على محيطهم الاجتماعي، ضمن قواعد تنظم علاقاتهم الداخلية والخارجية.

يعتبر العالم الاجتماعي المعاصر الفرنسي رونيه غاليسو[4] أن الانتقال من دراسة الحركات الاجتماعية إلى البحث في الحركات الجمعوية أصبح سمة العصر، وذلك نظرا لأزمة الحركات الاجتماعية (الكلاسيكية) التي كانت تركز على المطالب الاقتصادية والمهنية والمادية فحسب بواسطة النقابات، أما اليوم فقد ظهرت تنظيمات اجتماعية مستقلة جديدة تتميز بالأفعال الاجتماعية خارج الفضاء الاقتصادي والإنتاجي.

إن العمل الحمعوي يعتبر اليوم هو الممارسة اليومية من خلال الجمعيات التي ينظم في إطارها أناس تجمعهم نفس القناعة حول قضية معينة او مجموعة من القضايا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، ويتركز على الجهود والمساعي الحثيثة والديناميكية المتواصلة لأعضاء الجمعيات والمتطوعين من أجل تغيير وتحسين أوضاعهم الحياتية[5].

ثانيا – خصائص العمل الجمعوي:

---

[1] محمد الزبيري، **العمل الجمعوي بالمغرب واقع وافاق**،الحوار المتمدن، العدد 1472،2006
www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=580925/5/، تاريخ التصفح 22 / 04 / 2018

[2] عبد العلي الصغيري، مرجع سابق،ص3.

[3] غنية شليغم ، تومي فضيلة، مرجع سلبق، ص9.

[4] عبد الله بوصنبورة، "**الحركة الجمعوية في الجزائر ودورها في ترقية طرق الخدمة الاجتماعية في مجال رعية الشباب**" اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه كليةالحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعةبسكرة، 2010-2011، غير منشورة، ص103 .

[5] عبد الله بوصنبورة ،مرجع سابقص 103.

يتميز العمل الجمعوي بالعديد من الخصاص والمميزات الاتية [1] :

1 –الطوعية : أي المشاركة الطوعية التي تميز تكوينات وبنى الجمعيات المختلفة، باعتبار أن تأسيس الجمعية و العمل في كنفها يعتبر عملا حرا و بمحض إرادة الشخص المنضم إليها.

2 –المؤسسية : و التي تشمل مجمل الحياة الحضارية تقريبا و التي تشمل جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية و السياسية و الثقافية، و لعل ما يميز مجتمعاتنا هو الحضور الطاغي للمؤسسات وغياب المؤسساتية بوصفها علاقات تعاقدية حرة في ظل القانون.

3 –الدور :الذي تقوم به هذه التنظيمات و الأهمية الكبرى لاستقلالها عن السلطة و هيمنة الدولة، من حيث هي تنظيمات اجتماعية تعمل في سياق و روابط تشير إلى علاقة التضامن و التماسك أو الصراع و التنافس الاجتماعيين

4القدرة على التكيف في مقابل الجمود: و يقصد بها القدرة على التكيف مع التطورات البيئية .

5– الاستقلال في مقابل الخضوع و التبعية :أي أن لا تكون الجمعية خاضعة أو تابعة لغيرها من المؤسسات أو الجماعات أو الأفراد، بحيث تسهل السيطرة عليها وفق ما يتماشى مع أهداف الجهة المسيطرة، و يمكننا أن نحدد هذه الاستقلالية من خلال مؤشرين هما :

أ– الاستقلال المالي: و يظهر ذلك من خلال مصادر التمويل هل هو خارجي أو ذاتي، فكلما كان التمويل من تبرعات واشتراكات أعضاء الجمعية كانت أكثر حرية في تسيير شؤونها الخاصة.

ب _ الاستقلال التنظيمي :أي كيفية تسيير شؤونها التنظيمية الداخلية بعيدا عن تدخل الوصاية .

6– التعقيد في مقابل الضعف التنظيمي : و يقصد به المستويات الأفقية و الرأسية داخل الجمعية ، وجود مستويات هرمية للقيام بوظائف الجمعية و حسن تنظيمها ، فكلما كانت هذه المستويات واضحة المعالم المعالم كلما كانت الجمعية أكثر تنظيما و استطاعت أن تبسط نشاطها على رقع أكبر و تحقق انتشارا داخل المجتمع المعني.

7– التجانس أو التماسك في مقابل الانقسام : و يقصد به عدم وجود صراعات داخل التنظيم أوالجمعية التي تؤثر على السير الحسن لنشاطاتها، فكلما كانت الانقسامات و الصراعات داخل الجمعية تعرضت هذه الأخيرة للتشتت و الاضمحلال، و كلما سادت روح التعاون و التضامن داخل الجمعية و حلت الخلافات بطرق سلمية، استطاعت الجمعية أن تمضي قدما في سبيل تحقيق أهدافها.

8 – تجميع المصالح و التوفيق فيما بينها : و ذلك ببلورة مواقف جماعية التي تواجه أعضائها وتمكنهم من التحرك لحل مشاكلهم من خلال منظمتهم أو جمعيتهم.

9 – مواجهة الصراعات : و ذلك بالبحث الجماعي عن الحلول التوفيقية بالطرق السلمية دون اللجوء إلى حل النزاعات عبر تدخل· مؤسسات حكومية.

---

[1] غنية شليغم ، تومي فضيلة ، مرجع سابق ، ص 9

10 – تعزيز التنمية المجتمعية : و ذلك عن طريق المساهمة الفعالة في بناء رأسمال اجتماعي بالإضافة إلى مجمل النشاطات التعاونية و تكوين وإفراز القيادات المتمتعة بروح التعاون و الانضباط · [1].

11– نشر الثقافة الحظارية :باعتبار أن الجمعية هي مدرسة للتنشئة الديمقراطية والمدنية

يدخل العمل الجمعوي ضمن الأعمال الخيرية والأنشطة التطوعية التي يسعى من خلالها مجموعة من الأفراد في إطار تنظيمي وهيكلي بهدف تحقيق المصلحة العامة ، وهو يتسم بعنصر التطوع الإرادي والمبادرة الشخصية انطلاقا من إيمان وقناعة راسخين لتحقيق مصالح عامة، مع التحلي بروح التعاون والتكافل والتضامن العمل الجمعوي هو يحتاج استمرارية الأفراد المتطوعين وتفانيهم وصبرهم على المواقف الصعبة التي تعترض طريقهم ،.ومنه لا يمكن فصل العمل الجمعوي عن العمل التطوعي ، لانه في صوره هو اساس للنشاط الجمعوي ، العمل التطوعي الجهد أو العمل الذي يقدمه أفراد أو مؤسسات إيمانا منهم بفكرة أو مبدأ معين . ولا يتوقع القائمون على ذلك العمل أي جزاء أو حافز مادي، إنما هو نوع من الخدمة العامة للمجتمع يهدف إلى حل مشاكل أو صعوبات تواجهها الجماعة أو المجتمع الذي يعيش فيه المتطوعون وقد تختلف دوافع هذا العمل بين ذاتية أو موضوعية،[2]

ثالثا – أهمية العمل الجمعوي :

لا يعتبر العمل التطوعي مجرد أعمال فردية تقليدية إنما هي أعمال جماعية منظمة في شكل جمعيات ومؤسسات فقط بل يلعب العمل التطوعي أيضا دورًا مهما في التنمية المجتمعية وهو بهذا المعنى يحظى بأهمية بالغة ،وذلك لدوره في التنمية،إلى جانب ما يعنيه من قيم وروابط اجتماعية إيجابية. وتكمن أهميته ودوره ليس على صعيد الفرد فحسب، وإنما على مستوى المجتمع ككل وما يعنيه من رفع للمستوى الاقتصادي والاجتماعي، فهو يهدف إلى ترقية وتفعيل المشاركة الشعبية الحرة في رسم السياسات واتخاذ القرارات وتقديم الخدمات الصحية والتعليمية والرعاية الاجتماعية والإسهام في القضاء على البطالة ويستدعي التدخل الفوري في المواقف الهامة والعاجلة ، لأن الأعمال التطوعية أعمال نابعة إما من قناعات دينية واجتماعية او شخصية ، وبالتاي فهي شكل من الأشكال التكافل والتجانس وهي شعور إنساني ومطلب أخلاقي نابع من قيم ومبادئ النخوة والتعاون حتى ولو كان بدون مقابل مادي او معنوي .

إن أهمية التطوع تكمن في تلكم الأعمال المتعلقة بمشاركة الشباب في حل مشاكلهم وتعلمهم فنون الحياة السليمة، في كنف الجمعيات وإطار العمل التطوعي الجماعي وتبرز تلك الأهمية في

---

[1] – غنية شليغم ، تومي فضيلة ، مرجع سابق ، ص 9 .

[2] – إسماعيل الزيود ، وسناء الكبيسي ، **اتجاهات طلبة جامعة البترا نحو العمل التطوعي في الأردن** ، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية ، المجلد ، 7 العدد ، 3 ، 2014 ، ص 44

مساعدة الناس وإسعاف المرضى ونقلهم وإنقاذهم من كل الكوارث الطبيعية الناجمة عن الزلازل والفياضانات وحالات الخطر المتعددة.

إن الأعمال التطوعية توفر مساندة ومساعدة للحكومة في حل المشاكل العالقة بينها وبين مواطنيها ومن خلالها تكسب مزيدا من الوقت والجهد لتتكفل بقضاياهم وتساعد الحكومات من الإقلال من الإنفاق وتقليل الأعباء المتزايدة[1].

المطلب الثاني : تعريف الجمعيات ، تأسيسها ونهايتها

تعتبر الجمعيات إحدى الركائز ومن أهم المكونات والآليات الفاعلة في المجتمع المدني وألية من آليات تفعيل العمل الجمعوي، لأنها تشكل فضاء واسط تعمد من خلال إطاراتها تنظيميا لتأطير المواطنين وتوعيتهم قصد الاندماج والمشاركة في تفعيل عمل المجتمع المدني.

اولا– **تعريف الجمعيات:**

تعرف الجمعية بحسب رؤية كل كاتب وبيئته وبحسب تخصصه، فللجمعية تعاريف متنوعة ومحددات معيارية مختلفة من بلد لآخر حسب نظامها السياسي، وسياقها الثقافي والاجتماعي والأهداف المطلوبة منها؛ حيث توجد تسميات كثيرة فهناك من يسميها بالقطاع الأهلي أوالجمعيات الأهلية في بلدان المشرق العربي، لربطها بالمبادرات التطوعية والخيرية من جهة أخرى، كما يطلق على الجمعيات كذلك اسم القطاع غير الهادف للربح والقطاع المستقل والقطاع الثالث (الواقع بين القطاع العام والقطاع الخاص)، والقطاع الخيري والقطاع المعفى من الضرائب أو المنظمات غير الحكومية التي تعد كثيرة الاستخدام[2].

1–التعريف الفقهي:

تعرف الجمعيات بأنها منظمات اجتماعية لا تهدف الى الربح والعمل فبها يقوم على اساس تطوعي وتهدف الى تقدبم خدمات عديدة ومتنوعة بحتاج اليها المجتمع المدني ويتاح لاعضاء هذه الجمعيات والناس الاشتراك في جمبع مراحل العمل في هذه الجمعيات يطلق عليها في الولايات المتحدة الامريكية اسم القطاع الثالث على اساس ان الدولة هي القطاع الأول والقطاع الخاص الهادف الى الربح هو القطاع الثالث[3].

يعرف المنصف وناس الجمعية .بقوله " :الجمعية نمط من المشاركة في الحياة الاجتماعية و السياسية و الثقافية و أنها هيكل من هياكل الإدماج السياسي و الاجتماعي و أنها تدريب فردي و جماعي على للاستفادة من المعارف و وضعها موضع الثقافية و أنها هيكل من هياكل الإدماج

---

[1] رشاد عبد الغفار القصبي ، **المجتمع المدني** ، سلسلة اصدارات التنمية السياسية ، قضايا ومفاهيم نظرية ، معهد البحرين للتنمية السياسية ، ط1 ، ص9.

[2] عبد العلي الصغيري ، مرجع سابقص7.

[3] مدحت محمد أبو النصر ، **أداة منظمات المجتمع المدني** ، إيتراك للطباعة والنشر ، القاهرة ، 2007، ص 81 .

السياسي و الاجتماعي و أنها تدريب فردي و جماعي على للاستفادة من المعارف و وضعها موضع التطبيق تحقيقه للنفع العام [1].

وحسب محمد عاطف غيث يعرف الجمعية على أنها جماعة منظمة تقوم بهدف متخصص ومحددوفق قواعد قائمة ونسق للقيادة، وبعض المصالح المشتركة بين أعضائها، وتتميز العلاقات فيها بأنها غير شخصية أوثانوية وتختلف الجمعية عن الجماعات الرسمية في طبيعة أهدافها محددة بدقة وبصورة متخصصة[2].

عرفها حسن ملحم بأنها، الإتفاق الذي بمقتضاه يضع أكثر من اثنين من الاقراد بصفة دائمة، معرفتهم أو نشاطهم في خدمة هدف غير تجقيق الفائدة او الربح المادي[3].

2-التعريف القانوني والقضائي:

عرف قانون 12-06 المتعلق بالجمعيات القانون 12-06 المؤرخ في 18 صفر عام 1433 الموافق 12 يناير ستة 2012والصادر بالجريدة الرسمية العدد 02 المؤرخة في 15 ينلير 2012 الجمعية في المادة الثانية بأنها عبارة عن تجمع أشخاص طبيعيين أو معنويين على أساس تعاقدي لمدة محددة او غير مجددة ويشترك هؤلاء الأشخاص في تسخير معارفهم ووسائلهم تطوعا ولغرض غير مربح من اجل ترقية الأنشطة وتشجيعها لاسيما في المجال المهني والاجتماعي والعلمي والديني والتربوي والثقافي والرياضي والبيئي والخيري والإنساني[4].

كما عرفتهاالمحكمة العليا الدستورية في مصر بأنها هي واسطة العقد بين الفرد والدولة إذ هي الكفيلة بارتقاء بشخصية الفرد بحسبانه القاعدة الأساسية في بناء المجتمع عن طريق بث الوعي ونشر المعرفة والثقافة العامة ومن ثم تربية المواطن على ثقافة الديمقراطية والتوافق في إطار من الحوار الحر وبناء تعبئة الجمهور الفردية والجماعية لإحداث مزيد من التنمية الاجتماعية والاقتصادية معا،والعمل على ضمان الشفافية والتأثير في السياسات العامة وتعميق مفهوم التضامن الاجتماعي ومساعدة الحكومة عن طريق الخبراء المبذولة والمشروعات التطوعية على أداء أفضل للخدمات العامة على حسن توزيع الموارد وتوجيهها على ترشيد الإنفاق العام[5].

---

[1] – عبد العلي الصغيري ، مرجع سابق ص7.

[2] عزاوي حمزة ، **الحركة الجمعوية في الجزائر بين الفاعلية وصورية الاداء** ، ورقة بحثية ، ص 6.

[3] حسن ملحم ، **نضرية الحريات العامة** ، ديوان التطلوعات الجامعية، الجزائر ، 1981 ، ص75.

[4] انظر المادة 02 من قانون 12-06 المؤرخ في 18 صفرعام 1433 ، الموافق 12 يناير سنة 2012 المتعلق بالجمعيات الجريدة الرسمية ، العدد ، 02 ، بتاريخ 15 يناير سنة 2012 ، ص33.

[5] إبراهيم محمد حسنين، **أثر الحكم لعد دستورية قانون الجمعيات الاهلية** ، دار الكتب القانونية، مصر، 2006، ص11.

3-التعريف الإجرائي

تعتبر الجمعية هيئة مستقلة غير هادفة للربح وقائمة على تجمع طوعي لأشخاص يجمع بينهم اهتمام أو نشاط أو غرض مشترك وليس بالضرورة أن يكون للجمعية شخصية اعتبارية ولكن تحتاج إلى أن يكون لها شكل أو هيكل مؤسسي.

ثانيا – الجمعيات (تأسيسها ونهايتها) :

1-تأسيس الجمعيات:

نص المشرع الجزائري على كيفية تأسيس الجمعيات في المواد 4 الى 12 من قانون الجمعيات القانون 12-06 المؤرخ في 18صفر عام 1433 الموافق 12 يناير سنة 2012 والصادر بالجريدة الرسمية العدد 02 المؤرخة في 15 يناير 2012،فكل من يريد أن يؤسس أو يسير أو يدير جمعية أن يكون بالغا سن 18، وأن يكون متمتعا بالجنسية الجزائرية.

من شروط تأسيس الجمعيات أيضا انه بعد إيداع تصريح التأسيس لدى الجهات المختصة والمتمثلة في والى ولاية المقر للجمعيات التي يضم مجالها الإقليمي بلدية واحدة أو عدة بلديات في الولاية الواحدة، ولدى وزير الداخلية بالنسبة للجمعيات الولائية آو المشتركة بين الولايات.

على الإدارة أن تمنح وصل تسجيل التصريح بعد إيداع الملف عن طريق رئيس الجمعية لدى السلطات العمومية ولقد حدد القانون أجالا محددة لرد الإدارة إما بالقبول أو رفض التأسيس وهذا بالمدة القانونية وحددتها المادة 8 من القانون المذكور.

30 يوم بالنسبة للجمعيات البلدية، من طرف رئيس المجلس الشعبي البلدي.

40 يوما بالنسبة للجمعيات الولائية، وتسلم من طرف الوالي.

45 يوما بالنسبة للجمعيات ما بين الولايات وتسلم من طرف الوزارة المكلفة بالداخلية.

60 يوما بالنسبة للجمعيات الوطنية وتسلم من طرف الوزارة المكلفة بالداخلية.

في حال إذا ما كان هناك رفض من الإدارة بتسليم وصل تسجيل الاعتماد خاصة إذا رأت الإدارة أن هناك مخالفة لإحكام القانون فالمدة المحددة للطعن في قرار الإدارة هو 3 أشهر لرفع دعوى الإلغاء أمام المحكمة الإدارية المختصة إقليميا،ويمنح للإدارة اجل أقصاه 3 أشهر ابتداء من تاريخ انقضاء الأجل الممنوح لها برفع دعوى أمام الجهات القضائية لإلغاء تأسيس الجمعية، و عند انقضاء الآجال المنصوص عليها في المادة 8 من القانون المذكور يعد عدم رد الإدارة بمثابة اعتماد للجمعية وفي هذه الحالة يجب على الإدارة تسليم وصل تسجيل الجمعية [1].

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون العضوي رقم 12-06المتعلق بالجمعيات، الجريدة الرسمية، عدد2، الصادرة بالجريدة الرسمية العدد 02 المؤرخة في 15 يناير 2012.

جدول رقم 1 : يتضمن اليات تأسيس الجمعيات[1]

1	**الجمعية العامة التأسيسية** **المصادقة على القانون الأساسي – انتخاب الهيئات القيادية**
2	التصريح لدى السلطة المختصة وزارة الداخلية : جمعية وطنية او جهوية الولاية : جمعية محلية ولائية او بلدية
3	دراسة ملف التصريح من قبل الإدارة المختصة المدة: شهرين على الأكثر
4	الإشهار بتأسيس الجمعية في يومية إعلامية ذات توزيع وطني

2- تعليق و حل الجمعيات:

إن السلطة العمومية هي مصدر التشريعات التي تنظم قواعد العمل و النشاط في هذاالقطاع وتتضمن هذه التشريعات كيفية الاعتراف بالمنفعة العمومية، و قواعد إشرافو رقابة الأجهزة الحكومية عليها، و في بعض الحالات تتضمن هذه التشريعات سلطةحل هذه الجمعيات و القواعد التي تحكم هذه الحالات[2].

كما ان تعليق الجمعيات وحلها، قد أشارت إليه المادةه 39 (يعلق نشاط كل جمعية أو تحل في حالة التدخل في الشؤون الداخلية للباد أو المساس بالسيادة الوطنية)[3]،وبتم حل الجمعيات في حال حصولها على موارد مالية من جمعيات اجنبية او منظمات غير حكومية غير تلك التاتجة عن علاقات التعاون[4].

ويمكن تعليق نشاط الجمعية لمدة لا تتجاوز ستة (6) أشهر في حال خرق الجمعية لنص المواد 15 و 18 و19 و28 و30 و55 و60 و63 من المواد التي تضمنها التعديل هي المادة 45 المثيرة للجدل من القانون 31-90 والتي تنص على عقوبة السجن لكل من يرأس جمعية غير مرخص لها، تمثل تهديدا على الناشطين في الجمعيات التي لم تتمكن من الحصول على الإيصال القانوني من السلطات، [5]كما أنه في المادة 46 من القانون الجديد، لا تنطبق العقوبات فقط على ممثلي الجمعيات غير القانونية ولكن أيضا على الجمعيات التي لم تسجل بعد أوالتي تم تعليق

---

[1] عزاوي حمزة، **الحركة الجمعوية في الجزائر بين الفاعلية وصورية الاداء**، ورقة بحثية ، ص10.

[2]فايزة سعيداني،" **النظام القانوني للجمعيات ذات المنفعة العمومية**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في القانون العام فرع الإدارة و المالية جامعة محمد خيضر بسكرة ، غير منشورة، ، للسنة الجامعية 2016،1015 ص29.

[3]الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون العضوي رقم 12-06المتعلق بالجمعيات، الجريدة الرسمية، عدد، 2 الصادرة بالجريدة الرسمية العدد 02 المؤرخة في 15 ينلير 2012.

[4]بن ناصر بوطيب ،" النظام القانوني للجمعيات في الجزائر "، **مجلة دفاتر السياسة والقانون** ، العدد العاشر – جانفي 2014ص263.

[5]الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 90-31المتعلق بالجمعيات، الجريدة الرسمية، عدد، 53الصادرة بتاريخ ' ديسمبر.1990 ص2.

أنشطتها أوتلك التي تم حلها". وفي هذا الصدد، إذا كانت المادة 45 من مشروع القانون الجديد يجمع بين العقوبة ودفع قيمة الغرامة، فمن المؤسف أن يتم إلغاء أحكام القانون 31-90 في مادته (45) التي تعطي القاضي حق الاختيار بين العقوبتين، هذه المادة بالخصوص خلقت نوعا من الإستنفار لدى الفطاع.

المبحث الثاني : نشأة وتطور العمل الجمعوي في الجزائر

لقد مر العمل الجمعوي في الجزائر بمراحل تاريخية هامة بدأ بالحقبة الاستعمارية والى ما بعد الاستقلال، وعليه سنبحث نشأة وتطور العمل الجمعوي في الجزائرقبل صدور قانون 1990 اول قانون متعلق بالجمعيات في(المطلب الاول)، ثم ما بعد مرحلة 1990، (المطلب الثاني)، على التفصيلالاتي:

المطلب الأول : مرحلة ماقبل صدور قانون 1990

أولا- مرحلة الاحتلال الفرنسي: الفترة من 1830- 1962

إن نشأة وتشكل الجمعيات لم يكن في بداية الأمر إلا شكلا من الإشكال التعبيرية والعفوية، التي كانت تمثل هوية المجتمع وثقافته ، و كان للقبيلة والزوايا والأوقاف دور أساسي في هذه العملية التي اقتصر نشاطها في الجانب الأخلاقي ، والخيري، والتعاوني ذي المنفعة العامة (كالتويزة) مثلا ، و التي كانت تسيير في كثير من الأحيان من طرف بعض التنظيمات المهنية والاجتماعية والثقافية والخيرية المرتبطة بمؤسسة الأوقاف ، واتي كانت متحدة باسم *(بالأمانة*) والتي كانت تظم من 35 إلى 45 عضو حيث كانت تمارس الرقابة على جودة المنتوج والتحكم في الأسعار والتنظيم الاجتماعي ، وحماية مصالح أفرادها ونجد أيضا بعض التنظيمات المتخصصة في تسيير الأحياء التي تعرف باسم الحومة وكل حي يملك ممثله ويسمى(بالأمين) [1] . والذي يعبر عن مشاكل ومطالب الناس ويضمن حقوقهم واستمر الحال على ما هو علية حتى بعد الاحتلال الفرنسي والى غاية تشكل جمعيات ونواد ثقافية ورياضية وعمالية مختلطة تجمع بين الجزائريين الأهالي و المعمرين و ذلك لارتباطات تتعلق بالعمل والدراسة و كذا الجيش وأهدافها كانت مطلبيه واندماجية تحاول إقناع المستعمر بضرورة المساواة بين الطرفين لكن سرعان ما تشكلت من جديد جمعيات ونواد جزائرية محضة كانت تعنى بالمسائل الاجتماعية ومحاولة تقديم المعونة والمساعدة للمحتاجين من السكان والحفاظ على الثقافة الجزائرية إلى غاية قانون الجمعيات الفرنسي[2] الصادر

---

[1] -عبد السلام عبد اللاوي ،" **دور المجتمع المدني في التنمية المحلية بالجزائر**_" ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، تخصص إدارة الجماعات المحلية والإقليمية ، جامعة قاصدي ، مرباح ، ورقلة غير منشورة ، 2010 ، 2011 ، ص 29.

[2] عوايشة نصر الدين ، "**الحركة الجمعوية بين الفعل الثقافي والخدمة الاجتماعية دراسة أنثروبولوجية لجمعية الظهرة الثقافية_يمازونة** "، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الأنثروبولوجية ، جامعة ،وهران2 ، غير منشورة ، 2015 /2016 ص ، 4

بتاريخ –12جويلية لسنة 1901 الذي أتاح بعض الحرية فاستغله الوطنيون الجزائريون في التأسيس لشكل جديد من النضال ضد الاحتلال بعد فشل المقاومات المسلحة الجزائرية و بالتالي فأن الظروف المزرية التي عاشتها الجزائر في الفترةالاستعمارية عجلت بظهور ما يعرف الحركة الوطنية وبدء تكويناتهاالسياسية ونشاطها من اجل التحرر والاستقلال وقد لعب بعض المثقفين والقادمين من خارج البلاد من المشرق العربي أو من أوروبا دورا أساسيا في قيام هذه الجمعيات الثقافية والأدبية والنوادي و التي عملت على الحفاظ خصوصية المجتمع الجزائري. ومنذ 1902 تأسست جمعية الراشدية بالجزائر العاصمة، وحلقة صالح باي قسنطينة سنة 1907 ، ورابطة الشبان الجزائريين يتلمسان ونادي التقدم بعنابة. وغيرها، تحركها الدوافع الوطنية ، وخلال مرحلة مابين الحربين ازدهرت الحركة الجمعوية في الجزائر بظهور نوادي مهنية خاصة بالمحامين والأطباء والمعلمين والتجار وغيرهم ، كما لعبت الجمعيات الرياضية ممثلة في فرق كرة القدم والملاكمة مثلا دوورا هاما في تجميع وتاطير الجزائريين خاصة الشباب مشكلين نوعا من التضامن الوطني، وبرزت بعض الجمعيات الفاعلة آنذاك كجمعية العلماء المسلمين الجزائريين التي تأسست سنة 1931 بدافع الإصلاح الديني وتعليم الجزائريين[1] ، ومحاربة الخرافات، لكن المستعمر عمد على التضييق على الجمعيات الجزائرية وقيد حرية تحركها ، فأزداد الدور النضالي للحركة الجمعوية خلال الثورة التحريرية المسلحة بقيام الجمعيات الرياضية والثقافية والمهنية وإتحاد الطلبة والكشافة.بالمساهمة غير المباشرة في محاربة الاستعمار بواسطة عمليات التعبئة والدعوة للإضرابات وجمع الأموال لصالح الثورة والتعريف بها في المحافل الدولية. [2]

ثانيا – مرحلة ما بعد الاستقلال :

- الفترة الأولى(1962-1971) :

بعد الاستقلال عرفت الجزائر فراغا تشريعيا تم معالجته بصدور قانون رقم 62/157 الصادر بتاريخ 31 ديسمبر 1962 والذي نص في مادته الأولى على تطبيق القوانين الفرنسية بالجزائر إلا ما كان مخالفا للسيادة الوطنية وعليه تم تطبيق قانون الجمعيات الفرنسي الأنف الذكر وهو قانون 01 جويلية 1901 وبموجب هذا القانون تم التضييق من هامش الحرية أمام النشاطات والمبادرات الذاتية المستقلة للمواطنين ، فاتسمت تلك الفترة بتقيد عمل الجمعيات والتنظيمات الموجودة والتي كان يمكنها المشاركة مع الدولة في مجهودان التنمية. لكن الدولة تبنت سياسة مركزية صارمة ، واعتمدت على نظام الحزب الواحد الذي اعتبر أداة التعبير الوحيدة في جميع المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فمنعت أي شكل من أشكال التعبير أو التنظيم

[1] عبد السلام عبد اللاوي ، مرجع سابق ، ص ،29

[2] عبد الله بوصنبورة ، مرجع سابق ، ص 103

الذاتي،[1] ثم صدر مرسوم مارس 1964 الذي منع أي نشاط سياسي على الجمعيات الاجتماعية و الثقافية و الرياضية، واعتبر ذلك مساسا بأمن الدولة، لهذا تعرضت جميع الأشكال التعبيرية و القوى التمثيلية غير المرتبطة بالدولة للمضايقات و القمع و محاولة إعادة بنائها لتأخذ نفس اتجاهات وغايات الدولة، ومرت الحركة الجمعوية مرحلة صعبة من تاريخ المجتمع، شهدت سيطرة السلطة واحتكارها لكل الأنشطة الاجتماعية وحتى الخيرية بواسطة أجهزة ومؤسساتها الحكومية، مع ضمان الدولة لحرية تكوين الجمعيات ، ليدخل في بوتقة الحزب الواحد الذي سيطر إيديولوجيا وسياسيا على تنظيمات المجتمع المدني ومنها الحركة الجمعوية، ومنع إنشاء أي تنظيم أو جمعية لا تتماشى مع مبادئه، وما زاد من صعوبة إنشاء الجمعيات في هذه الفترة ومن نشاطها أيضاً عدم وجود قانون جزائري خاص بالجمعيات ، لأن أغلب هذه الجمعيات بقيت تنشط وفقا للقانون الفرنسي 1901، حتى سنة 1970 أين تم إصدار أول تشريع جزائري، ويتمثل في الأمر رقم 79/71 المؤرخ في 03 سبتمبر 1971[2] الخاص بالجمعيات إلا أن تأثيره كان محدود باعتباره يمنع قيام أي جمعية من شأنها المساس بالاختيارات و السياسيات العامة للبلاد .

-الفترة الثانية(من 1971 إلى 1980):

مع صدور قانون 79/71 في 03-12-1971 أنهى العمل بالقانون الفرنسي لعام 1901، و كان أكثر صرامة في مراقبة الحركة الجمعوية الهزيلة أصلا ، اشترط هذا القانون شرط الاعتماد المزدوج من طرف وزارة الداخلية والولاية معا، وأجبر العديد منها على أن تشكل اتحادات رسمية تخضع عضويا للحزب الواحد ، أو تحل كما تم إلحاق الجمعيات والنوادي الرياضية بالمؤسسات الاقتصادية الكبرى مع حمل علاماتها، رغم دورها النضالي الكبير خلال فترة الحركة الوطنية، لكن مع هذا ضلت هناك جمعيات سرية ذات دوافع إيديولوجية ودينية تعمل خفية في الجامعات والمساجد المعزولة ، وعليه فان هذه المرحلة من تاريخ الحركة الجمعوية في الجزائر اتسمت بالشلل نظرا للروح القمعية و العقابية للقانون المذكور، وظهور مجتمع مدني مرتبط بالدولة وأجهزتها الرسمية أطلق عليه اسم المنظمات الجماهيرية، مثل اتحاد النساء والشباب والعمال...الخ،[3] لكنه لم يتمتع بالاستقلالية الضرورية لكل مجتمع مدني حقيقي. وقد أدى اختزال الدولة لدور المجتمع المدني و أشكاله التمثيلية إلى جعله دورا وظيفيا محضا ، لهذا فان قانون الجمعيات لعام 1971 شكل أداة الدولة والحزب الحاكم في التأطير والتحكم في مختلف فئات المجتمع .

-الفترة الثانية(من 1971 إلى 1980):

---

[1]-عبد الله بوصنبورة ، مرجع سابق ، ص 103

[2]-الأمر رقم 71-79المؤرخ في 03 ديسمبر 1971المتعلق بالجمعيات ، الجريدة الرسمية عدد5 ،24-12-1971ص1815

[3]عبد الله بوصنبورة ، مرجع سابق ، ص 98

مع صدور قانون 79/71 في 03-12-1971 أنهى العمل بالقانون الفرنسي لعام 1901، و كان أكثر صرامة في مراقبة الحركة الجمعوية الهزيلة أصلا، اشترط هذا القانون شرط الاعتماد المزدوج من طرف وزارة الداخلية والولاية معا، وأجبر العديد منها على أن تشكل اتحادات رسمية تخضع عضويا للحزب الواحد، أو تحل كما تم إلحاق الجمعيات والنوادي الرياضية بالمؤسسات الاقتصادية الكبرى مع حمل علاماتها، رغم دورها النضالي الكبير خلال فترة الحركة الوطنية، لكن مع هذا ضلت هناك جمعيات سرية ذات دوافع إيديولوجية ودينية تعمل خفية في الجامعات والمساجد المعزولة،وعليه فان هذه المرحلة من تاريخ الحركة الجمعوية في الجزائر اتسمت بالشلل نظرا للروح القمعية والعقابية للقانون المذكور، وظهور مجتمع مدني مرتبط بالدولة وأجهزتها الرسمية أطلق عليه اسم المنظمات الجماهيرية، مثل اتحاد النساء والشباب والعمال...الخ،[1] لكنه لم يتمتع بالاستقلالية الضرورية لكل مجتمع مدني حقيقي ، وقد أدى اختزال الدولة لدور المجتمع المدني و أشكاله التمثيلية إلى جعله دورا وظيفيا محضا،لهذا فان قانون الجمعيات لعام 1971 شكل أداة الدولة والحزب الحاكم في التأطير والتحكم في مختلف فئات المجتمع.

- الفترة الثالثة (من 1980 إلى 1990):

لقد تغيرت نبرة الخطاب السياسي للسلطة واصبح المفهوم المتداو ل انذاك هو مفهوم المجتمع المدني ، وكانت فترة الثمانينيات فترة خصبة ،تغيرت خلالها علاقة السلطة بالمجتمع ، الامر الذي فرض اسلوب عيش جديد فرضته الظروف الراهنة سياسيا اقتصاديا اجتماعيا في اوساط شرائح المجتمع تحت شعار من اجل حياة افضل ، وتغيرت من خلالها كل المفاهيم ، واصبحت هتاك معارضة لكل توجه اشتراكي وعمليا تجسدت لاحقا بالمصادقة على القانون رقم 85_ 15 لسنة 1987 المتعلق بالتنظيمات السياسية ، وعلى المستوع التطبيقي تم الغاء الاعتماد المسبق والرجوع الى التصريح الاداري الذي كان معمولا به قبل 1971 ، وما ميز تلك الفترة الاهتمام المتزايد بالقطاع الجمعوي، وتخلى الدولة عن عن بعض مهامها و وظائفها لفائدة الافراد ومنظمات المجتمع المدني ، وهو ماأشارااليه الميثاق الوطني 1986 ثم صدور القانون 87/15 بتاريخ 1987/07/21 الذي شجع المواطنين على تأسيس جمعيات أهلية في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والرياضية و المهنية [2] .

لقد استجابت السلطة لمطالب وضغوط الحركات الاجتماعية وما أحداث قسنطينة 1986 إلى دليل ذالك فأظهرت السلطات حينها نوعا من التفتح وهذا بالتخفيف من القيود التي كانت مفروضة على العمل الجمعوي و التطوعي وفي ذات السياق ظهرت أول منظمة لحقوق الإنسان سنة 1985 وهي الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان والتي تم الاعتراف بها سنة 1987 ، إضافة إلى الجمعيات

[1] عبد الله بوصنبورة ، مرجع سابق ، ص 98

[2] عبد الله بوصنبورة ، مرجع سابق ، ص 98

الثقافية الامازيغية التي أصبحت لها قوة كبيرة في التنظيم والتأطير خاصة في أوساط الشباب فنشأت عدة جمعيات بلغ عددها حسب جريدة الشعب حوالي 11 ألف جمعية بتاريخ 05/11/ 1989 والى غاية تلك الأحداث التي شهدنها الجزائر في 05اكتوبر 1988 والتي كانت نقطة تحول بارزة كرد فعل على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المزرية التي مست المواطن وكانت نقطة تحول في المسار الديمقراطي وكان كتتويج لانفتاح السياسي المفروض من اعلى والقائمة على التعددية التي تجسدت ملامحه فيما بعد تشريعيا في دستور 89 و التراجع عن مبدأ الحزب الواحد[1]، كل هذا شكل ضغطا نتج عنه انفجار هائل في تأسيس الجمعيات ، سيما بعد اعتراف الدستور بحق إنشاء جمعيات ذات طابع سياسي في المادة 40 منه، والتي أشارت (حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي معترف به ولا يمكن التذرع بهذا الحق لضرب الحريات الأساسية والوحدة الوطنية ، والسلامة الترابية واستقلال البلاد وسيادة الشعب)[2] وعديدة هي الجمعيات التي طهرت في تلك الفترة مثل الجمعيات الخيرية والاتحادات النسائية التي في معظمها تابعة لأحزاب المعارضة مثل الإتحاد النسائي التابع لحركة مجتمع السلم .جمعيات حقوق الإنسان أهمها الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان، والرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان، و الحركة الثقافية البربرية "MCB بالإضافة إلى جمعيات ثقافيةً تنشط عبر ربوع التراب الوطني [3].

المطلب الثاني: مرحلة ما بعد صدور القانون 1990

اتسمت هذه الفترة بجملة من الإصلاحات والتعديلات الدستورية بعد إقرار الدولة دستور فيفري 1989 ، وكان أول إجراء اتخذه النظام السياسي القوانين التي مست جميع القوى والجماعات والأفراد في إطار ديمقراطي تم من خلالها الاعتراف بالحق الفردي وحقوق الإنسان والدفاع عن الحريات الفردية وتشكيل مجلس دستوري للسهر على حماية الدستور واحترامه. ولقد اقر الدستور التعددية السياسية والمشاركة الديمقراطية للمواطن في صنع القرارات والسياسات عبر عدة آليات على رأسها حرية تكوين الجمعيات، وهذا ما عنته المادة 39 من دستور 1989 التي نصت على: "حرية التعبير وإنشاء الجمعيات والاجتماع مضمون للمواطن" [4] وكذا عبر آلية تعددية الأحزاب السياسية، من خلال المادة 40 من نفس الدستور التي تنص:" حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي معترف به." [5] ولهذا الغرض فالجمعيات أصبحت تشكل اليوم بعد الأحزاب السياسية إحدى القواعد الفاعلة المحركة للمجتمع ،فتزايد و تكاثر عدد الجمعيات بعد صدور القانون 90-31 المورخ في 4 ديسمبر 1990، والذي فتح أمام الحركة الجمعوية آفاقا واسعة للعمل والنشاط

---

[1] عبد الله بوصنبورة ، مرجع سابق ، ص 98

[2] انضر المادة 39 من دستور 1989.

[3] -عبد الله بوصنبورة ، مرجع سابق ، ص 98.

[4] - المادة 39 من دستور 1989.

[5] -المادة 40 من دستور 1989.

والتطوع وتقديم خدمات الرعاية الاجتماعية والمساهمة في التنمية، ويعتبر القانون 31/90 بداية للحياة التعددية الجمعوية ، و أعطى جملة من الضمانات والتي حدد من خلالها كيفية إنشاء وتسيير الجمعيات في مختلف الميادين ، وحدد المدة القانونية لحماية مبدأ إنشاء الجمعيات و في ضله تأسس كم هائل من الجمعيات خاصة بعد تخفيف وتبسيط الإجراءات لمنح الاعتماد ، فظهرت آلاف الجمعيات الوطنية والمحلية بشكل حماسي ، وللمقارنة فبين عام 1976 وعام 1988 أي في مدة 12 عام اعتمدت 98 جمعية ، فقط أما بين عام 1989 وعام 1996 أي في مدة نزيد على 6 سنوات بقليل فقد أشئت 687 جمعية وطنية وخلال المدتين المذكورتين أعلاه أشئت في مجموعها 776 جمعية وطنية و45000 جمعية محلية [1].

لقد أعطى القانون 31/90 حيزا كبيرا للمواطن في تأسيس الجمعيات والمشاركة فيها وفقا لمعايير وشروط محددة ، كما صدر بعده أيضا القانون رقم 90-14 المتعلق بكيفية ممارسة الحق النقابي الذي كرس صراحة مبدأ حرية التنظيم النقابي وتعدديته في المادة **2:** يحق للعمال من جهة، والمستخدمين من جهة أخرى، الذين ينتمون إلى مهنة واحدة أو الفرع لواحد أو قطاع النشاط الواحد، أن يكونوا منظمات نقابية، للدفاع عن مصالحهم المادية والمعنوية." [2] وتشير التقديرات الرسمية لوزارة الداخلية بصفتها الوصاية الأولى على الحركة الجمعوية إلى أن عدد الجمعيات الجزائرية تطور بشكل كبير فبلغ عددها سنة 1992 إلى 30 ألف جمعية و 48 ألف جمعية سنة 1997 ثم إلى 53 ألف سنة2000 ، لينتقل سنة2001 إلى حوالي 75 ألف جمعية ، منها نحو 830جمعية وطنية تنشط ومسجلة في جميع المجالات، وعلى رأسها الجمعيات المهنية و جمعيات تخص الأطباء المحامين المقاولين والجمعيات الرياضية والثقافية وجمعيات وطنية في المجال الطبي والصحي، وفي الميدان العلمي والتكنولوجي، جمعيات خاصة بالمرأة، و جمعيات تهتم بالبيئة والمحيط الطبيعي، وفي المجال السياحي والترفيهي إلى جانب الجمعيات الوطنية الخاصة بالفئات الاجتماعية[3] ، لكن من 2005 إلى 2008 انخفضت على العموم حيوية ونشاط الحركة الجمعوية بسبب العنف و المصاعب الأمنية من جهة، ومحاولات الاختراق من طرف الحكومة والأحزاب ، كذالك الظروف الخارجية كأحداث 11 سبتمبر 2001 وكان لها دورا في تغيير النظرة إلى العمل الجمعوي والتطوعي وفعل الخير، فأصبحت هذه الأنشطة في كثير من الحالات مرادفة للإرهاب، سواء في العالم العربي أو في أوربا وغيرها، وفرضت قيودا على تمويل الجمعيات،

---

[1]- ناجي عبد النور ، **المدخل إلى علم السياسة** ، دار العلوم للنشر والتوزيع ، ص 173.

[2] انظر المادة 2من القانون رقم 90-14 ،مؤرخ في 9 ذي القعدة عام1410 الموافق 2 يونيوسنة1990 ، يتعلق بكيفيات ممارسة الحق الصادرة بالجريدة الرسمية العدد 23 المؤرخة في 13 ذي القعدة عام1410هـ

[3] الزبير عروس ، **الحركة الجمعوية في الجزائر الواقع والافاق ، محاولة في المفهوم والوظيفة** https://crasc.dz/pnr/index.php/fr/ تاريخ الزيارة ، 2018/04/12 .

مما افقدها الكثير من المصادر الحيوية واللازمة لنشاطها[1]. ولقد حمل خطاب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في مارس 2011 انفتاحا وتفهما كبيرا من اجل الدفع بعجلة التنمية في الجزائر، بجملة من الاصطلاحات مست مختلف الفواعل النشطة على الساحة خاصة الأحزابالسياسية والجمعيات المدنية والإعلام، وفي هذا الصدد تم استحداث قانون جديد عرف بقانون 06-12 المؤرخ في 12 جانفي 2012، والذي عرفالجمعية في مادته الثانية بقوله تعتبر الجمعية في مفهوم هذا القانون تجمع أشخاص طبيعيين أو معنوي على أساس تعاقدي لمدة زمنية محددة وغيرمحددة، يشترك هؤلاء الأشخاص في تسخير معارفهم ووسائلهم تطوعا ولغرض غير مربح من اجل ترقية الأنشطة، لاسيما في المجال المهني والاجتماعي والعلمي والديني والتربوي والثقافي والرياضي والبيئي والخيري والإنساني[2].

لقد جاء هذا القانون أكثر صرامة وتشديدا على الجمعيات وقيد من حركة النشاط الجمعوي في الجزائر، خاصة مع الظروف التي صاحبت صدوره والتي مست رياح التغيير فيه بعض الدول العربية في منظوماتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ان القانون 06 – 12 شدد من اجراءات التأسيس على الجمعيات وفرض رقابة مشددة على تشاطاتها ومواردها الميالة، وعلاقتها بالاحزاب السياسية، ومختلف الجمعيلت الدولية، وهذا مانعكس سلبا على اداء الجمعيات في الجزائر، فبالرغم من تعداد ها الذي تجاوز 120ألف جمعية سنة 2013 إلا أن نشاطها لايزال هزيلا وضعيفا وغالبا ما يتصفبالمنسابتية وهذا ما أسهم في تراجع دور حركات المجتمع المدني على جميع المستويات السياسيةوالاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وطنيا ومحليا[3].

ومنذ صدور القانون الجديد ان اغلب الجمعيات شهدت تغيرات جذرية في فعالياتها ونشاطها مست كل الوطن خاصة ماتعلقت يمسألة التمويل والتمويل الأجنبي الذي فصل فيه القانون 06/12 وهذا ما نصت عليه المادة 13 من القانون المذكور ان الجمعية تتمبز بهدفها وتسميتها وعملها مع الاحزاب السياسية ولا يمكنها ان تكون لهل علاقة سواء كانت تنظيمية اوهيكلية كما لا يمكنها ان تتلقى اعانات اوهبات او وصايا مهما بكن شكلها ولا يجوز المساهمة في تحويلها، كما منع القانون تدخل أي شخص معنويا أو طبيعيا اجنبي عن الجمعية من التدخل في سيرها[4]

---

[1] موزاي بلال ، **الجمعيات المدنية كأساس لتفعيل التنمية السياسية بالجزائر**، مجلات جيل مركز البحث العلمي،22يوليو2015 ، تاريخ الزيارة 22- 4-2018، الساعة 13:33

[2]الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون العضوي رقم 12-06المتعلق بالجمعيات، الجريدة الرسمية، عدد 2، الصادرة بالجريدة الرسمية العدد 02 المؤرخة في 15 يناير 2012.

[3]بن ناصر بوطيب ، مرجع سابق ، ص 260.

[4]بن ناصر بوطيب مرجع سابق ، ص 260.

خلاصة الفصل الأول

من خلال هذا الفصل نم التعرف على مفهوم العمل الجمعوي على انه شكل من أشكال العمل العام الموجه لفئات الجماهير الواسع وذلك حسب الهدف والمجال الذي حدد لهذا العمل ، ويعتبر العمل الجمعوي ميدانا لتحقيق الطموحات في التغيير الاجتماعي، ومكونا أساسيا من مكونات المجتمع المدني . وذكرنا انه يتميز بمجموعة من الخصائص والمميزات والتي نجدها عموما عند الجمعيات وكل مؤسسات المجتمع المدني ، ومنها الطوعيية ، والمؤسسية ، والدور الذي تقوم به هذه التنظيمات و الأهمية الكبرى لاستقلالها عن السلطة و هيمنة الدولة، والقدرة على التكيف في مقابل الجمود ، والاستقلال في مقابل الخضوع و التبعية ، أي انها لا تتبع اية مؤسسة نتظيمية كانت ، وتطرقنا الى تعريف الجمعيات التي تعتبر إحدى الركائز ومن أهم المكونات والآليات الفاعلة في المجتمع المدني وألية من آليات تفعيل العمل الجمعوي، كما تتطرقنا الى المسار التاريخي للعمل الجمعوي في الجزائر من خلال مرحلتين مهمتين ما قبل صدور القانون 90 – 31 وهو القانون المتعلق بالجمعيات وتنظيمها وتسييرها ، عبر مراحل مهمة مرت يها الجزائر اثناء الاحتلال الفرنسي منذو صدور اول قانون منظم للحمعيات وهو القانون الفرنسي 1901 وبعده من سنة 1962 بعد الاستقلال والذي تم التعامل به الى غاية إصدار أول تشريع جزائري، ويتمثل في الأمر رقم 79/71 المؤرخ في 03 سبتمبر 1971 الخاص بالجمعيات بعد الاستقلال الذي انهى العمل بالقانون الفرنسي 1901 ، وصولا الى مرحلة الانفتاح السياسي والتعددي وصدور القانون 90 / 31 وهو القان النتعبق بالجمعيات بعد التعددية الحزلبة والسياسية والتي جاءت منذو اصدار دستور 89 ومن بعد تلك المرحلة عرفت انتشارا وتزايد للعدد من الجمعيات بعد تلك الفترة والى غاية صدور القانون الجديد 06/12 والمتعبق يالجمعيات وهو القانون الحالي المنظم والمسيير للجمعيات .

الفصل الثاني
دور العمل الجمعوي في التنمية المحلية

الفصل الثاني: دور العمل الجمعوي في التنمية المحلية

تسعى معظم الدول الى تحقيق التنمية والتي تعرف علانها تلك التشاطات المؤدية الى تغيير جذري يمس جميع الجوانب المتعلقة بحياة المواطن خاصة الاقتصادية والإجتماعية منها، فإن النتمية المحلية أصبحت اليوم محل إهتمام العديد من الدول ومتها الجزائر، خاصة مع تزايد احتياجات المواطن وطلباته ومن اجل رفع الغبن عنها وتقليص أدورها منحت القطاع الخاص وجمعيات المجتمع المدني دورا أكبر في هذه العملية، ومنه فقد شغلت الجمعيات هذا الحيز من خلال اسهاماتها ومشاركة الادارة المحلية وانجاح برامج ومخططات التنمية المحلية، في مجالات متعددة ، ورغم هذا الإهتمام ، فلا زالت الجمعيات في الجزائر تعاني من مشاكل جمة وتحديات تعوق تشاطاتها وأعمالها الجمعوية.

في هذا الفصل سنقف عند تحديد مفهوم التنمية، والتنمية المحلية وتعريفها. ومجالات مساهمات الجمعيات فبها في المبحث الأول، ثم نعرج على التحديات والصعوبات التي تواجه الجمعيات في تحقيق التنمية المحلية في المبحث الثاني.

المبحث الأول: مساهمة الجمعيات في التنمية المحلية

انه نتيجة لتزايد الطلبات وحاجيات المواطنين المختلفة أصبح من الضرورة الملحة أن تكون هناك فضاءات للممارسة ، تأخذ الجمعيات منها حيزا اكبر منها بحكم أنها من مرتكزات المجتمع المدني التي تقوم عليه وبالتالي فالجمعيات بمختلف تسمياتها، وأشكالها المتعددة، ومجالاتها المتنوعة هي المحرك الرئيس في عملية التنمية، خاصة في ضل الفراغ الذي تركته الدولة، ونضر لاهتماماتها المتزايدة وأعبائها التي تخلت عن جزء كبير منه للمجتمع المدني، وكل فعالياته من منضمات حكومية وغير حكومية ونقابات واتحادات مهنية وبشكل كبير للجمعيات، وقبل التطرق إلى ذاك الدور التنموي للجمعيات لا بأس أن نتعرض إلى في مفهوم التنمية المحلية في **المطلب الأول** ومجالات مساهمة الجمعيات في التنمية المحلية في **المطلب الثاني**.

المطلب الأول: مفهوم التنمية المحلية

قبل التطرق إلى تعريف التنمية الحلية، يضل تعريف التنمية مرتبط بالخلفية العلمية، والإستراتيجية النظرية فكل عالم يعرف التنمية بحسب مفهومه العلمي لها، وعليه نخلص إلى التعاريف التالية للتنمية.

أولا –تعريف التنمية:

1–لغة: يشتق لفظ "التنمية" من "نمّى"، ينمو، نموا، أي زاد وعلا وأنميْتالشيءأيجعلتهناميًا، بمعنى الزيادة والانتشار[1].

[1]ابن منظور، لسان العرب، ج: 6، ص: 724.

2- اصطلاحًا : يدل مصطلح التنمية على عملية الانتقال بالمجتمعات من حالة و مستوى أدنى إلى حالة و مستوى أفضل، و من نمط تقليدي إلى نمو آخر متقدم، كمًّا و نوعًا، عبارة عن التغيير الإرادي الذي حدث في المجتمع سواء كان اجتماعيا ، اقتصاديا ـ سياسيا وهو انتقالمن وضع حالي الذي هوعليه الى الوضع الذي ينلغي ان يكون عليه عليه [1] .ويشمل مصطلح التنمية على عدة تسميات مثل التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والبشرية، وصولا إلى التسميات الحديثة والتنمية المستدامة وعليه فعلماء الاقتصاد يعرفون التنمية (أنها تعني الزيادة السريعة في مستوى الإنتاج الاقتصادي عبر الرفع من مؤشرات الناتج الداخلي الخام).

يعرف علماء الاجتماع التنمية بأنها تغيير اجتماعي يستهدف الممارسات والمواقف، فالتنمية الاجتماعية هي الارتقاء بالإنسان في جميع جوانبه لتحقيق الرفاه الاجتماعي، ويقصد به الارتفاع والزيادة وإشباع حاجاته الاجتماعية من خلال سلسلة من التغيرات الوظيفية والهيكلية لنمو المجتمع.

التنمية عند علماء السياسة تعني التمدين و تتضمن إقامة المؤسسات الاجتماعية والسياسية[2]، التنمية هي كل متداخل ومنسجم تهدف إلى أحداث تغيير وتحسين لشروط الحياة وتكرس مفهوم الرفاه الاجتماعي اوالمجتمعي في كل مجالات الحياة وهي كل الفعاليات المعبرة عن الإنسان في مختلف النواحي الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والبيئية.

ولقد تعددت مفاهيم التنمية لتشمل أيضا مفهوم التنمية الوطنية او القطرية والتنمية الجهوية أي الإقليمية والتنمية المحلية وهو المطلوب ومنه نخلص إلى تعريف التنمية المحلية.

ثانيا –المقصود بالتنمية المحلية:

ظهر مفهوم التنمية في ستينيات القرن الماضي، وتجلى كمفهوم التنمية المحلية في الثمانينيات، وكان يستهدف المناطق القروية والعالم القروي ليتطور اليوم وينتقل من مفهوم القرية إلى المدينة اوالتمدن والتحضر وأصبح هذا المفهوم يشمل كل المجالات فهو يتعلق بالتهيئة العمرانية والسياسية الجهوية.

تعرف هيئة الأمم المتحدة التنمية على أنها العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومات لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات المحلية ومساعدتها على الاندماج في حياة الأمم والمساهمة في تقدمها[3].

---

[1]- حسبن عمر ، **التنمية والتخطيط الإقتصادي** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، صن ، 31 .

[2]علي إبراهيم النملة ، **العمل الاجتماعي والخيري في منطقة الخليج العربي التنظيم والتحديات المواجهة** شبكة الألوكة، الرياض ، ط 1 ، 1431هـ 2010 م ، ص27.

[3]علي محمد ديهوم ، د. فتحي بلعيد أبو رزيزة ، **المجتمع المدني ودوره في عملية التنمية المحلية** ، المؤتمر الاقتصادي الأول للاستثمارث والتنمية في منطقة الخمس 25 – 27 ديسمبر 2017 ، ص5.

تعرف التنمية المحلية على أنها تعاون جهود المجتمع مع الجهود الحكومية في الارتفاع بمستويات المجتمعات المحلية اقتصاديا وثقافيا واجتماعيا من اجل تكامل هذه المجتمعات وتمكينها من الإسهام الفعلي في التقدم القومي[1].

ومن هذه التعريف يمكن استخلاص تعريف إجرائي "مجموعة الأساليب الإدارية الملائمة في تشغيل الجهاز الإداري ومواجهة مشكلاته بما يحقق الإنماء الاقتصادي الفعال ويحافظ على موارد الدولة"[2].

وتهدف التنمية المحلية إلى تعزيز القدرات الاقتصادية لمنطقة محلية معينة من اجل تحسين مستقبلها الاقتصادي ومستوى المعيشة فيها وذالك عبر تكاليف جهود كل من القطاع الحكومي وقطاع الأعمال بالإضافة إلى القطاع غير الحكومي لتوفير صروف أفضل لزيادة معدلات النمو الاقتصادي وتقليص البطالة [3].

ثالثا –خصائص التنمية المحلية:

التنمية المحلية تعتمد على العمومية والشمولية وعلى التطور والاستمرارية، فهي عملية شاملة، إذ إنها تشمل كافة مكونات المجتمع، ولا تلغي وجود أي عنصر من عناصره. تساهم في تطوير المجتمع؛ إذ إنها تعتمد على مجموعة الاستراتيجيات، والخطط التي تهدف إلى تحسين الأوضاع المعيشية، والتعليمية في المجتمع.

إن التنمية المحلية عملية موجهة، تستهدف الأقاليم الفرعية من الوطن، وهذا يعني أنها ليست عشوائية أو تلقائية بل هي عملية إرادية مخططة، ويقصد بالتخطيط هنا التدبر والنظر للمستقبل، و تحديد القدرات الذاتية بموضوعية والسعي نحو تحقيق أهداف الجماعة السياسية بأقصى قدر من الفعالية والكفاءة ، إن التنمية بصفة عامة عملية متكاملة وغير قابلة للتجزئة، والتكامل يعني أن تسير التنمية في جميع القطاعات والمستويات بطريقة متوازنة، وتبعا لذلك يكون من المستحيل تنمية الصناعة مثلا دون التعليم أو حل مشكلات المدينة دون اهتمام مماثل بمشكلات الريف، وأساس مفهوم التكامل،أن المجتمع يشكل كلا عضويا واحدا، وهنا تقوم فكرة التكامل والشمول بدور أساسي في تأكيد الاعتماد المتبادل بين جميع أوجه النشاط والتكامل في التنمية.[4]

---

[1] علي محمد ديهوم ، د. فتحي بلعيد أبو رزيزة ، مرجع سابق ، ص5.

[2] محمد الطاهر غزيز, "**آليات تفعيل دور البلدية في إدارة التنمية المحلية** ". رسالة ماجيستير, كلية الحقوق والعلوم السياسية, قسم الحقوق, جامعة ورقلة ، غير منشورة ، 2016 ، ص4.

[3] حياة بن زارع، **المشاركة المجتمعية ودورها في تفعيل التنمية المحلية ، دراسة حالة الجزائر** ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة قالمة ، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية 2018 العدد الحالي : افريل 2018، https://giem.kantakji.com/article/details/ID/1063 تاريخ التصفح 25 –04 –2018.

[4] عبد السلام عبد اللاوي ، مرجع سابق ، ص55.

المطلب الثاني: مجالات مساهمة الجمعيات في التنمية المحلية

ارتبط مفهوم التنمية بمختلف أشكالها ومبادئها بالمجتمع المدني لما له من علاقة ترابط وتأثير وتأثر لكليهما، فالمجتمع المدني وعن طريق جميع المنظمات الفاعلة فيه كانت ولا تزال شريكا في نضر الدولة والتي لا يمكن الاستغناء عنه ، لما له من ادوار من حيث تقديم الخدمات وتحسين الظروف المعيشية للفرد والمجتمع ككل، وبالتالي إن العمل الجمعوي يتطلب مشاركة شعبية واسعة في رسم السياسات واتخاذ القرارات ومشاركة الإدارة المركزية والجماعات المحلية المتمثلة في الولاية والبلدية في كل العمليات، خاصة وان الدولة أكدت في السنوات الأخيرة على البلديات أن تبحث عن مصادر تمويل في مجال التنمية، ولقد أجمل سعد إبراهيم – وظائف المجتمع المدني في كونها تنظيمات تتميز بقدر كبير من المرونة، وبهامش اكبر من حرية دخول وخروج الأفراد منها، وهذه الميزة التي تعتمد على أسلوب الإقناع والترغيب وتشكل قوتها من التأثير على سلوك أعضائها وبالتالي قدرتها على غرس قيم سلوكات متوائمة مع متطلبات التنمية الشاملة[1].

ولها أهمية كبيرة تؤثر ايجابيا في حياة الفرد والأسرة والمجتمع سواء من الناحية الاقتصادية او الاجتماعية او الثقافية وغيرها، ولا سيما أن هذه المنظمات لا تسعى إلى الربح وتتراوح عمل هذه المنظمات بين حقوق الإنسان والمرأة والعدالة والتنمية والأعمال الخيرية وتقديم المساعدة للمرضى والمعوقين وتطوير أنظمة التعليم وتقديم العون للعاطلين عن العمل عن طريق تأهيلهم تدريبهم ومن ثم خلق فرص عمل لهم وغيرها[2]، ومساهمة الجمعيات في تحقيق التنمية المحلية تكمن في:

أولا–في مجال التنميةالسياسية : تنشئة الأفراد سياسيا وتوعيتهم بأهمية المواطنة والحقوق والواجبات حتى تلك الاستحقاقات التي تقام من حين لآخر.

ثانيا–في مجال التنمية الاجتماعية: القيام ببرامج توعية لفائدة الأسر ورعاية الطفولة والأمومة، جمعيات صحية تقوم بزيارات للبيوت إعطاء إرشادات وتعليمات تتعلق بحوادث والكوارث المنزلية.

1–جمعيات صحية تتنقل بين البيوت وإعطاء نصائح لفائدة الأمهات خاصة الحوامل الاهتمام بصحة الأطفال والأمهات تقوم هذه الجمعيات المدنية بمرافقة أطباء مختصين في جميع الإمراض سواءا تعلق الأمر بمرض السكري ومرض ارتفاع ضغط الدم وكل الإمراض الخطرة على صحة الإنسان.

2–جمعيات للتعاون الاجتماعي والنفسي بين المواطنين، وتكريس قيم التضامن والتسامح، تقديم مساعدات وإعانات مادية لصالح الفقراء والمعوزين تقديم ألبسة وافرشه وأغطية في عز الشتاء، ختان الأطفال لذوي الدخل المحدود جمعيات كافل اليتيم .

3– جمعيات محلية للزواج الجماعي مساعدة الشباب في الزواج وحل بعض مشاكل الطلاق.

---

[1] علي محمد ديهوم ، فتحي بلعيد ابو رزيزة ، مرجع سابق ص7.

[2] علي محمد ديهوم ، فتحي بلعيد ابو رزيزة ، مرجع سابق ص7.

4- جمعيات سياحية تعمل على مساعدة الأطفال ونقلهم إلى الأماكن الساحلية والشاطئية في فصل الصيف، وحتى في فصل الخريف في العطل المدرسية ايضا.

5-ترسيخ فكرة التعليم للجميع لكل الفئات العمرية جمعية اقرأ وحتى دروس الدعم لجميع المستويات.

ثالثا- في مجال التنمية الاقتصادية: هنا يبرز دور الجمعيات حماية المستهلك وما لها من ادوار من حيث تحسيس المواطن بمخاطر بعض المواد الاستهلاكية والعمل على تبليغ صوت المواطن للسلطات جراء غلاء الأسعار والتصدي للمضاربين وحماية المواطن من تعسفات الإدارة من حيث بعض المواد المنتجة، نجد جمعيات اقتصادية لها ادوار متعلقة بالتصدي للشركات الوطنية والخارجية هدفها الربح السريع على حساب المواطن وهنا يهدف دورها في خلق التوازن بينها وبين السلطات التي يدفع المواطن ثمنها في كل مرة[1].

حث المواطن على القيام ببعض الأعمال التي يساعد من خلالها الجماعات المحلية في التنمية وتشجيع على العمل التطوعي خارج أوقات العمل لكل الفئات القادرة في كل المجالات الاقتصادية

رابعا-في مجال التنمية البيئية: وتتمثل في قيام هذه الجمعيات المتخصصة في حملات التشجير وتلطيف الجو والقضاء على الحشرات الضارة والمياه الملوثة النفايات والتحدي لكل المشكلات البيئية وإقامة وتنفيذ مشاريع وبرامج أهدافها تكون مرسومة ويكمن دور هذه الجمعيات أيضا في تحسيس المواطن بكل المخاطر البيئية وكذا وتنمية وتعزيز المواطنة لديهإن المواطن هو المسئول عن اختيار ممثليه في الجمعيات، والمجالس المنتخبة، وكل من له مسؤولية على عاتقه[2].

المبحث الثاني: تحديات ومعوقات العمل الجمعوي

يهدف العمل الجمعوي من اجل تحقيق التنمية المحلية الى الرقي والتطور الحضاري والنهوض بالمواطن وفق ما يخدمه ويحقق حاجياته المتزايدة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وثقافيا ومشاركته الايجابية في خدمة الوطن، ولن يتأتى هذا او يتحقق إلا في إطار جماعي تطوعي، وعليه كثيرا ما يواجه هذا العمل تحديات وعوائق تحول دون الوصول إلى الهدف المنشودوتتمثل تلك التحديات، في تحديات داخلية نتعرض اليها في المطلب الأول، وتحديات خارجية في المطلب الثاني.

المطلب الأول : تحديات البيئة الداخلية

يعترض كل عمل أو نشاط جموعي مجموعة من الصعاب والمعوقات وتتمثل اغلبها في:

أولا- التحديات السياسية:

حيث ان العديد من الاطراف السياسية والمؤسسات وعلى راسها السلطة السياسية القائمة تسعى لاحتواء جمعيات ومؤسسات المجتمع المدني، اوعلى الأقل منافسة ادوارها وهو الامر الذي ينعكس سلبا، فيما يتعلق باحتفاظ الجمعية او المؤسسة بشخصيتها والقيام بمهامها.

---

[1] علي محمد ديهوم ، فتحي بلعيد ابو رزيزة ، مرجع سايق ، ص7.

[2] علي محمد ديهوم ، فتحي بلعيد ابو رزيزة ، مرجع سايق ، ص7.

ثانيا–التحديات القانونية: حيث ان النصوص القانونية التي تحكم العمل المدني في كثير من الدول تفرض الكثير من القبود القانونية على العمل وهو ما يمثل حاجزا امام امكانية تحرر واستقلال مؤسسات المجتمع المدني مما يجعل لها اليد الطولي في مراقبة هذه الجمعيات او المؤسسات او حلها او تحديد مجال حريتها.

ثالثا– تحديات ثقافية: تتمثل في ضعف ثقافة التطوع وجود ضاهرة العزوف عن العمل الاجتماعي من قبل افراد المجتمع في المجتمعات النامية وعدم تعزيزها من خلال وسائل الاعلام والمناهج الدراسية والمؤسسات الدينية[1].

واضافة الى تلك التحديات هناك تحديات ومشكلات عويصة تتعلق بتحديات البيئة الداخلية والخارجية وللتفصيل نبرز أهم تلك التحديات فيما يلي:

رابعا– تحديات متعلقة بتنظيم وتسيير الجمعيات:

وهي تتعلق بالجانب الهيكلي والتنظيمي وتسيير الجمعيات، والجهل التام لدى بعض مسيري الجمعيات وقادتها في الجوانب المتعلقة بالهيكلة والتنظيم والإطار القانوني والتسيير المالي والإداري. وهو ما ساهم في ضعف الأداء لهذه الجمعيات،نجد بعض المشرفين والمسيرين ليست لهم دراية بكيفية إعداد التقارير الأدبية والمالية ، وكذا عدم تمكنهم من كتابة التقارير وطلبات إعانة وتظلمات أو شكاوي وعدم معرفة كيفية فتح أو غلق السجلات، وطمع وجشع بعض المسيرين في تلك الموارد والمنح والإعانات المقدمة للجمعيات من طرف الدولة ومن بعض مصادر التمويل الخارجية، واستغلال واستعمال بعض الوسائل والممتلكات الخاصة بالجمعيات لأغراض شخصية وتحقيق مكاسب بطرق غير مشروعة.

وكذلك عدم قدرة الجمعيات على تحفيز وتجنيد المتطوعين والمنخرطين وإشراكهم في العمل الجمعوي ، تشير بعض الإحصائيات إلى وجود أرقام مرتفعة في عدد المنخرطين في الجمعيات وهي أرقام وهمية كاذبة هدفها التضليل لا غير[2].

وغياب تام لبرامج عامة لنشاط عمل الجمعيات أحيانا تتسم تلك النشاطات بالموسمية والمناسباتية في الأعياد الوطنية أو الدينية أو الثقافية وغياب تام أيضا للمشاريع الخيرية أو المشاريع النفعية ذات الفائدة التنموية أو الوقائية أو العلاجية النشاطات غير واضحة قد تكون سنوية أو سداسية، وتشير بعض التقارير الرسمية التي تنشر حول الحركة الجمعوية انه من بين جوالي 75 ألف جمعية معتمدة في الجزائر هناك 05 آلاف جمعية فقط موجودة فعليا وتنشط قي الميدان[3]، وبعض الجمعيات مهما كان مجال تخصصها، نجد فترة اعتمادها منتهية إلا أنها تنشط

---

[1] علي محمد ديهوم ، فتحي بلعيد ابو رزيزة ، ص11.

[2] عبدالسلام عبد اللاوي ، مرجع سالق ، ص 47.

[3] عبدالسلام عبد اللاوي ، مرجع سالق ، ص47.

وبصفة عادية، خاصة بعض الجمعيات المحلية، جمعيات الأحياء، والجمعيات الدينية، وجمعيات أولياء التلاميذ، وبقية الجمعيات.

غياب الرقابة والمحاسبة لدى الجمعيات سواء كان من قبل الدولة أو من قبل القائمين على تلك الجمعيات، وعدم الرضا التام من طرف الجهات المسئولة على نشاطات الجمعيات وعملها، نجد ملفات طلب الإعانة كبير في أدراج الهيئات المعنية إلا أن النشاط معدوم.

وأيضا سخط وغضب المواطنين من أداء هذه الجمعيات فالكل غير راض عن هذا التقصير ولا مبالاة، تجد أعمال وأنشطة بعض الجمعيات يكتنفه الغموض فمن جهة لا وجود لنشاط معروف إلا أن ميزانية هذه الجمعيات كبير، التنويع الغير مبرر وغير القانوني لنشاط بعض الجمعيات، كالقيام بالمخيمات الصيفية أو الرحلات الخريفية والربيعية لفائدة أبناء القرى والمدن بطرق غير شرعية.

نجد جمعيات دينية أو رياضية تقيم مخيمات صيفية وحتى ثقافية وبحسب القوانين الخاصة بإقامة مخيمات صيفية تكون وفق شروط معينة من بينها قد تحصر في المنخرطين أو أعضاء الجمعية،في الصيف تكثر الجمعيات الصيفية وفي بقية الموسم تنعدم النشاطات.

وكذا عدم التوازن في تقديم الإعانات المالية للجمعيات فيما بينها، بعض الجمعيات الحديثة التأسيس تستفيد من منح خرافية والجمعيات القديمة منحها تكون بسيطة إن لم تك تكون منعدمة بغض النضر عن نشاط هذه او تلك الجمعية، ناهيك أن بعض الجمعيات وخاصة الرياضية والنسوية أوبعض الجمعيات الثقافية تستفيد أكثر عن بقية الجمعيات، إضافة إلىمصادر التمويل الذاتي والتي تتحصل عليه الجمعيات بطرقها الخاصة بعيدا عن الإعانات المالية المقدمة من طرف الدولة، هذه المصادر المتنوعة والتي هي عبارة عن اشتراكات [1] الأعضاء وحتى المنخرطين والتي تتراوح من 100دج إلى 200 دج للسنة وحسب القانون الداخلي لكل جمعية يراه البعض بأنه ضعيف ولا يغطي بعض التكاليف و يعرقل جملة العناصر المكونة لمقدرات الجمعية في لعب أدوارها وتأدية وظائفها على أكمل وجه وهذا ما أثبتته الدراسات التي أجراها الاتحاد الأوربي حوالي 20جمعية جزائرية لسنة 1988 استثنى منها الجمعيات النسوية والجمعيات المدافعة عن حقوق الإنسان وتوصل إلى إن التمويل الذاتي للجمعية موزع إلى: اشتراكات الأعضاء 45% والقطاع الخاص 23% والممولون الأجانب 16% وتبرعات الأفراد13% وآخرون 3%.

يظهر منهذه الدراسة أن أغلب الجمعيات تتكل وبشكل كبير على دعم الدولة ويجعلها خاضعة لها على الدوام، رغم إن هناك جمعيات تنشط وفق القانون وتحاول تحصيل موارده المالية بطرق سليمة معتمدة على بعض الأنشطة المرخصة كدور الحضانة ومدارس الدعم و ورشات الخياطة وغيرها[2].

[1] عبدالسلام عبد اللاوي ، مرجع سالق ، ص 47.

[2] عبدالسلام عبد اللاوي ، مرجع سالق ، ص 47.

المطلب الثاني : تحديات البيئة الخارجية

هي تلك العوامل الخارجية التي تؤثر على فعالية واداء الجمعيات والمتمثلة في الأزمات الخارجية وحالة عدم الاستقرار التي عصفت بالبلاد في العشرية السوداء والتي سبقتها توقيف المسار الديمقراطي وقبلها أحداث 5 أكتوبر الدامية ، كلها عوامل أثرت وساهمت بشكل كبير في تدني ومرودية الأداء الجمعوي في الجزائر ناهيك عن الأزمات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وما تولد عنها من حالات غليان لدى الأوساط الشعبية وتدني مستويات المعيشة وارتفاع في حالت الفقر والبطالة التي مست شرائح من المجتمع الجزائري إضافة إلى انعدام الثقة لدى المواطن اتجاه الوضع الصعب الذي عاشته الجزائر في فترة ما من تاريخها العصيب والمرير، والتي تلتها في ما بعد حالة الانفراج والأمن الذي عاد للبلاد بعد الانتخابات الرئاسية في15 ابريل 1999 بعد فوز الرئيس عبد العزيز بوتفليقة والذي أعقبته بعض الإصلاحات التي مست الجانب الأمني والسياسي والاجتماعي والاقتصادي وأفرزت عن قانوني السلم والوئام المدني الذين أعادا الأمن والطمأنينةللبلاد، هذا لم يمنع حدوث بعض الاختلالات على مستوى بعض الأصعدة ومن بينها حركية العمل والنشاط الجمعوي التي انخفضت في سنوات 2002 و2005 وتراجع مستوىالنشاط الجمعوي بسبب الظروف الأمنية الداخلية والخارجية[1]، والتي تلتها الأحداث الأمنية الدولية (أحداث 11 ديسمبر) التي مست الولايات المتحدة الأمريكية والتي انجر عنها تضيق الخناق على الجمعيات وعلى المجتمع المدني، والنضر إلى مصادر تمويل الجمعيات، وفرض قيود على هذه المصادر والخوف من احتكاكها بالشبكات الإرهابية، إصدار مرسوم رئاسي في 23 نوفمبر 2001 الذي يمنع فيه جمع الأموال والأعمال الخيرية بدون تراخيص من طرف الحكومة.

وانسداد العلاقة بين الدولة والجمعيات من خلال تلك التعقيدات الإدارية والبيروقراطية التي تعترض كاهل الجمعيات من إجراءات التأسيس والتي تأخذ وقتا طويلا للحصول على الاعتماد والتي تمر عبر بوابة الأمن الذي يأخذ حيزا كبير في مراقبة السير الذاتية لأعضاء الجمعية والذين يستجوبون عند مصالح الأمن، وضبط عدد الجمعيات، تدقيق القانون النموذجي الخاص بالجمعيات قانون رقم 06/12 الذي اشترط في تأسيس الجمعية المحلية إضافة عضوين من بلديتين مختلفتين داخل الولاية لتكوين مكتب الجمعية وهو الذي لم يكن في قانون 90-31.

وإن إجراءات التماطل هذه والعراقيل لا نجدها إلا في البلدان العربية وتستثنى من الدول لبنان التي لا يتطلب إنشاء جمعية وقتا كبيرا، إضافة إلى البلدان المتقدمة تبدأالجمعيات بمجردإعلام أوإخطارالجهات المعنية والإدارة الوصية، إضافة إلى البرنامج والقانون الأساسي الخاص بالجمعيات الذي يمحص هو الأخر والذي يجب أن يحترم قوانين وخصوصيات البلاد عدم الخروج عن القيم والمبادئ والثوابت الوطنية والدينية، وهي إجراءات ضرورية، وتهميش لبعض الجمعيات في

[1] عبدالسلام عبد اللاوي ، مرجع سالق ، ص 47.

المشاركة في رسم السياسات العامة او في المناقشات والقرارات الهامة، المتعلقة بالتنمية أو المصلحة الوطنية .

وجود تداخل مابين العديد من الجمعيات والأحزاب السياسية من حيث البرامج والأنشطة التي تحمل طابعا سياسيا في الكثير من الأمور سواء كانت تلك الأنشطة تنموية اجتماعية، وثقافية وغيرها.

وأيضا غياب المقرات لحفظ الوسائل والمعدات الخاصة بالجمعيات، ومن اجل النشاط والحركية في وسط هادئ ومريح ، وتبني بعض الجمعيات لأعمال وانجازات ونشاطات جمعيات أخرى ما يولد نوع من الكراهية والشحناء بين الجمعيات،وضعف التنسيق فيما بينهم.

وعرقلة مشاركة المرأة في النشاط الجمعوي إما لأسباب دينية وعرفية او نابعة من خصوصيات المجتمع المحلي المحافظ، رغم انه في السنوات الأخيرة أصبح للمرأة مكانة و دور فعال في المشاركة السياسة وفي جل النشاطات إلى جانب الرجل خاصة بعد تولي عبد العزيزبوتفليقة الرئاسة في 15 أبريل 1999.

ومن أبرز التحديات أيضا مسالة تمويل الجمعيات، أصبحت تشكل هاجسا وعائقا لدى العديد من الجمعيات على مستوى الوطني نضرا لما لها من تأثير على نشاط الجمعيات فمن جهة نجد الجهات المسؤولة عن التمويل ترى أن هناك معايير وشروط تقسم بها الإعانات على الجمعيات وبنسب متفاوتة ، فالبعض من رؤساء الجمعيات يرى أن تمويل الجمعيات لا بتسم بالشفافية والعدالة في التقسيم والبعض الآخر متذمر، وآخرون لا تعنيهم بتاتا هذه القضية، والمنح تقدم وفق طبيعة ونشاط، وبرنامج كل جمعية او نادي، والمنح المقدمة للجمعيات تقدم من طرف الولاية عن طريف المجالس الولائية، و منحة تقدم من طرف المجلس الشعبي البلدي و منحة تقدم من طرف الوزارة.

خلاصةالفصل الثاني:

في هذا الفصل تم التعرف على معهوم التنمية بصفة عامة، وعلى مفهوم وتعريف التنمية المحلية بأنها تغيير في البنية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع المحلي، وتعرضتا كذالك مجالات اسهامات الجمعيات في تحقيق التنمية المحلية في كل المجالات اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وثقافيا وكل المشاركت الإيجابية في خدمة الوطن، ولن يتأتى هذا او يتحقق إلا في إطار جماعي تطوعي، وبالرغم من كل هذا فانه كثيرا ما يواجه هذا العمل تحديات وعوائق تحول دون الوصول إلى الهدف المنشود وتتمثل تلك التحديات في تحديات قانونية وسياسية وثقافية والبيئات الداخلية والخارجية.

وعليه بات من الضروري توفير بيئات تجعل العمل الجمعوي يعمل في ظروف حسنة وصحيحة تسوده ثقافةالتطوع والعمل الخيري دون مقابل او عطاء لأن هذا العمل بلا جزاء، والاهتمام بمسألة التمويل التي تعيق عمل الجمعيات والتفكير في مصادر ثانوية للجمعيات غير الأجنبية حتى لا تتوه الجمعيات في مسألة الرقابة والمساءلة.

وكذلك تعزيز قدرات الجمعيات والإعتماد على التدريب والتكوين بفائدة قادة ومسيري الجمعيات والأعظاء في كل الجوانب المتعلقة باتسير الإداري والمالي والقانوني وضرورة التكامل والنتاغم بين الإدارة المحلية والجمعيات في كل ما تعلق بالتنمية المحلية وما تعلق بالعمل الجمعوي.

الفصل الثالث

الجمعيات والتنمية المحلية

الفصل الثالث: الجمعيات والتنمية المحلية بولاية ورقلة

من اجل استكمال مسيرتها التنموية فإن ولاية ورقلة سطرت برنامجا ومخططا تنمويا واسعا من خلال مشاريع وانجازات مهمة، ووفق خطة تنموية شاملة، قامت بلدية ورقلة ومن خلال الميزانية المرصدة الى تخصيص مبالغ هامة شملت عدة قطاعات حساسة من قطاع الفلاحة وقطاع الشباب والرياضة وقطاع السياحة والثقافة والتهيئة العمرانية والبناء وقطاعات اخرى هامة، واشراك الجمعيات في هذا المسارالتنموي، وذالك للدور الذي اصبحت تقوم له الجمعيات في الأحياء والارياف والمدن ، من اجل تحسين المستوى المعيشي وتقديم الخدمات في الوسط المجتمعي الورقلي لكل الشرائح والفئات، وهذا ما لمسناه في عمل الجمعيات خاصة في السنوات الاخيرة التي تكاثر وتزايد فيها عدد الجمعيات على المستوى الوطني، والمحلي في ورقلة.

وفي هذا الفصل سيتم التطرق إلى أهم المشاريع الكبرى في الولاية والى بعض المحاور المهمة في التنمية المحلية،ودور القطاع الجمعوي فيها ، ثم تحليل واقع الحركة الجمعوية ودورها التنموي في المبحث الأول، ثم قمنا بدراسة ميدانية من خلال التركيز على جمعية رائدة في العمل الجمعوي وهي جمعية صناع الحياة وأهم نشاطاتها وانجازاتها الجمعية في المبحث الثاني.

المبحث الاول : التنمية المحلية بولاية ورقلة ودور الجمعيات فيها

شهدت ولاية ورقلة قفزة نوعية في التنمية المحلية شملت عدة قطاعات حساسة وكان للجمعيات المحلية دورا هام فيها.

لذا سنتطرقفي هذا المبحث ، الى المحاور الكبرى للتنمية المحلية في ولاية ورقلة، والتي شملت قطاعات حساسة،كالفلاحة وقطاع الثقافة والسياحة والشبية والرياضة في المطلب الأول والى تحليل واقع الجمعيات ودورها التنموي في الولاية في المطلب الثاني.

المطلب الأول : محاور وبرامج التنمية المحلية في ولاية ورقلة

اولا – التعريف بولاية ورقلة :

تعد ولاية ورقلة من بين أقدم المدن الصحراوية الجزائرية و بوابة وعاصمة الجنوب الشرقي، وتعتبر المدينة إحدى الأقطاب الاقتصادية الكبرى الهامة في البلاد بفضل تواجد العديد من الحقول البترولية والغازية فيها وأهمها حاسي مسعود، كما تعد الولاية أيضا أرضا رعوية وفلاحيه بفضل إمكاناتها المتاحة في هذا القطاع ، وحات نخيل وثروة مائية وجوفية هائلة وديان مثل وادي ريغ واودي ايغرغر ووديان سطحية كوادي نسا وادي ميزاب بنواحي نقوسة وافرانو وجهة سياحية بامتياز.

1-المنـــاخ:

يسود ولاية ورقلة مناخ صحراوي جاف مع تساقط قليل من الأمطار ودرجات حرارة عالية ينتج عنها تبخر كبير للمياه مما يسبب ضعفا ونقصا كبيرا في الغطاء النباتي والغابي، ونضرا لموقعها

الجيواستراتيجي ، فان ولاية ورقلة تجمع بين أهم واكبر مناطق العرق لتجمع في تقاطع العرقين الغربي والشرقي، الذين سمحا للمنطقة بأن تكون قطبا اقتصاديا من المصاف الأول في منطقة الجنوب الشرقي للجزائر.

2-الموقــع:

تبعد ولاية ورقلة عن الجزائر العاصمة ب 845 كلم وتتربع على مساحة تفوق 163233 كلم بها 21 بلدية و10 دوائر، و تحد ولاية ورقلة من الشمال كل من ولاية بسكرة والجلفة والوادي ومن الجنوب ولاية اليزي و ولاية تمنراست كما يحدها من الناحية الغربية ولاية غرداية ومن الناحية الشرقية الجمهورية التونسية[1].

ثانيا – واقع التنمية المحلية في ولاية ورقلة:

خصصت بلدية ورقلة للسنة الجارية2017-2017 في إطار المشاريع المخصصة للتنمية المحلية ميزانية معتبرة تم تخصيص مبالغ هامة شملت عدة قطاعات حساسة من قطاع الفلاحة وقطاع الشباب والرياضة وقطاع السياحة والثقافة كما تم رصد مبالغ معتبرة للتهيئة العمرانية والبناء والتعمير، وكذا الطرقات وشبكات الري والمياه وقطاع الصحة والتربية، وقد تطرقنا إلى أهم تلك القطاعات والى الأغلفة المالية وفق الميزانية المتوقعة وتم توزيعها كالتالي[2]:

خصصت للطرقات وإعادة تهيئتها في الباب 951 وقدر المبلغ المخصص للعملي بـ820000000 مليار سنتيم، وخصصت للشبكات المختلفةالتطهير المياه الصالحة للشرب في الباب 952 وقدر المبلغ المخصص للعملية ب 850000000 مليار سنتيم

خصصت للمؤسسات التربوية الثقافية والرياضية في الباب 953 وقدر المبلغ المخصص للعملية بـ240000000 مليار سنتيم.

خصصت للصحة العمومية في الباب 954 وقدر المبلغ المخصص للعملية بـ200000000 مليار سنتيمخصصت للتعمير والبناء في الباب 956 وقدر المبلغ المخصص للعملية بـ18000000000 مليار سنتيم .

<u>الجدول رقم 01 متعلق بوضعية المشاريع الممولة من مختلف الميزانيات الموقفة بتاريخ 2018/04/18</u>[3]:

[1] الجهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، مديرية السياحة لولاية ورقلة ، www.dtaouargla.com/ar

[2] مقابلة مع (باديس)، رئيس مكتب، مديرية البرمجة ومتابعةالميزانية، ولاية ورقلة2018/04/25 من الساعة 14:03 الى15:37.

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، بلدية ورقلة ، مكتب التهيئة والتعميروالبناء والهندسة ومتابعة المشروع بلدية ورقلة.

الرقم	تسمية المشروع	المبلغ	المتعامل المتعاقد	الوضعية الفيزيائية	الامر المصلحي	ملاحظات
01	إنجاز سور ملعب بوغفالة	25476633,00	حماني موسى	% 00	تحت رقم 2018/69 بتاريخ 2018/03/21	تم فتح الورشة الانطلاق الفعلي يوم السبت
02	إنجاز الإنارة لملعب بوغفالة	11504640,00	الداوي حكوم	% 05	تحت رقم 2018/47 بتاريخ 2018/03/22	طور الانجاز
03	إعادة تسوير و تهيئة مقبرة تاميت و مقبرة حرير	9696640,00	مداني سفيان	% 30	تحت رقم 2018/45 بتاريخ 2018/03/22	طور الانجاز
04	إعادة تسوير مقبرة بودرار	8681050,00	مهيوبي جميلة	% 10	تحت رقم 2018/48 بتاريخ 2018/03/22	طور الانجاز
05	تهيئة ساحة مدرسة 01 نوفمبر بالمخادمة	6500018,00	دغاية علي	% 00	تحت رقم 2018/89 بتاريخ 2018/04/08	مؤجل الى ما بعد الامتحانات نهاية السنة
06	انجاز و تدعيم الإنارة العمومية بمقبرة بني ثور	3920480,00	الداوي منير	% 50	تحت رقم 2018/77 بتاريخ 2018/04/03	طور الانجاز
07	إنجاز التهيئة الحضرية و المساحات الخضراء للطريق المزدوج انطلاقا من مفترق الطرق المتشعبة إلى غاية مفترق الطرق البستان (الشطر الأول)	10667900,00	بونواشة احمد	% 00	تحت رقم 2018/72 بتاريخ 2018/04/09	مؤجل لوجود تاهيل شبكة الماء و الغاز
08	إنجاز التهيئة الحضرية والإنارة العمومية من اكمالية بن هجيرة إلى اكمالية أبي ذرالغفاري ببني ثور	8827365,00	نمر الحاج	% 25	تحت رقم 2018/74 بتاريخ 2018/03/07	طور الانجاز
09	توسيع شبكة الإنارة العمومية بحي بني ثور	9860685,00	عنتير عبد المجيد	% 10	//	طور الانجاز
10	تهيئة الملعب الجواري بالمدرسة الابتدائية محمد عانو حاسي البستان (تكسية الارضية , التسوير , الانارة)	7930160,00	بونواشة احمد	% 60	تحت رقم 2018/73 بتاريخ 2018/03/22	طور الانجاز
11	انجاز التهيئة الحضرية بحي الشدد بالمخادمة امام متوسطة	7741450,00	صقر المشري	% 10	تحت رقم 2018/35 بتاريخ 2018/03/07	طور الانجاز

	العربي بن مهيدي					
12	تأهيل و إعادة تسوير مقبرة تايزيرت بالطريق الرئيسي غربوز خضراء	4849250,00	حسيني نورة	% 40	تحت رقم 2018/39 بتاريخ 2018/03/15	طور الانجاز
13	انجازملعب جواري بحي المخادمة	5847541,00	بقاري فاطمة	% 15	تحت رقم 2018/103 بتاريخ 2018/04/11	طور الانجاز
14	دراسة وإنجاز تهيئة حضرية بنهج عمر إدريس بالمخادمة	9667450,00	بن قنان عبد الرزاق	% 00	تحت رقم 2018/52 بتاريخ 2018/03/27	تم فتح الورشة المقاولة لم ينطلق في الاشغال
15	دراسة وإنجاز طرقات حضرية بحي لهراوي وأولاد تمام بالمخادمة	21239500,00	عريف عبد العزيز	% 70	//	طور الانجاز
16	تهيئة البناية المسماة (مخبزة البلدية سابقا) كمكاتب للبلدية	7130008,08	مداني سفيان	% 00	//	مؤجل
17	تهيئة ساحة مدرسة الإمام الغزالي القديمة ومدرسة العقيد عميروش سيدي عمران	7900191,00	غرغوط عبد الحميد	% 00	تحت رقم 2018/88 بتاريخ 2017/10/12	مؤجل الى ما بعد الامتحانات نهاية السنة
18	دراسة وإنجاز تهيئة الفاصل Terre Plein للطريق المزدوج خضرة	4914047,00	حجاج محمد الصادق	% 35	تحت رقم 2018/40 بتاريخ 2018/03/07	طور الانجاز
19	انجاز التهيئة الحضرية من حي اولاد شيخي الى القرية الفلاحية و 24 مسكن بسعيد عتبة الشرقية	7762980,00	غرغوط عبد الحميد	% 80	تحت رقم 2018/49 بتاريخ 2018/03/07	طور الانجاز
20	توسعة المركز الثقافي سعيد عتبة	2601394,00	لهراوة يوسف	% 90	تحت رقم 2018/32 بتاريخ 2018/01/02	طور الانجاز
21	إنجاز تهيئة عمرانية وإنارة عمومية داخل النسيج العمراني بسعيد عتبة الشرقية	11832060,00	صقر المشري	% 10	تحت رقم 2018/76 بتاريخ 2018/04/03	تم فتح الورشة الانطلاق يوم السبت
22	توسيع مكتبة المجاهد غبشي محمد سعيد عتبة الغربية	3644137,00	سويسي حمزة	% 00	//	فتح الورشة يوم الخميس
23	إنجاز وتأهيل الإنارة العمومية بسعيد عتبة الشرقية والغربية وعين الجديدة	11399962,00	سويسي حمزة	% 00	تحت رقم 2018/80 بتاريخ 0000/00/00	فتح الورشة يوم الخميس
24	تكملة تهيئة حضرية و انارة عمومية من التعاونية الفلاحية	5735035,00	الدوم الطاهر	% 00	تحت رقم 2018/79 بتاريخ 2018/04/03	متوقف في انتظار انجاز الجدار الواقي

	الى غاية سعيد عتبة رقم 01					
25	تأهيل الطريق من مدخل سيدي بن ساسي الى غاية مسجد الطالب حمزة خضران على مسافة 1000 م/ط	10521770,00	سارل اولاد خيراني	% 00	//	مؤجل بسبب اشغال الري كوسيدار
26	تهيئة الملعب الجواري بحي سيدي بن ساسي (تكسية الارضية , التسوير , الانارة)	7657650,00	قريشي محمد ابو القاسم	% 00	تحت رقم 2018/46 بتاريخ 2018/03/21	عدم التقيد بالسياج المعطى من طرف الهيئة التقنية
27	تهيئة أرضية والتكسية بالعشب الاصطناعي لملعب جواري بحي بوزيد ساحة الكأس ورقلة	4298875,00	خويلد محمد	% 00	//	للالغاء نظرا الارضية تابعة لبلدية الرويسات
28	تهيئة أرضية والتكسية بالعشب الاصطناعي لملعب جواري بحي النصر ورقلة	3861550,00	زيدوري عبد الرحيم	% 00	تحت رقم 2018/55 بتاريخ 2018/03/29	اعادة اختيار الارضية نظرا لاسناده لـ DJS
29	تهيئة ساحة عمومية بجوار ابتدائية 19 مارس بحي النصر	3515850,00	مجول مروان فاتح	% 00	تحت رقم 2018/75 بتاريخ 2018/04/09	فتح الورشة يوم الخميس
30	إنجاز التهيئة الحضرية لشارع بن هبتون صالح وتفرعاته بحي النصر	8132054,00	الدوم الطاهر	% 80	تحت رقم 2018/51 بتاريخ 2018/03/20	طور الانجاز
31	إنجاز طرقات حضرية بأحياء 40 100 مسكن تساهمي بحي النصر	9862320,00	زايدي محمد زهير	% 00	تحت رقم 2018/92 بتاريخ 2018/04/01	تم فتح الورشة المقاولة لم ينطلق في الاشغال
32	انجاز التهيئة الحضرية بحي الاطباء و 36 مسكن بحي سيدي عبد القادر	6865655,00	بكاكرة بشير	% 20	تحت رقم 2018/78 بتاريخ 2018/04/03	طور الانجاز
33	إنجاز فرع بلدي بحي الشرفة	7504789,50	دغاية علي	% 00	//	تحويل الخط الكهربائي المار وسط الارضية
34	إعادة تأهيل و ترميم الأرصفة و الساحات عبر تراب البلدية	10762060,00	روابح لخضر	//	//	في انتظار انهاء اشغال تجديد الشبكات
35	انجاز التهيئة الحضرية و المساحات الخضراء و الانارة العمومية لنهج سي الحواس	9608350,00	ميهوبي جميلة	//	//	مؤجل لوجود اشغال تجديد الشبكات عبر المدينة
36	ترميم وتأهيل روضة الأطفال التابعة للبلدية بحي لاسيليس	6085090,00	الدوم الطاهر	% 00	تحت رقم 2018/54 بتاريخ 2018/03/27	مؤجل نظرا لوجود الاولاد في الدراسة
37	صيانة و موازنة مشاعب	8687000,00	بي باديس	% 45	تحت رقم 2018/44	طور الانجاز

	الصرف الصحي عبر تراب البلدية				بتاريخ 2018/01/04	
38	بناء مواقف للحافلات بالشوارع الرئيسية للمدينة	7890129,00	حجاج عبد الوهاب	//	//	للالغاء
39	تهيئة الملعب الجواري ببامنديل (تكسية الارضية , التسوير , الانارة)	4998825,00	زواويد جمال	00 %	تحت رقم 2018/104 بتاريخ 2018/03/29	تم فتح الورشة المقاولة لم ينطلق في الاشغال
40	تهيئة أرضية والتكسية بالعشب الاصطناعي لملعب جواري ببور الهائشة ورقلة	6336250,00	سويسي حمزة	00 %	تحت رقم 2018/50 بتاريخ 2018/03/20	تم فتح الورشة في طور اقتناء السياج
41	تهيئة أرضية والتكسية بالعشب الاصطناعي لملعب جواري بحي بامنديل	6518225,00	قراش عثمان	00 %	تحت رقم 2018/34 بتاريخ 2018/03/20	طبيبة سراء
42	تسوير مقبرة حاسي ميلود حصة رقم 01	3231400,00	غرغوط عبد الحميد	//	تحت رقم 2018/71 بتاريخ 2018/03/29	للالغاء
43	تهيئة الملعبين الجواريين القارة و حي 24 فبراير (سيليس) (تكسية الارضية , التسوير , الانارة)	9869265,00	الدوم الطاهر	00 %	تحت رقم 2018/41 بتاريخ 2018/03/07	تم فتح الورشة في طور اقتناء السياج
44	إنجاز قاعة رياضة بالمركز الثقافي 19 مارس بني ثور (الشطر الاول)	18497700,00	عزري محمد	//	//	في انتظار اتمام الاجراءات التعاقدية مع مكتب الدراسات
45	تجديد القناة الرئيسية للمياه الصالحة للشرب بحي بني ثور انطلاقا من مفترق الطرق الجمارك الى غاية محطة الضخ حي بوزيد	6249642,00	نتاري كمال	45 %	تحت رقم 2018/105 بتاريخ 2018/04/01	طور الانجاز
46	تكملة التهيئة الحضرية لتجزئة سيدي عبد الرحمان و التفرعات	9887390,00	مهيري محمد ايوب	00 %	تحت رقم 2018/53 بتاريخ 2018/03/27	مؤجل الى غاية انتهاء اشغال الري
47	تهيئة الملعب الجواري بحي بايوب (تكسية الارضية , التسوير , الانارة)	//	بن عيشة مصطفى	00 %	بتاريخ 2018/03/22	عدم التقيد بالسياج المعطى من طرف الهيئة التقنية

المصدر : **الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، بلدية ورقلة ، مكتب التهيئة والتعميروالبناء والهندسة ومتابعة المشروع بلدية ورقلة .**

الجدول رقم 02 يوضح أهم المشاريع ونسب الانجاز:

الرقم	تسمية العملية	النسبة
01	توسعة المركز الثقافي سعيد عتبة	% 90
02	إنجاز التهيئة الحضرية لشارع بن هبتون صالح وتفرعاته بحي النصر	% 80
03	انجاز التهيئة الحضرية من حي اولاد شيخي الى القرية الفلاحية و 24 مسكن بسعيد عتبة الشرقية	% 80
04	دراسة وإنجاز طرقات حضرية بحي لهراوي وأولاد تمام بالمخادمة	% 70
05	تهيئة الملعب الجواري بالمدرسة الابتدائية محمد عانو حاسي البستان (تكسية الارضية , التسوير , الانارة)	% 60
06	انجاز و تدعيم الإنارة العمومية بمقبرة بني ثور	%50
07	صيانة و موازنة مشاعب الصرف الصحي عبر تراب البلدية	%45
08	تجديد القناة الرئيسية للمياه الصالحة للشرب بحي بني ثور انطلاقا من مفترق الطرق الجمارك الى غاية محطة الضخ حي بوزيد	%45
09	تأهيل و إعادة تسوير مقبرة تايزيرت بالطريق الرئيسي غربوز خضراء	%40
10	دراسة وإنجاز تهيئة الفاصل Terre Plein للطريق المزدوج خضرة	%35
11	إعادة تسوير و تهيئة مقبرة تاميت و مقبرة حرير	%30
12	إنجاز التهيئة الحضرية والإنارة العمومية من اكمالية بن هجيرة إلى اكمالية أبي ذرالغفاري ببني ثور	%25
13	انجاز التهيئة الحضرية بحي الاطباء و 36 مسكن بحي سيدي عبد القادر	%20
14	انجازملعب جواري بحي المخادمة	%15
15	انجاز التهيئة الحضرية بحي الشدد بالمخادمة امام متوسطة العربي بن مهيدي	%10
16	توسيع شبكة الإنارة العمومية بحي بني ثور	%10
17	إعادة تسوير مقبرة بودرار	%10
18	إنجاز الإنارة لملعب بوغفالة	%05

المصدر: من اعداد الطالب

ثالثا–المحاور الكبرى للتنمية المحلية في ولاية ورقلة :

تشهد الولاية مشاريع تنموية هائلة، مست جميع الميادين الحساسة ومن أهمها قطاع الفلاحة، السياحة والثقافة، الشباب والرياضة ومن أهمها:

1 – اهم المشاريع الخاصة بالقطاع الفلاحي:

إن الحركة الجمعوية التعاونية في مجال الفلاحة وعلى مستوى بلدية ورقلة يوجد 23 جمعية مهنية ومجلس مهني واحد02 تعاونيات غرفة فلاحيه وتعاضديه التمور، أما من حيث المساحات الفلاحية التنموية فنجدالمساحة الإجمالية 16.323.300هكتار(بتعداد 601.443 ساكن)، وتقدر المساحة الفلاحية الإجمالية 4.877.393هكتار تمثل 29% من المساحة الإجمالية من ينشط في القطاع الفلاحي 64201 ساكن، والمساحة الصالحة للزراعة 37180هك تمثل76%من المساحة الفلاحيةالإجمالية منها 34431 هكتار مسقية تمثل 92.6% من المساحة الصالحة، وأما من حيث عدد المستثمرات الفلاحية فنجد 31071 مستثمرة فلاحية و منها 29671 مستثمرة خاصة، وتوجد مستثمرة فلاحية جماعية مستثمرة و299 مستثمرة فردية، ونجد الامتياز 1050 .

استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز الفلاحي الجاري للموسم الجاري .

محيطات ممولة نجد عدد المحيطات 22 لـ05 بلديات والمساحة 2125 هكتار، وتكلفة إجمالية 2.872 مليار، وعدد المستفيدين 1050، أما المحيطات في طور الدراسة : عدد المحيطات 06 لـ05 بلديات،المساحة 604 هكتار، والمحيطات في إطار التعليمة 108 عددها 07 والعمليات التي انطلقت(مبادرات محلية) وانطلاق مشاريع استصلاح الأراضي الإمتياز الفلاحي بمساحة 28000هكتار، ومشروع انجاز مخازن التبريد لطاقة استيعاب 15000م^3، وانجاز مشروع انتاج الحليب بسعة 4000 لتر يوميا، وانطلاق مشروعين لانتاج الحليب واحد بإنتاج حليب الإبل انحز، والإنطلاق في انجاز 30 بئر للري الفلاحي.

2–أهم المشاريع التنموية الخاصة بقطاع الثقافة [1]:

–انجاز مسرح الهواء الطلق بحي النصر الخفجي وتجهيزه

–إعادة ترميم المتحف الصحراوي وتوسيعه

–تحويل قاعة سينما سدراتة إلى مسرح جهوي

–تجهيز واقتناء الكتب لأكثر من 20 مكتبة بلدية على مستوى ولاية ورقلة

–تدخل استعجالي على مستوى قصر تماسين

–تدخل استعجالي على مستوى مدينة سدراتة الأثرية

–انجاز مخطط حماية وإعادة الاعتبار لقصر ورقلة

–هناك 22 مركز ثقافي، و34 مكتبة بلدية، و03 متاحف، و06دور للسينما، ومحطة جهويةللتلفزيون، ومحطة جهوية للإذاعة، و14زاوية معتمدة.

[1] الجهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، مديرية السياحة لولاية ورقلة ، www.dtaouargla.com/ar

3- أهم المشاريع التنموية الخاصة بقطاع السياحة والنشاط الجمعوي بالولاية[1]:

تنشط عبرإقليم ولاية ورقلة25 جمعية سياحية معتمدة منها 10جمعيات جديدة، كما ينشط بالولاية 08 دواوين محلية للسياحة حيث تم اعتماد الديوان المحلي للسياحة لبلدية الرويسات سنة 2017 في انتظار اعتماد كل الدواوين السياحية على مستوى كل بلديات الولاية، وهذه الجمعيات والدواوين المحلية للسياحة تقوم بنشاط متميز من خلال التعريف بالمنطقة والترويج المحلي للسياحة من خلال المشاركة في التظاهرات المحلية والوطنية والدولية، وتنشط بولاية ورقلة أيضا 29 وكالة سياحية بعد أن تم اعتماد وكالة جديدة سنة 2018، توفر مناصب عمل تقدر بـ101 منصب منها 61 منصب عمل دائم و40 منصب عمل مؤقت،تقدم هذه الوكالات العديد من المنتوجات السياحية الموجهة للسياحة الاستقبالية أوالسياحة الداخلية وكذا السياحة الخارجية. اما الهياكل السياحية نجد 26 فندق 15 وكالة سياحية 04 مناطق توسعاما دواوين قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، فهناك 30 ديوان.

4-أهم المشاريع الخاصة بالصناعة التقليدية والحرف :

أهم النشاطات الخاصةبالصناعة التقليدية تتمثل في التحف الفنية الترميل النسيج التقليدي الطرز التقليدي صناعة الفخار والطين صناعة السعف والسلات . وتنشط بالولاية 13 جمعية معتمدة للصناعة التقليدية، ولدينا 24 قطاع تستجمع 388 نشاط حرفي،وتحتوي على 07 قطاعات تضم 131 نشاط حيث بلغ عدد الحرفيين إلى غاية 31 ديسمبر 2017: 10166 حرفي موزعين كالآتي: صناعة تقليدية فنية:3610، صناعة تقليدية لإنتاج المواد: 1588، صناعة تقليدية للخدمات : 4968، ومن أهم مشاريع الصناعة التقليدية:

1-مشروع دار الصناعة التقليدية ببلدية تقرت: تمت مرحلة الدراسة وهو في انتظار فتح الاعتماد.

2-مشروع مركز الصناعة التقليدية ببلدية انقوسة : تمت مرحلة الدراسة وهو في انتظار الفتح .

3-محلات الشباب الموزعة من طرف اللجنة الولائية الى غاية 31 دسيمبر2017[2]، حيث نجد عدد المحلات المبرمجة: 2100 وعدد المحلات المنجزة: 1275 وعدد المحلات الموزعة: 1224 وعدد المحلات الموزعة على الحرفيين:490.

5- أهم المشاريع التنموية الخاصة بقطاع الشباب والرياضة :

يعتبر هذا القطاع من أهم القطاعات الحساسة في الولاية، حسب احصائيات 2017-2018، فنجد ان عدد الرابطات الشبابية 04 وعدد الجمعيات 296.و نجد عدد الجمعيات في هذه السنة الموسم 2017- 2018،بلغ 300جمعية، اذ تقوم المديرية بتمويل كل الجمعيات المنضوية تحتها فالمديرية تساهم 4%في إطار الصندوق الولائي لترقية مبادرات الشباب والممارسات الرياضية وتساهم المجالس الشعبية ب3%.

[1] الجهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، مديرية السياحة لولاية ورقلة ، www.dtaouargla.com/ar.

الرقم	الوصف	العدد
01	الجمعيات والرابطات الشباب والثقافة	30
02	جمعيات ثقافية	70
03	جمعيات علمية	04
04	الجمعيات الترفيهية والتبادلات	07
05	جمعيات الادماج الاجتماعي والمهني	02
06	جمعيات اجتماعية نظامية	07
07	جمعيات البيئة	11
08	جمعيات النشاطات الشبابية	36
09	جمعيات طلابية	01
10	جمعيات المعوقين	02
11	جمعيات لمكافحة الآفات الاجتماعية	01
12	جمعيات الطفولة	10
13	جمعيات الإعلام الآلي	03
14	جمعيات محو الأمية	01
15	الكشافة الإسلامية	01
16	جمعيات فنية	03
17	جمعيات الصحة	01
18	جمعيات الصناعة التقليدية	03
19	جمعيات سياحية	07
20	جمعيات فلكلورية	39
21	جمعيات السلامة المرورية	02
22	الرابطة الولائية للنشاطات القافية للشباب	01
23	الرابطة الولائية لنشاطات الهواء الطلق والترفيه وتبادل الشباب ورقلة	01
24	الرابطة الولائية لنشاطات الترفيهية للأطفال	01
25	الرابطة الولائية للتنشيط الجواري للشباب	01
	المجموع الجزئـــي	211

جدول رقم 02 أهم التصنيفات للجمعيات والرابطات المستفيدة من الإعانات المالية الموجهة للجمعيات الشبابية والثقافية بتاريخ 2017/03/27.

المطلب الثاني : تحليل واقع للحركة الجمعوية ودورها التنموي

عجت الساحة الوطنية بتأسيس عدد كبير من الجمعيات في المدن الجزائرية، خاصة بعد صدور دستور89 الذي اقر التعدية الحزبية وفتح المجال أمام الحريات وإنشاء الجمعيات، كما جاء في نص المادة[1] 43 إن(حق إنشاءالجمعيات مضمون، وأن الدولة تشجع تطور ونموالحركةالجمعوية)، ثم ظهرت عدة قوانين متعلقة بالجمعيات ومن أبرزها نجد القانون 90-31، و القانون الجديد قانون 06-12.

إن ظهور الجمعيات وإنشائها في المدن الصحراوية كان محتشما مقارنة مع باقي الجمعيات على المستوى الوطني، خاصة في مدينة ورقلة، قبل وهو راجع لأسباب متعددة، فحسب دراسة قامت بها الدكتورة شليغم وتومي غنية حول تطور الحركة الجمعوية في المدن الصحراوية، وحسب المعطيات المقدمة من مكتب الجمعيات بولاية ورقلة حول عدد الجمعيات التي أنشأت قبل سنة 2000 وبعدها الى غاية 2014 وهذه الأرقام تخص مدينة ورقلة ببلديتها فقط من ضمن 21 بلدية.

الجدول رقم 04:يبين عدد الجمعيات التي أنشأت قبل سنة 2000 وبعدها الى غاية 2014[2]:

سنةالإنشاء	عددالجمعيات	النسبةالمئوية
قبلسنة2000	123	%19.19
2004-2000	178	%27.77
2008-2004	340	%53.04
2012 -2008	364	%40.95
2014 -2012	700	%40.58

المصدر: مكتب الجمعيات لولاية ورقلة

ترجع الباحثتان أسباب هذا البطء في التأسيس إلى الحياة البسيطة التي ميزت المنطقة والروابط الاجتماعية التي كانت تعرف تماسكا جيدا وعدم الشعور بالحاجة إلى تأسيس الجمعيات، وإلى حالة عدم الاستقرار التي عرفتها الجزائر، قد تكون وراء العزوف عن تأسيس الجمعيات.

والأكيد أن الجزائر مرت بأزمات أمنية سياسية واقتصادية واجتماعية ساهمت في هذا التراجع ومحدودية النشاط الجمعوي في الجزائر عامة، إلا أن هناك أسباب أخرى، كانت وراء هذا التأخر في الظهور بالنسبة لمدينة ورقلة، تتعلق بواقع التنمية بالمنطقة ودور مؤسسات المجتمع المدني المتمثلة في نشاط الجمعيات والحركة الجمعوي ككل في المنطقة بالإضافة إلى عدة مشاكل سنتطرق إليها في تحليلنا.

---

[1] انظر المادة 43 من دستور 1989.

[2] غنية شليغم ، تومي فضيلة ، **تطور الحركة الجمعوية في المدن الصحراوية ، حالة ورقلة** ، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية ، جامعة ورقلة ، الجزائر ، ص 10.

ورغم هذا النقص في عدد الجمعيات ، إلا أن السنوات التي تلت فيما بعد شهدت ارتفاعا في عدد الجمعيات خاصة في الفترة الممتدة من 2012 إلى غاية 2014 حيث وصل عدد الجمعيات آنذاك إلى 1548 سنة 2012 بنسبة 40.95%والى 1725 جمعية على مستوى الولاية بنسبة 40.58% هذا التطور والارتفاع في عدد الجمعيات وزيادة النشاط الجمعوي ساهمت فيه عوامل متعددة من أهمها التطور التنموي الذي عرفته المنطقة من توسع رقعة المشاريع، في نطاق تطوير المناطق السهبية والجنوب الكبير وتخصيص اعتمادات مالية استفادت منها الولاية(صندوقالجنوب الكبير) وتأسيس صرح علمي كبيرفي عاصمة الجنوب الشرقي والمتمثل في جامعة قاصدي مرباح، الذي أمدالمجتمع بالإطارات المختلفة من أجل القيام بوظائف مختلفة وتأطير الحركة الجمعوية في المنطقة[1].

ولتحليل وضعية الجمعيات البلدية المعتمدة على مستوى مدينة ورقلة في آخر إحصائيات لمكتب الجمعيات في مديرية التنظيم والشؤون العامة مصلحة، إلى غاية31 ديسمبر 2017، تجد أن عدد الجمعيات الموجودة حاليا في ورقلة هو 1326 جمعية،حيث بلغ عدد الجمعيات البلدية 1083 جمعية و243 جمعية ولائية، بينما وصل عدد الجمعيات المعتمدة على مستوى بلديات ورقلة في سنة 2014 إلى 1725 أي بنسبة بنسبة 40،58.

نسجل في موسم 2017-2018 تناقصا واضحا وتراجعا في عدد الجمعيات والنشاط الجمعوي في المدينة مقارنة مع موسم 2014 حيث نجد أن الفارق في عدد الجمعيات بين الموسمين 2014و2018 وصل إلى 390جمعية، ويرجع هذا التناقص إما لأسباب قانونية متعلقة بصعوبة تأسيس الجمعيات،حيث نجد القانون الجديد المتعلق بالجمعيات 120-06، كان أكثر تشديدا وصرامة على الجمعيات فيما يتعلق شروط وإجراءات التأسيس، و التمويل وخضوع الجمعيات لرقابة شديدة من الجهات الوصية، او متعلقة بالإجراءات الإدارية، التي تتضمن مراقبة وتدقيق في الملفات، وخضوع الأعضاء المؤسسين إلى المساءلة والبحث في سيرهم، ومشكلة أخرى تتعلق بالمقرات وطرد بعض الجمعيات من مقراتها ومتابعة قادتها فضائيا كما رأيناه عند بعض الجمعيات المحلية في الولاية، ويمكن أن نرجع ذلك أيضا إلى عدم رغبة أفراد المجتمع المدني المحلي في تأسيس الجمعيات نتيجة مللهم او يأسهم من الوضع الاجتماعي او عدم الاهتمام بهذه المجالات، إلا انه ورغم كل هذه الأسباب فان العمل الجمعوي أصبح اليوم يحتل مكانة خاصة وأهمية بالغة في أوساط الشباب، وخاصة في بعض البلديات التي يتزايد طلب تأسيس الجمعيات فيها مثل بلديات دائرة تقرت التي لا زالت تابعة لولاية ورقلة، رغم أنها أصبحت ولاية منتدبة ، وما يمكن الإشارة إليه أن ولاية ورقلة شهدت في الآونة الأخيرة ميلاد نوع من الحركات الإجتماعية المطالبة بالعمل وحل مشكل البطالة المتفشي بين أوساط الشباب، وضرورة الاهتمام بالتنمية المحلية، وعرفت حينها العديد من الاحتجاجات والإعتصامات والتظاهرات التي قادها الشباب البطال،

[1] غنية شليغم ، تومي فضيلة ، مرجع سابق ، ص10.

ودعاها إلى تأسيس بعض الجمعيات الحقوقية والمهنية للمطالبة بتلك الحقوق والمساهمة بقدر الإمكان في تحقيق التنمية المحلية، ومن السلبيات التي نراها ، نجد الجمعيات المتخصصة في البيئة 30 جمعية استفادت من المنحة 11جمعية فقط وهو عدد قليل مقارنة بعدد الجمعيات على المستوى الوطني اوحتى مع عدد الجمعيات المعتمدة في الولاية في شتى المجالاتوقد برجع السبب حسب المسؤول في لجنة الإعانات والتمويل في البلدية الى عدم دفعها ملف طلب الاعانة في وقته

الجدول رقم 04يوضح الجمعيات البلدية المعتمدة على مستوى مدينة ورقلة [1]:

الرقم	التعيـــــــن	عددالجمعيات البلدية	النسبةالمئوية
01	مهنيـــــة	03	%0،27
02	دينيـــــة	372	%34،34
03	رياضيـــــة	326	%30،10
04	الفن والثقـــافة	101	%9،32
05	أولياء التـلاميذ	91	%8،40
06	العــلوم والتقنيات	02	%0،18
07	الأحياء والقرى	64	%5،91
08	البيئة والوسط الاجتماعي	30	%2،77
09	المعوقين وغير المؤهلين	02	%0،18
10	المستهلـــــكون	00	%00
11	الشباب والطفولة	20	%1,84
12	السيـــاحة والتسلية	15	%1،38
13	المتقاعدين والمسنين	00	%00
14	النســـــوية	01	%0،09
15	التضامن الإسعاف الأعمال الخيرية	53	%4،89
16	التطـــــوعية	01	%0،09
17	الصحـة والــطب	02	%0،18
18	قدمـــــاء التلاميذ	00	%00
	المجمـــوع	1083	%100

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ولاية ورقلة ، مديرية التنظيم والشؤون العامة ، مصلحة التنظيم العام ، الجمعيات المعتمدة على مستوى بلديات ورقلة إلى غاية 31 /2017/12.

رابعا – **تحليل وضعية الجمعيات البلدية المعتمدة في ولاية ورقلة:**

بالعودة الى الجدول رقم 04الخاص بالجمعيات البلدية المعتمدة على مستوى مدينة ورقلةنجد صدارة الجمعيات الدينيـة واحتلالها الزيادة بـ372 جمعية ثم تأتي الجمعيات الرياضية 326 جمعية ثم الفن والثقافة 101 جمعية وتواجد الجمعيات الدينية والرياضية في المراتب الأولى يدل على التماسك والتضامن الموجود بين الأفراد وطبيعة المجتمعات المحافظة والتقليدية، والى التركيبة البشرية المنتمية إلى هذه الجمعيات في كل مجتمع، والى عنصر الشباب خاصة في المجال الرياضي والفن والثقافة ومن ضمن الجمعيات الأخرى نجد جمعيات أولياء التلاميذ هذه الأخيرة91 جمعية، فعددها في نظرنا ليس كافيا، مقارنة بعدد المدارس على مستوى البلديات في جميع الأطوار الثلاثة، وكثيرا ما نلاحظ تهاونا لدى هذه الجمعيات رغم دورها الكبيرمن الناحية الاجتماعية والتربوية وقربها من الوسط التربوي الذي أصبح يعاني هو الآخر من خلل وشلل شبه تام، فجمعيات أولياء التلاميذ إما تجدها منحلة أوانحازت عن أدوارها المنوطة بها أومن يمثلها ليس لهم صلة بالقطاع، في نظرنا كان بإمكان أن تلعب أدوارا رئيسة في هذه العملية فهي شريك فعال في التنمية، نجد كذالك جمعيات القرى والأحياء بـ64 جمعية وهي تعد شريكا فعالا في التنمية وتعددت أدوارها إلى مبادرات الصلح والوقوف على المشاريع الناقصة والإشراف على البرامج التنموية وتدخلها في صنع القرار المحلي، ثم نجد بعد ذالك جمعيات التضامن والإسعاف والأعمال الخيرية ب 53 جمعية والتي أصبح الإقبال على تأسيس مثل هذه الجمعيات في الآونة الأخيرة كبيرا نظرا للأدوار التي تقوم بها، تجد في كل حي أصبح هناك سيارة إسعاف، ونجد جمعيات البيئة والوسط الاجتماعي بـ30 جمعية وهو عدد غير كاف، خاصة وان المنطقة أصبحت تعاني من مشاكل جمة من أهمها ظاهرة الصرف الصحي وصعود المياه الجوفية، وكذا الحشرات السامة والضارة نظرا للحرارة المرتفعة في فصل الصيف وكذا الأمراض المتنقلة والمعدية والطرقات المهترية، ورمي الفضلات، غياب الغطاء النباتي والغابي وكذا الحدائق والمنتزهات وهنا يمكن للجمعيات البيئة أن تكون لها ادوار تحسيسية وتوعية في هذا المجال، ثم نجد جمعيات الشباب والطفولة بـ20 جمعية والجمعيات السياحية بـ15 جمعية، وهذه الأخيرة في رأينا لم تحظ بالاهتمام الكبير مقارنة مع الجمعيات الرياضية والجمعيات الثقافية، لا من حيث التمويل الضعيف، ثم نجد جمعيات الصحة والطب والجمعيات المهنية وجمعيات العلوم والتقنيات وجمعيات المعوقين بأعداد نسبية وضعيفة، ومن النقاط السلبية في العمل الجمعوي، هوعدد الجمعيات النسوية الضعيف والمنعدم.

الجدول رقم05: يوضح الوضعية الرقمية للجمعيات المعتمدة للجمعيات الولاية إلى غاية2017/12/31.

الرقم	التعيـــــــن	عددالجمعيات الولاية	النسبةالمئوية
01	مهنيـــــة	04	%1،64
02	دينيـــــة	00	%00
03	رياضيـــــة	18	%7،40
04	الفن والثقـــافة	64	%26،33
05	أولياء التـلاميذ	02	%0،82
06	العــلوم والتقنيات	03	%1،23
07	الأحياء والقرى	00	%00
08	البيئة والوسط الاجتماعي	29	%11،93
09	المعوقين وغير المؤهلين	12	%4،93
10	المستهلـــــكون	01	%0،41
11	الشباب والطفولة	31	%12،75
12	السيـــاحة والتسلية	17	%6،99
13	المتقاعدين والمسنين	01	%0،41
14	النســـــوية	05	%2،05
15	التضامن الإسعاف الأعمال الخيرية	43	%17،69
16	التطـــــوعية	01	%0،41
17	الصحـة والــطب	09	%3،70
18	قدمـــــاء التلاميذ	00	%00
	المجمـــوع	243	%100

بين الجدول رقم 05 مجموع الجمعيات الولائية المعتمدة في ولاية ورقلة [1]ويظهر عددها القليل مقارنة مع عدد الجمعيات البلدية، ونجد جمعيات الفن والثقافة، وجمعيات التضامن والإسعاف والأعمال الخيرية والشباب والطفولة في المراتب الأولى ثم تأتي بقية الجمعيات بنسب متفاوتة.

[1]الجمهوريةالجزائريةا لديمقراطية الشعبية ،ولاية ورقلة، مديرية التنظيم والشؤون العامة ،مصلحة التنظيم العام، الجمعيات المعتمدة على مستوى بلديات ورقلة إلى غاية 31 /2017/12.

المبحث الثاني : دراسة ميدانية جمعية صناع الحياة وصناعة النجاح في ولاية ورقلة

لمع اسم جمعية صناع الحياة، وصناعة النجاح في ولاية ورقلة في السنوات الأخيرة، قلبت كل ما تعارف عليه في العامة بخصوص العمل اوالحركة الجمعوية المنظمة، سواء على صعيد الالتزام بالمصداقية وإتقان العمل والمساهمة في إحداث تغيير وحركية ايجابية في المجتمع في مختلف المجالات التنموية وبخاصة أنها كانت موجهة لجميع الفئات واتسم عملها ونشاطها بالعمومية،فعنت مجتمع الفئات المحرومة والدفاع عن حقوقها والطبقة الهشة في المجتمع، وعنت كذلك بمحور الطبقة المثقفة بكل مستوياتها، واهتمت بفئة الأطفال التي تعد من أولى اهتماماتها وذلك من خلال برامجها الخيرية المتنوعة والسعي للتمكين أكثر في التكافل الاجتماعي بين صفوف المواطنين إلى التكوين والإنتاج في المجال الحرفي والدخول إلى البيوت والأسر والاهتمام بالعائلات والنساء الماكثات في البيت وتعليمهن وكذا المساهمة في استمرار الحرفة والصنعة التقليدية، وان أعمالها متعددة كالمساعدة في الجانب الصحي وحماية البيئة ومساعدة المقبلين على الزواج الجماعي وختان الأطفال وحتى الندوات والمحاضرات والملتقيات الدولية الكبرى بحضور أساتذة ومتخصصين من داخل وخارج الوطن للجمعيات مشاريع عدة أنجز العديد منها وفق أهداف ومبادئ عامة أعطت الكثير للعمل الجمعوي التطوعي والخيري،ومن خلال هذا المبحث نتطرق الى وصف الجمعية وتعريفها في المطلب الأول، ثم سنبحدث أعمال وأهداف الجمعية وانجازاتها في المطلب الثاني، ثم تحلل نشاطها وانجازتها عن طريق شرح وتحليل الاستبيان الذي قمنا به على الجمعية في المطلب الثالث.

المطلب الاول: بطاقة وصفية لجمعية صناع الحياة (تعريفها مشاريعها اهدافها انجازاتها)

<u>أولا- تعريف الجمعية</u>: ظهرت الجمعية في أواخر شهر سبتمبر 2005، هي جمعية خيرية تنموية تعمل على استثمار الطاقات البشرية لخدمة المجتمع، وتنمية وتوجيه الأفراد وتوحيد الجهود والرقي والنهوض بالمجتمع وخدمة الأفراد في شتى الميادين والأصعدة.

للجمعية رسالة مجتمعية ورؤية مستقبلية تتحمل فيه مسؤولية العمل من اجل تطوير الأفراد وتدريبهم للوصول بهم إلى درجة الإقناع و تحمل المسؤولية كل في موقعه .

<u>ثانيا- أهداف الجمعية:</u> وضعت الجمعية منذ تأسيسها في أواخر شهر سبتمبر 2005مجموعة من الأهداف ومنها:

1- إيجاد جيل فعّال ومؤثر في المجتمع، يعمل على تغيير الواقع الذي يعيشه نحو الأحسن.

2- حماية النشء بمحاربة الفراغ وما ينجر عنه من انحرافات وآفات اجتماعية، اكتشافا وصقل المواهب الدفينة وتفجير الطاقات الكامنة بتشجيع الأفكار والمبادرات الفردية وتوجيه الشباب.

3- تنمية القدرات الفكرية لدى الأطفال والشباب والتكوين في مختلف الصناعات الحرفية.

4- محاربة الأمية عموما، وأمية الحاسوب خصوصا.

5- حماية البيئة وتزيين المحيط، وانجاز منتدى صحي.

ثالثا- مشاريع الجمعية:

1-**مشروع غرس ثقافة حماية البيئة وتزيين المحيط:** وهو مشروع تنموي و استثماري يعمل على تحقيق تنمية المجتمع في مجال المحافظة على البيئة وتزيين المحيط.

2-**مشروع ورشات التكوين والإنتاج الحرفي:**هو فضاء يضم الفئات التي لم تواصل الدراسة والنساء الماكثات في البيت ومن له موهبة في الصناعات التقليدية تكوينا، انتاجا، تسويقا.

3-مشروع صانع الحياة:وهو مشروع تدريبي تكويني تربوي، يهدف أساساً إلى تهيئة جيل قادر على التفكير الإيجابي، وإعداد فئةمن الأطفال المدربة والمتكونة و إعدادهم للحياة المدرسية، ويتم إنجاز المشروع وفق المراحل الآتيـة:

- مرحلة بعيدة المدى (رياض الأطفال): يهدف إلى تربية النشء تربية صحيحة من خلال برنامج تربوي موضوع من طرف متخصصين.

- مرحلة متوسطة المدى (بيت الطفولة): فضاء طفولي متميز يهدف إلى تدريب الأطفال وبرمجتهم.

- مرحلة قريبة المدى (منتدى التغيير): يهدف إلى تحقيق قفزة نوعية لمواكبة الحضارة وذلك ببناء المهارات الشخصية والتقنية من خلال التدريب على أرفع مستوى.

4-مشروع مجلة صناع الحياة :هو مشروع تنموي استثماري يعمل على إصدار مجلة (صناع الحياة) التي تعدّ وسيلة إعلامية تثقيفية دورية تصدر كل أربعة أشهر بمعدل 3 أعداد كل سنة. وعملها يتلخص في محاولة عكس نشاطات وأعمال وأفكار أعضاء و منخرطي الجمعية .

5-مشروع المجلس الصحي: هيئة تضمّ مجموعة ممثلين عن المديريات الولائية والبلديات وبعض الجمعيات النشطة في مجال الصحة، كما يضمّ أعضاء أحرارا من مختلف أسلاك الصحة: أطباء، صيادلة، وتحالوضـع الصحـي لمنطقـة الواحـات، ومناقشة مشاريع تطوير وترقية الصحة محليا.

6-مشروع فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره: مشروع خيري يمسّ جميع شرائح المجتمع المعوزة والمحتاجة، ويقدّم المساعدات قدر المستطاع والهدف العـام للمشروع عمل الخيرفي المجتمـع.

7-مشروع حرا ئر ورقلة للإنتاج 2018:

مشروع لربات البيوت وصاحبات الحرف والخياطة، والمهن الحرة، والمتخصصات في صنع الحلويات، الطباخات، المشاركة في الأعراس الجماعية وتحضير الطعام، وفكرة جديدة لتجميع وتحضيير التوابل في اكياس من صنع محلي تقوم الجمعية بتوزيعه في المحلات، مبادرة تشجع الجمعية من خلالها ربات البيوت على الإسترزاق . لقت هذه المبادرة رواجا في المجتمع.

8-عقود الشراكة:

عقدت الجمعية شراكة مع رئيس بلدية الرويسات في إطار مشروع غرس ثقافة حماية البيئة وتزيين المحيطعقد شراكة وعقدت أيضا شراكة مع مدير التربية لولاية ورقلة.

وكذلك عقت شراكة في إطار المجلس الصحيعقد شراكة مع مدير المستشفى الولائي محمد بضياف في إطار مشروع ورشات التكوين والإنتاج الحرفي و عقد شراكة مع مدير التكوين المهني سليماني محمد ببلدية عين البيضاء.

رابعا – انجازات الجمعية:

قامت الجمعية من سنوات تأسيسها والى غاية اليوم، بمجموعة من الأعمال والنشاطات الداخلة في إطار العمل التطوعي ومن ضمن تلك الأعمال:

1- مائدة رمضان من كل عام بمعدل من 130 إلى 170 وجبة في اليوم من 2005 إلى 2006 ثم 2007 والى غاية اليوم 300 وجبة في 2017، افطار الأفارقة، لمجة عابر السبيل.
2- توزيع قفة رمضان 2005_220 قفة، و2006 _ 135 قفة و2007_ 60 قفة،150 قفة رمضان 2017 وفي هذا العام وحسب التبرعات يفوق 200 قفة.
3- تنظيم حفل اختتان لفائدة الأطفال من العائلات المعوزة بالتنسيق مع الخلية الجوارية لوكالة التنمية الاجتماعية التابعة لوزارة التضامن الاجتماعي في الليالي المباركة من شهر رمضان والمناسبات الدينية.
4- توزيع ألبسة العيد الجديدة على الأسر المحتاجة والمعوزة بمناسبة عيد الفطر في 2005 و2006 و2007 2017 والى غاية اليوم حسب الطلب والإمكانات المادية المتاحة توزيع أكثر من 485 قطعة جديدة كل سنة .
5- توزيع الألبسة المستعملة بشكل يومي بمعدل 6000 قطعة في السنة. الأفارقة والمحتاجين.
6- زيارات تفقدية للعائلات المعوزة و تجهيزهم بمتطلبات المعيشة من مأكل وملبس و أفرشة في القرى النائية، وتقديم ثلاجتين لعائلتين معوزتين.
7- سيتم توزيع أكياس البنة وهو عبارة على توابل من صنع ربات البيوت المنخرطات في الجمعية، ضمن ورشات الطبخ والخياطة وفن الطرز.
8- الاحتفال باليوم العالمي للمعاق الموافق لـ 14 مارس من كل عام وتوزيع طواقم رياضية على فريق كرة السلة للمعاقينفي 2006.
9- تتكفل الجمعية مجانا بالتحاليل الطبية على العرسان الجدد في كل زواج جماعي كما أنها تشارك جمعيات الحي والمنطقة في تنظيم والإشراف على الزواج الجماعي لكل سنة.
10- زيارات المستشفى بمناسبة عيد الأضحى المبارك،وزيارة براعم بيت الطفولة لقسم الطفولة المسعفة، وزيارات لفئة المعاقين و فئة الأحداث.
11- توزيع محافظ مرفقة بأدوات مدرسية بمناسبة الدخول المدرسي في الدخول المدرسي

12- تكوين 75 طفل في أقسام الروضة و 80 طفل في بيت الطفولة حسب البرنامج السنوي.
13- تنظيم دروس الدعم و التهيئة النفسية لتحضير التلاميذ و الطلبة للامتحانات الرسمية.
14- تنظيم دورات في الإرشاد الأسري، وتنظيم دورات تكوينية لمربيات الروضة.
15- إنشاء فرقة صناع الحياة للإنشاد، المشاركة في مهرجانات الأناشيد من كل سنة دار الثقافة مفديزكرياء 2017 – 2018 .
16- إقامة معرضي ومهرجاني بيت الطفولة الأول في الفترة الممتدة بين:17و21 أفريل 2006 بدار الثقافة مفدي زكريا، والثاني في الفترة الممتدة من25إلى30ماي 2017 وبقاعة سدراتة .
17- تنظيم زيارات وخرجات ميدانية لأطفال الروضة وبيت الطفولة.
18- زيارات للمستشفيات والسجون . الاحتفال بعيد العلم 2018 في سجن حاسي بن عبد الله.
19- تنظيم أمسيات في التنمية البشرية، و دورة تدريبية للأعضاء.
20- إحياء مناسبات ثقافية، مثل ليلة السابع والعشرين من شهر رمضان المبارك والذكرى الثانية والخمسون لاندلاع ثورة الفاتح من نوفمبر.
21- انجاز مكتبة وإصدار مجلة تثقيفية كل أربعة أشهر ، و تغطية كل نشاطات الجمعية لتوثيقها باستخدام الكاميرا فيديو، آلة التصوير العادية والرقمية.
22- تصميم وإطلاق موقع مرفق بمنتدى، مع حجز نطاق سعته 1 جيغا.
23- التكوين في كل من الحلاقة والخياطة والحلويات والرسم على القماش.
24- إقامة معرض الحرف من 08 إلى 13 ماي 2017 حيث وزعت شهادات التخرج و الجوائز على 50 متربصة في مختلف فروع التكوينوهو مستمر إلى غاية اليوم.[1]

[1] مقابلة السيدة عيشوش (ام لقمان) مع رئيس الجمعية ولاية ورقلة2018/04/26 من الساعة 10:03 الى11:37.

المطلب الثاني : عرض تحليلي لنتائج الدراسة الميدانية (الإستبيان)

إن الانطباع الحسن الذي لاقته جمعية صناع الحياة وصناعة النجاة لدى المسئولين وفئة كبيرة من المجتمع، حفزنا للقيام باستبيان لمعرفة أهم الأدوار التي تساهم بها الجمعية في عملية التنمية المحلية، ولقد أنجزنا هذا الاستبيان ووزعناه على عينة من مجتمع الدراسة في منطقة سيدي بوغفالة وذالك في مسقط رأس الجمعية وظهورها.

إعتمدت الدراسة على العرض الجدولي للبياتات المحصل عليها من خلال تفريغ محتوى الإستمارات، حيث كانت الجداول المستخدمة بسيطة وفق ما يتلائم وطلبعة الأسئلة الموجودة في الإستبيان.

ولقد إعتمدنا على الإستمارة وهي مجموعة أسئلة معدة بدقة قصد الحصول على معلومات وأراء المبحوثين وقد شملت استمارة الإستبيان، 25 سؤالا متنوعا وغير ممنتظم يحمل أسئلة مفتوحة ومقيدة وبسيطة، وذالك لتسهيل عملية التفريغ ن وبالتالي فإن بدائل الإجابات لم تكن واحدة، وهو ماجعلنا نتعامل مع كل سؤال على حدى، ولم نضع للبدائل تقديرات ودرجات ولم نضعه في مصفوفة.

جدول رقم 01: يبين الخصائص العامة لافراد عينة البحث :

المتغير	التكرار	النسبة المئوية
البيانات الشخصية		
–ذكور	18	%55
– اناث	22	%45
المجمـــوع	40	%100

يبين الجدول رقم 01– أن نسبة الذكور تقدر ب45% مقابل 55% اناث، والتي تمثل أكثر نسبة مما يعني ان أغلبية العينة كانوا اناث، وهذا يبين تواجد المرأة القوي، والدور الكبير الذي اصبحت تلعبه في التنمية المحلية وخوضها غمار الدخول في الجمعيات. وهنا يبرز نشاط الجمعية على صعيد المجتمع الذكوري، ومجتمع الإناث في مجال التنمية.

جدول رقم 02 يبين عامل السن:

المتغير	التكرار	النسبة المئوية
السن		
اقل من 20 ستة	10	%25
من 20 الى 30	23	%57،5
من 30 فما فوق	07	%17،5
المجمـــوع	40	%100

يبين الجدول رقم 02أن نسبة العينة النى تتراوح أعمارهم من 20 الى 30 هي النسبة الأكبر مقارنة مع العينتين التي من أقل من 20 سنة والتي تقدر ب 25% والعينة الأخرى التي من 30 فما فوق، وهذا بعطينا انطباع على ان فئة الشباب متواجدة في الجمعية، وعلى مستوى العمل الجمعوي ككل في المنطقة، ودور هذه الفئة في النشاط والجهد الدائم على مستوى الجمعيات الكبرى.

جدول رقم 03: يبين وظيفة المبحوثين في العينة

المتغير	التكرار	النسبة المئوية
الوظيفة		
عضو	08	%20
منخرط	28	%70
رئيس	02	%5
نائب	02	%5
المجمـــوع	40	%100

يبين الجدول رقم 03: أن نسبة عينة المبحوثين من الأعضاء قدرت ب 20% من ععد الأعضاء الكلي للجمعبة وهي نسبة مقبولة، بينما بلغت تسبة المنخرطين من خلال العينة 70 % يوحي هذا تواجد المنخرطين بكثرة فالجمعية يفوق عدد منخرطيها 200 منخرط ، وهو دال على

حب المنخرطين بالجمعية، نسبة الرئيس قدرت ب 5 % وهو يوحي بتوزيع وتحمل المسؤولية والادوار في الجمعية، نائب واحد يضاف لبقية الاعضاء وهي نسبة 2،5%.

يبين الجدول رقم 04 الوضعية الاجتماعية

المتغير	التكرار	النسبة المئوية
الحالة الاجتماعية		
اعزب	17	%42.5
متزوج	10	% 25
غير ذالك	13	%32.5
المجمـــوع	40	%100

يبين الجدول رقم 04 ان نسبة العزاب من عينة البحث بلغت 42.5 % وهي الفئة الغالبة على باقي العينات وهي فئة متفرغة، ليست لها مسؤوليات كثيرة مما يجعل نشاطها اكبر، ونسبة المتزوجين بلغت 25% هنا يقل نشاطها وتتعدد مسؤولياتها بينما بلغت نسبة غير ذلبك 32.5% وهي تضم غير المتزوجين والارامل او المطلقات، تواجدها ونشاطها كان كبير.

ان تاريخ الإلتحاق بالجمعية، وبحسب الاستبيان يبين ان الملتحقين بالجمعية من سنوات تأسيسها الى الآن بلغ نسبة 55% سنة 2017 بنسبة و30% سنة 2011 و15 سنة 2005 وهو مايبين ارتفاع عدد المنخرطين في الجمعية من تاريخ انشائها الى غاية 2017، وهو يبين تواجدها ونشلطها المستمر .

الجدول رقم 05 يبين المستوى التعليمي

المتغير	التكرار	النسبة المئوية
المستوى التعليمي		
امي	01	%2،5
ابتدائي	00	%00
متوسط	00	%00
ثانوي	13	%00 %32،5
جامعي	26	% 65
المجمـــوع	40	%100

يبين الجدول رقم 05 ان النسبة الأكبر هي نسبة 65 % وهي تخص الجامعين من عيتة البحث مقابل نسبة المستوى الثانوي والمقدرة ب 32% اما المستوى الابتدائي والمتوسط فبلغت النسبة 00% نلاحظ ان اغلبية البحوثين لهم مستوى عال ومن خريجي الجامعات ومن المثقفين وهو دالالة على اهمية عمل هذه الجمعيات التي تعتمد على الارشاد والتوعية واعمال الخير وهي تحتاج الى عقول مستنيرة حتى تصل الى كافة المستويات .

المتغير	التكرار	النسبة المئوية
السماع بالجمعية		
المجتمع	20	%50
وسائل الاعلام	11	%27،5
مواقع التواصل الجتماعي	09	%22،5
المجمـــوع	40	%100

يبين الجدول رقم 06 ان النسبة الأكبر من أفراد العينة المختارة في مجتمع البحث، بلغت 50% قد اختارت المجتمع بينما بلغت نسبة التعرف بواسطة وسائل الاعلام 27،5، ويقابلها نسبة 22,5 التعرف بواسطة مواقع التواصل الاجتماعي، وهنا ان اعمال ونشاطات الجمعية، قد بلغ

صداها في مجتمع ورقلة، وفي سيدي بوغفالة، فالكل يعرفها وحنى عن طريق وسائل الاعلام ومواقع التواصل.

الجدول رقم07 يبين دافع الإنضمام للجمعية

المتغير	التكرار	النسبة المئوية
دافع الإنضمام للجمعية		
حب الخير	34	%85
واجب اخلاقي	03	%7،5
مبدأ شخصي	02	%5
ضرورة انسانية	01	%2،5
المجمـــوع	40	%

يبين الجدول رقم 07 ان نسبة عينة المبحوثين الذين اختارو دافع حب الخير في انضمامهم للجمعية وصلت النسبة الى 85% وهي نسبة عالية ، اما باقي افراد العينة فكانت النسبتتراوح 7،5 % انضمامهم للجمعية كان بدافع واجب اخلاقي والنسبة الاخرى كانت 5% بدافع مبدأشخصي، والنسبة الاخرى كانت 2،5% بدافع ضرورة انسانية ودافع حب هو من يسيرهم وهم الأغلبية .

جدول رقم 08 يبين تقسيم العمل والادوار

المتغير	التكرار	النسبة المئوية
تقسيم العمل والادوار		
جماعي	37	%92
فردي	00	%00
حوار	00 02	%5
قرار الرئيس	01	%2،5
المجمـــوع	40	%100

يبين الجدول رقم 08 ان تقسيم الادوار واتخاذ القرارات بيسربجماعية وشفلفية والنسبة المحصل عليها تدل على ذاك حيث بلغت 92% وهي نسبة عالية باليتها تعمم داخل الجمعيات محليا ووطنيا ثم نجد نسبة القرارات الفردية بلغت 00% ونسبة الحوار بلغت 5% وهي نسبة تضاف إلى

القرارات الجماعية بينما قرار الرئيس فبلغت نسبته 2،5 % وهي نسبة تدل على القرارات الحاسمة والمصيرية على عاتق الرئيس فمسؤليته كبيرة وعلى الموم يسود جو التفاهم في الجمعية .

الجدول رقم 09 خاص بتقييم نشاط الجمعية

المتغير	التكرار	النسبة المئوية
تقييم نشاط الجمعية		
ممتاز	6	%15
جيد	28	%70
مقبول	04	%07
ضعيف	02	%5
المجمـــوع	40	%100

يبين الجدول رقم 09 انطباع عينة البحث وتقيمها لنشاطات الجمعية حيث نجد النسبة العالية في عبارة جيد وبلغت 70% وهي تدل على رضا الاغلبية من المجتمع حول نشاطات وطبيعة اعمال الجمعية ونجد مقابلها نسبة 15 من عينة البحث ترى ان نشاط الجمعية ممتاز ، بينما نجد فئة من العينة تستحسن نشاط الجمعية وتراه مقبولا بنسبة 7% والبقية من عينة المجتمع ترى نشاط الجمعية ضعيف وهو حافز للجمعية كي تكثف من نشاطاتها واعمالها كيي

الجدول رقم 10تقييمم المبحوثين لاداء العاملين بالجمعية

المتغير	التكرار	النسبة المئوية
تقييم اداء العاملين في الجمعية		
ممتاز	03	%7،5
جيد	08	%20
مقبول	24	60
ضعيف	05	%12.5
المجمـــوع	40	%100

يوضح الجدول رقم 10 ان المبحوثين في تقييمهم لاداء العاملين بالجمعية ان نسبة 7،5% يرون الاداء ممتاز من قبل العاملين في الجمعية و20% يرون انه جيد وهوعامل مهم بالنسبة للجمعية ونجد 60% من المبحوثين يرون ان الأداء مقبول وهم الغالبية و12،5 من المبحوثين ترى ان الأداء ضعيف وهو مؤشر على نوع من التهاون في النشاط وهويدعوا الى مراجعة الحسابات .

الجدول رقم 11 مجالات النشاطات التي تشارك بها الحمعية

المتغير	التكرار	النسبة المئوية
مجالات النشاطات التي تشارك فيها الجمعية		
اجتماعية	37	%92،5
اقتصادية	00	00
رياضية	00	00
صحية	01	2،5
	02	%5
المجمـــوع	40	%100

يبين الجدول رقم 11 حول مجالات النشاطات التي تشارك بها الحمعية ، المجتمع مجالات عديدة يغلب عليها الطابع الإجتماعي بتسبة بلغت 92،5% وهو مايدل على قربها من الجماهير وتوسع نشاطاتها الخيرية وتنوعها وهي تدل على عمق تواجدها في المجتمع رغم ان انسب المتبقية ضعيفة الا انها اندمجت في العمق الاجتماعي فنجد المجالات الاقتصادية والرياضية بنسبة 00% الا اننا نجد الجانب الصحي بلغت نسبته 2،5% والجانب الخدماتي 55 والإجتماعي.

المتغير	التكرار	النسبة المئوية
محافضة الجمعية على القيم والعادات		
المجيبين: ب نعم	40	%100
لا	00	%00
المجمـــوع	40	%100

من خلال الجدول رقم 12 نلاحظ ان اغلبية المبحوثين وهم 40 قد اجابو بنعم أي بنسبة 100% ترى ان الجمعية من خلال نشاطاتها تحافظ على العادات والتقاليد وهو أمر إيجابي خاصة وان اغلبية الجمعيات في ورقلة تحافظ على العادات والتقاليد وهوامر موجود في المجتمع الورقلي المحافظ

المتغير	التكرار	النسبة المئوية
وصول المساعدات إلى كافة الفئاتالمحرومة		
المجيبين : ب نعم	38	%95
لا	02	%5
المجمـــوع	40	%100

من خلال الجول رقم 13 يبين ان عينة البحث ترى ان المساعدات التي تقدمها الحمعية للفئات المحلرومة في اطار التظامن والنشاط الإجتماعي، فهي تصل وتحقق المطلوب ولقدد حققت نسبة 95% وهي المعبر عنها بنعم اما المجيبون ب لا فقدرت النسبة ب5% وبالتالي على الجمعية مراجعة حساباتها في الفئة التي لم تصلها المساعدات ومراعاة النقائص والخلل ان وجدت.

الجدول رقم 14 ان النسبة الاكثر استفادةمن اعمال الجمعية

المتغير	التكرار	النسبة المئوية
الفئة الأكثر استفادة من الجمعية		
الأطفال	13	%32،5
المرضى	01	%2،5
النساء	24	%60
كل الفئات	02	%5
المجمـــوع	40	%100

يبين الجدول رقم 14 ان النسبة الاكثر استفادةمن اعمال الجمعية في عينة البحث هي فئة النساء حيث بلغت 6% وهو مايدل على تواجد وتفاعل النساء مع انشطة الجمعية من خلال اهم المشاريع التي تقوم بها الجمعيةوتركز الجمعية على الاسرة عموما ورعايتها اجتماعيا اقتصاديا ونفسيا، وآخر مشروع هو مشروع حرائر ورثلة هذا المشروع الذي لقي اقبالا كبيراعلى الجمعية والتي ساعدت من خلاله اسر معوزة في البحث عن مصدر قوت لها من هذا المشروع ، ايضا فئة الاطفال هي فئة استفادت من الجمعية حيث نسبة الاستفادة من خلال عينة البحث التي بلغت 32% وذالك لوجود الانشطة والاعمال كمدرسة البينين والبناء في التربية ايضا رياض الاطفال ونشاطات الاطفال من الفئات المسعفة ، كل هذا نجد استفادة كل الفئات من الجمعية بنسبة 5% وفئة المرضى ونشاطات الجمعية بلغت مجالا واسعا في خدمة المجتمع المدني .

الجدول رقم 15 استخدام الجمعية للأعلام والاتصال

المتغير	التكرار	النسبة المئوية
استخدام الجمعية للأعلام والاتصال للتوعية		
المجيبين: بـ نعم	40	%100
لا	00	%00
المجمـــوع	40	%100

الجدول رقم 15 تعبر النسبة 100% من عينة البحث المجيبة بنعم مقارنة بنسبة 00% المجيبة ب (لا) ان الجمعية تواكب العصرنة والتكنولوجا في تعاملها مع المجتمع من خلال وسائل الاتصال وهو امر مشرف لها .

المتغير	التكرار	النسبة المئوية
الوسائل الأكثر استعمالا		
المطويات	03	%7،5
الملصقات	00	%00
الأنترنات	37	%92،5
وسائل اخرى	00	%00
المجمـــوع	40	%100

يوضح الجدول رقتم 16 ان الجمعية تستخدم الانترنات بنسبة 92،5% لكي تصل إلى المجتمع وهوامر جيد ومقبول في وقت اصبح العالم قرية صغيرة فعلى الجمعيات وكل منظمات المجتمع المدني مواكبة التكنلوجا والجمعية تستخدم المويات بنسبة 7،5% وهي تمزج بين الحظارة وهي وسائل الحديثة التي لا يمكن اغفالها .

المتغير	التكرار	النسبة المئوية
تشجيع الأصدقاء للإنضمام للجمعية		
المجيبين : ب نعم	40	%100
لا	00	%00
المجمـــوع	40	%100

يبين الجدول رقم 17 ان الإنظمام الى الجمعية كان بشكل ملفت من قبل المنخرطين وكل أطراف المجتمع المدني والنسبة المحققة التي بلغت 100% وهذا من خلال اجابات عينة البحث الذين اجابو ب نعم ، والذين أجابوا ب لا كانت 00%. يدل هذا على اهمية وحب المنخرطين للجمعية مما بدفعهم الى تشجيع اصدقائهم للانضمام الى الجمعية .

الجدول رقم 18 تقييم تفاعل أعضاء الجمعية مع المنخرطين

المتغير	التكرار	النسبة المئوية
تقييم تفاعل أعضاء الجمعية مع المنخرطين		
جيد	29	%72،5
مقبول	04	%10
حسن	07	%17،5
المجمـــوع	40	%100

يبين الجدول رقم 18 ان المبحوثين ترى تفاعلا ايجابيا ، بين المنخرطين و اعضاء الجمعية وهو ما تبرزه النسب المبينة أعلاه في الجدول حيث نجد نسبة 72،5% عبارة جيد وتبين هذا الإسجام بينهم في المقابل نجد نسبة 10% اجابوا بمقبول و نسبة 07 % اجابوا بحسن دلالة على الرضى.

الجدول رقم 19 اقتراح البرامج والانشطة بالنسبة للاعضاء في الجمعية

المتغير	التكرار	النسبة المئوية
اقتراح برامج وانشطة الاعضاء للجمعية		
المجيبين : ب نعم	12	%100
لا	00	%00
المجمـــوع	12	%100

يبين الجدول رقم 19 مدى تجاوب الأعضاء ، من خلال افتراح البرامج والأنشطة داخل الجمعية والنسب المبينة في الجدول اوضحت ذالك حيث نجد نسبة 100% فكل الأعضاء اجابوا بنعم .

وهذه ميزة يجب تن نعمم عند الأغلبية في كل تاجمعيات حتى تزيد من فاعلية وقوة النشاط الجمعوي حتى يؤدي دوره بقوة.

الجدول رقم 20 يبين دعم الهيئات الرسمية الممنوح للجمعية

المتغير	التكرار	النسبة المئوية
دعم الهيئات الرسمية للجمعية كاف ام لا		
المجيبين : ب نعم	36	%100
لا	02	%00
المجمـــوع	40	%100

من خلال الجدول رقم 20 يبين ان العم الذي تتلقاه الجمعية من الهيئات الرسمية يسمح لها بالقيام بنشاطاتها على اكمل وجه وهو ما عبرت عنه عينة البحث حيث بلغت نسبة المجيبين بنعم ونسبة المجيبين بـ(لا) الا ان ومن خلال مقابلتنا مع رئيسة الجمعية تبين عكس ذالك حيث قيل لنا ان الدعم غير كاف نضرا لأنشطة الجمعية والتكاليف العالية للمشاريع، زيادة عن ثمن الإيجار المرتفع وبعض الضروريات الاخرى، الا ان هذا لا ينقص من صدق المحيبين بنعم لانه وبمقارنة بسيطة تبين ان المجيبين ب لا قد يكون الرئيس ونائب الرئيس او امين المال.

جدول 21 يبين تلقي الجمعيات تبرعات من مصادر غير المنخرطين

المتغير	التكرار	النسبة المئوية
مصادر تلقي الجمعية تبرعات من غير المنخرطين		
المجيبين : ب نعم	40	%100
لا	00	%00
المجمـــوع	40	%100

يبين الجدول رقم 21 ان الجمعية تتلقى تبرعات مهما كان نوعها من مصادر اخرى غير المنخرطين وهيبنسبة 100% لأن تمويل الجمعية قد يكون من الولاية اومن البلدية أومن الوزارة الوصية ، أومن جهات اخرى قد تكون من المحسنين رجال اعمال مقاولين ارباب الأسر ، ومن تبرعات واشتراكات اعضائها ومن جهات رسمية تبعا ووفقا لنشاطات الجمعية ، وأعبائها المتزايدة

جدول رقم 22 يبين طبيعة التبرعات المقدمة من طرف المبحوثين للجمعية

المتغير	التكرار	النسبة المئوية
طبيعة التبرعات المقدمة للجمعية		
مباغ مالية	33	%82،5
جهد عضلي	05	%12،5
اشراف على عمل	01	%2،5
اشكال اخرى	00	%00
ملابس	01	%2،5
المجمـــوع	40	%100

يبين الجدول رقم 22 طبيعة التبرعات المقدمة من طرف المبحوثين للجمعية حيث قدرت النسبة ب 83،5% عبارة عن مبالغ مالية، وهو امر جيد لأن تفاعل المنخرطين والأعضاء يبدوا جيدا وهذا راجع للدور الذي تلعبه الجمعية في وسط المجتمع والتفاهم الحاصل بين الطرفين الجمعية والمجتمع المدني، وتبين نسبة 12،5 نوع التبرعات حتى ولو كانت عبارة عن جهد عضلي وهي سمة باروة نجدها عند المجتمع الورقلي، صفة التعاون والتأخي بين افراد المجتمع، بأعمال التويزة واعمال الخير، ونجد نسبة 2،5% اعمال تتمثل في الإشراف على عمل، او التبرع بملابس وهي من الكرم.

الجدول23 يبين اهمية العمل التطوعي

المتغير	التكرار	النسبة المئوية
اهمية العمل التطوعي بالنسبة لمجتمع عينة البحث		
تكوين علاقات خارجية المجيبين بـ نعم	40	%100
لا	00	%00
علاقات زمالة	36	%90
علاقات صداقة	01	%2،5
علاقات عمل	03	%7،5
المجمـــوع	**40**	**%100**

يبين الجدول رقم 23 اهمية العمل التطوعي بالنسبة للمبحوثين فالكل اجاب بنعم بنسبة 100% وهويدل على حب المنخرطين و اعضاء الجمعية، في المشاركة في النشاط الجمعوي واعمال الخير وعينة البحث ركزت في اجاباتها على اهمية العمل التطوعي في تكوين علاقات زمالة بنسبة 90% وهو مايبرز التلاحم عبرت عليه النسبة 2،5%، وقسم آخر يرى انه اعطى له فرصة عمل .

الجدول رقم 24 مدى تشجيع الأصدقاء على العمل التطوعي

المتغير	التكرار	النسبة المئوية
تشجيع الأصدقاء على العمل التطوعي		
المجيبين ب نعم	40	%100
ب لا	00	%00
وجود صعوبة في الإقناع دون مقابل	20	%50
ارتباط التطوع بالقيم والمبادئ	03	%7،5
نقص الوعي بالجمعيات الخيرية	17	%42،5
المجمـــوع	40	%100

يبين الجدول رقم 24 تشجيع الاصدقاء على العمل التطوعي من قبل عية البحث حول الانضمام الى العمل الجمعوي فالنسبة من عينة البحث والتي بلغت 100% التي اجابت بنعم نصر على انها تجد صعوبة في اقناع الناس الى الانضمام البالحمعيات من اصدقائهم حيث بلغت نسبة من يجدون صعوبة في الاقتاع نسبة 50% وهو يدل على صعوبة العمل داخل الجمعيات لأنه لا يمكن انضمان كل الناس الى الجمعيات لأنه عمل شاق وهوبدون مقابل وهوعمل غير ربحي، وتجد نقص الوعي لدى افراد المجتمع المدني بالجمعيات بنسبة 42،5 وقد يرجع هذا الى قناعات عتد هؤلاء او نقص التوعية من طرف الجمعيات عتد افراد المجتمع المدني، ونجد نسبة 7،5% تكمن في خوف بعض الأفراد من الأنضمام الى الجمعيات بسبب المبادئ والقيم وعدم التجمع .

-نجد مشاركة المنخرطين في الجمعية قد اعطت لنا النسب 62،5% مشاركتهم دائمة ومتواصلة ونسبة 37،5 مشاركة المنخرطين في نشاطات الجمعية غير دائمة،ونرجعها في الرغبة في التدخل

الجدول رقم 25 خاص برأي المبحوثين في تقديم خدمة من الجمعية لم نتسى

المتغير	التكرار	النسبة المئوية
رأي المبحوثين في تقديم خدمة من الجمعية لم نتسى		
المجيبين : ب نعم	**37**	**%92**
لا	**03**	**7،5**
المجمـــوع	**40**	**%100**

يلبن الجدول رقم 25 رأي المبحوثين من عينة اللحث صراحة في خدمة الجمعية لهم خدمة لن ينسوها ولقد اجاب افراد العينة بصراحة فنجد 92% يرون ان الجمعية قدمت لهم خدمة لن ينسوها وكلهم يرون انها اعمال خير والنسبة الباقية من عينة البحث لا ترى ان الجمعية قدمت لهم خدمة وهي آراء تخص أصحابها وتعبر عن قناعاتهم بأعمام الجمعية .

تفسير التنيجة العامة للإسابيان

نلخص في النتيجة العامة للدراسة الميدانية، أن العينة المختارة من المبحوثين، قد تحمل راي الأغلبية المعبر، وقد لا تكون لا تنون فاختيارها كان عشوائيا, ومن جهة اخرى فهي تبين لنا ان المبحوثين لحمل ملامح الطبقة الوسطى، من حيث ارتفاع مستوى التعليم، وتقارب بين الإتاث والذكور في العدد، وتبين لنا تنوع نشاط الجمعية، واستحسان لدى النبحوثينن لنشاط الجمعية وعملها وهو اجابة عن الأشكالية المطروحة .

التنوع في الرأي والحوار والجماعية في إتخاذ القرارات، يساهم في استمرارية الطاقم المكون للجمعية والجمعيات المجتمع المدني، ويساهم في البناء وترتيب بيوت الجمعيات المدنية.

خلاصة الفصل الثالث

تم التطرق في هذا الفصل إلى واقع التنمية المحلية في ولاية ورقلة وتعرفنا من خلالها بعد لمحة تعريفية بمدينة ورقلة، على بعض القطاعات التي شملتها التنمية المحلية والتي كانت لها صلة بالعمل الجمعوي ومن أهم تلك القطاعات قطاع الفلاحة الري والاشغال العمومية الطرقات قطاع الصحة والتربية تهيئة المحيط والى قطاع السياحة والثقافة وقطاع الشبيبة والرياضة الثقافة وهي قطاعات مسيرة ومنظمة للحركة الجمعوية وتعد الجهات الوصية للجمعيات المحلية والولائية ومنه تعرضنا إلى واقع نشاط الجمعيات والى عددها والى كيفية تمويلها ، ثم قمنا في الأخير بدراسة حالة على جمعية صناع الحياة بورقلة وهي من ضمن الجمعيات النشطة في الولاية تطرقنا الى تعريف الجمعية والى أهم نشاطاتها وانجازاتها والى أفاقها المستقبلية . وقمنا في الأخير بإجراء استبيان في نهاية دراستنا على عينة من مجتمع بحث ، كان مسقط راس الجمعية وضهورها ، وقد شملت استمارة الإستبيان، 25 سؤالا متنوعا على 40 فردا شملت الاعضاء والمبحوثين وخلصنا في النهاية، ان تنوع نشاط الجمعية، قابله استحسان لدى النبحوثينن لنشاط الجمعية وعملها .

خاتمـــــــة

خاتمة :

إن العمل الجمعوي عمل تطوعي وخيري ،الهدف منه تقديم خدمة لكل فرد في المجتمع،ولايمكن تحقيق هذا إلا إذا نجح الطرفان (الجمعيات والقطاع الوصي) في إيجاد صيغة للاتفاق، والعمل من اجلالنهوض به وتفعيل دوره،ومن اجل تحقيق التنمية المحلية المنشودة، ومن خلال دراستنا النظرية،والميدانية لهذا الموظوع تتجلى صدق الفرضيات السابقة والإجابة عنها وعن الإشكالية المطروحة، حول معرفة أهمية العمل الجمعوي، في سعيه لتحقيق التنمية المحلية واهميتها في الجزائر، عير مراحل مهمة، مرحلة ما قبل صدور القانون 31/90 اول قانون متعلق بالجمعيات والذي جاء بعد الانفتاح السياسي،والتعددي والذي فتح مجالا أوسع أمام تأسيس الجمعيات، وحرية نشاطها، وهي مرحلة يمكن تقسيمها الى فترتين رئيسيتين، فترة اثناء الاحتلال الفرنسي، والتي كان النشاط الجمعوي فيها ، مطلبيا تحرريا يهدف الى التاثير على المستعمر و الدفاع عن حقوق الشعب الجزائري،اما فترة ما بعد الاستقلال إتسمت بنوع من التضيق عاى النشاط الجمعوي، في إطار سياسة الإحتواء وفق خيارات الحزب الواحد . والنهج الاقتصادي الاشتراكي، و المرحلة الثانية هي مرحلة ما بعد صدور القانون 90/ 31 والذي كان من ضمن القرارات والقوانبن التي اصدرتها السلطة الجزائرية بعد احداث اكتوبر واقرها دستور 89 ، والتي شهدت ارتفاعا غير مسبوق في عدد الجمعيات ، وتواصل هذا الضهور الى غاية صدور قانون 12/ 06وضمن تلك الآايات القانونية الضابطة والمسيرة للجمعيات ، وهناتبرزأيضا اهمية العمل الجمعوي في تحقيق التنمية المحلية في ولاية ورقلة وواقعها و واقع العمل الجمعوي في الولاية من خلال ذالك الدور الذي استطاعت من خلاله جمعية صناع الحياة ان تفرض وجودها على الساحة الجمعوية لما تتمبز به من تنظبم ،وهو راجع لعدة عوامل استقرار طاقمها المشرف عليها ، والروح الجماعية لدى أعضائها وحب منخرطيها. وهذا باعتراف كل الجهات المحلية واعظاء المجتمع المدني ومنظماته ، رغم العراقيل والتحديات التي تواجهها و عليه وتمت الاجابة من خلالالأستبيان الذي قمنا به ، وهو ما عالجته دراستنا في فصولها الثلاث .

وبناءا على هذه الدراسة تم التوصل **الى النتائج** التالية :

– يحتاج العمل الجمعوي إلى التأطير والتكوين والتأهيل لقادته ومسيريه ، ويشترط إن يكون لرئيس الجمعية مستوى دراسي مقبول ،حتى وان انعدم هذا الشرط يجب إن يكون مثقفا .

– النظر في هيكبة الجمعيات وذالك بتشبيبها ، المداولة المقبولة والفعالة شرط اساسي

إن غياب برامج تستجيب لحاجيات الشباب وتحقيق مطالبه لا تؤدي إلى نجاح العمل

– ضعف التأطير وغياب الحوار واحترام رأي الآخر يؤدي إلى ضياع الجمعيات وتأجيج الصراع بين القادة واعضاء الجمعية وحتى المجتمع الموجه إليه النشاط الجمعوي.

–ضرورة دعم و تمويل الجمعيات من قبل الدولة دعما كاملا وبطرق موضوعية، من الإعانات والموارد المالية والتجهيزات بما فيها المقرات من تحفيزها وتمكينها من أداء دورها وتفعيل النشاط الجمعوي، وترك مجال لها في البحث والتنويع في مصادر التمويل القانونية.

– يجب تحيد العمل الجمعوي عن الفعل السياسي إبعاد الجمعية عن التوجه السياسي

– العمل الجمعوي هو حقل يحتاج إلى روح تحمل المسؤولية.

– غرس ثقافة العمل الجمعوي و روح المبادرة عند كل الفئات الموجه إليهم العمل الجمعوي

– خلق قنوات بين الشباب للتواصل و تقاسم القضايا و المشاكل بينهم.

– يجب أن تتدخل الجمعيات في التنمية المحلية، بمساعدة الجماعات المحلية في الرفع من مستوى تدخل الجمعيات وذالك عن طريق مدها بالآليات التقنية والمادية لإنجاح مشاريعها

– مد جسور للتواصل بين الجمعيات وبين الجماعات المحلية وبين المواطنين في التنمية .

– اشراك الجمعيات في اللجان التي يتم إنشاءها في المجالس المنتخبة للتنسيق فيما بينها وخاصة في القرارات المتعلقة بالتنمية المحلية بما يخدم مصلحة المواطن .

– إحداث مكاتب للجمعيات وتعين منسق عام للجمعيات داخل المجالس الشعبية او البلديات من اجل الاتصال والتحسيس بين كل أطراف العمل الجمعوي .

– تمديد في تواريخ انتهاء اعتماد الجمعيات ، للسماح لها بإكمال تشاطاتها المتيقية .

– التنوع في الرأي والحوار والجماعية في إتخاذ القرارات . يساهم في استمرارية الطاقم المكون للجمعية ولجمعيات المجتمع المدني ، ويساهم في البناء وترتيب بيوت الجمعيات المدنية .

قائمة المراجع

قائمة المراجع :

أولا- الكتب:

1-إبراهيم محمد حسنين، **أثر الحكم لعد دستورية قانون الجمعيات الاهلية** . دار الكتب القانونية، مصر، 2006.

2-ابن منظور الأنصاري، **لسان العرب** . بيروت: دار صادر ،2010ط3 ، ج: 6.

3-بن مرسلي احمد، مناهج البحث في علوم الإعلام و الاتصال، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

4-اماني قنديل ، الموسوعة العربية للمجتمع المدني ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2008.

5-ثامركامل محمدالخزرجي ، المجتمع المدني والتنمية السياسية ، دارس في الإصلاح التحديث في العالم العربي ، مركزالإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، ط3،2014 .

6-حسبن عمر ، التنمية والتخطيط الإقتصادي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر.

7-حسن ملحم ، نضربة الحريات العامة ، ديوان التطلوعات الجامعية ، الجزائر ، 1981.

8-مدحت محمد أبو النصر ، أداة منطمات المجتمع المدني ، إيتراك للطباعة والنشر ، القاهرة ، 2007.

9-رشاد عبد الغفار القصبي ، المجتمع المدني ، سلسلة إصدارات التنمية السياسية ، قضايا ومفاهيم نظرية ، معهد البحرين للتنمية السياسية ، ط1 2008.

10 -علي إبراهيم النملة ، العمل الاجتماعي والخيري في منطقة الخليج العربي التنظيم والتحديات المواجهة شبكة الألوكة ، الرياض ، ط 1 ، 1431هـ 2010 م.

11-شلبي محمد ، المنهجية في التحليل السياسي المفاهيم المناهج _ الاقترابات _ الأدوات ، د، ن ، الجزائر ، 1997.

12-ناجي عبدالنور، المدخل إلى علم السياسة ،عنابة ، دارالعلوم للنشر والتوزيع ،2000.

13-هواردج ، وياردا ، ترجمة ليلى زيدان ، المجتمع المدني النموذج الامريكي والتنمية في العالم الثالث، الجمعية المصرية انشر المعرفة والثقافة العامية ، القاهرة ط ،1.

ثانيا -المقالات:

1-إسماعيل الزيود ، وسناء الكبيسي ، اتجاهات طلبة جامعة البترا نحو العمل التطوعي في الأردن ، **المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية** ، المجلد ، 7 العدد ، 3 ، 2014.

2-بلقاسم نويصر .التنميةالمحلية التشاركية والدورالجديدللمجتمع المدني في الجزائر،مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 2001/06/14/6.

3-بن ناصربوطيب .النظام القانوني للجمعيات في الجزائر، قراءة نقديةفي ضوءالقانون 06 / 12 ،مجلة دفاترالسياسة والقانون ، العدد 10 ، جامعة قاصدي مرباح ،2014
4-حياة بن زارع ، المشاركة المجتمعية ودورها في تفعيل التنمية المحلية، دراسة حالة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قالمة، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية 2018 العدد الحالي: مارس، https://giem.kantakji.com/article/details/ID/1063.
5-عزاوي حمزة ، الحركة الجمعوية في الجزائر بين الفاعلية وصورية الاداء ، ورقة بحثية.
6-عمر رحال، الشباب والعمل التطوعي في فلسطين، بحث مقدم إلى مؤسسة الإغاثة والتنمية ، حزيران 2006.
7-غنية شليغم ، تومي فضيلة ، تطور الحركة الجمعوية في المدن الصحراوية ، حالة ورقلة ، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية ، جامعة ورقلة ، الجزائر.
8-موزاي بلال ، الجمعيات المدنية كأساس لتفعيل التنمية السياسية بالجزائر، مجلات جيل مركز البحث العلمي،22يوليو2015.
9-مصطفى عبد الله ابوقاسم خشيم ، المجتمع المدني بين النضرية والتطبيق ، مجلة دراسات العدد24، المبادئ التوجيهية المشتركة بشأن حرية تكوين الجمعيات، الممتدة من قبل لجنة البندقية في جلساتها الهامة 101 البندقية 13-12 ديسمبر 2014 www.venice.coe.int.

ثالثا- المذكرات والرسائل :

1- عبداللاوي عبدالسلام . دورالمجتمع المدني في التنمية المحلية في الجزائر، دراسةحالة(المسيلة ، برج بوعريرج)،مذكرة لنيل شهادة الماجستير،كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،2012 .
2-عبدالله بوصنوبرة .الحركةالجمعوية في الجزائر ودورها في ترقية طرق الخدمة الاجتماعية، أطروحة مقدمةلنيل شهادة دكتوراه ، كليةالحقوق والعلومالسياسية، قسم العلومالسياسية،جامعة بسكرة - 2010 2011 .
3-عوايشة نصر الدين ، الحركة الجمعوية بين الفعل الثقافي والخدمة الاجتماعية دراسة أنثروبولوجية لجمعية الظهرة الثقافية بمازونة مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الأنثروبولوجية، جامعة وهران2 ، السنة الجامعية 2015 /2016.
4-فايزة سعيداني، النظام القانوني للجمعيات ذات المنفعة العمومية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في القانون العام فرع الإدارة و المالية، للسنة الجامعية 2015-2016.
5-محمد الطاهر غزيز, آليات تفعيل دور البلدية في إدارة التنمية المحلية. رسالة ماجيستير, كلية الحقوق والعلوم السياسية, قسم الحقوق, جامعة ورقلة2011 .

6-علي محمد ديهوم ،. فتحي بلعيد أبو رزيزة، المجتمع المدني ودوره في عملية التنمية المحلية، المؤتمر الاقتصادي الأول للاستثمارث والتنمية في منطقة الخمس 25 – 27 ديسمبر 2017.

رابعا – النصوص القانونية والتنظيمية :

1-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1963.

2-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1976 .

3-الجمهوريةالجزائرية الديمقراطية الشعبية دستور 1989 .

4-الأمر رقم 71-79المؤرخ في 03ديسمبر 1971المتعلق بالجمعيات ،الجريدة الرسمية عدد5 ،24-12-1971.

5-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، القانون رقم 90-14 ،مؤرخ في 9 ذي القعدة عام1410 الموافق 2 يونيوسنة1990 ، يتعلق بكيفيات ممارسة الحق الصادرة بالجريدة الرسمية العدد 23 المؤرخة في 13 ذي القعدة 1410هـ.

6-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبيةقانون قانون 90-31 الجريدة الرسمية، العدد 04 ، ديسمبر 1990 ، المتعلق بالجمعيات.

7-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون 06-12 الجريدة الرسمية ، العدد 02-15 جانفي 2012 ديسمبر 1990 ، المتعلق بالجمعيات .

خامسا -المقالات الالكترونية:

1-محمد الزبيري ، العمل الجمعوي بالمغرب واقع وافاق ، الحوار المتمدن ، العدد 1472 ، 25/ 2/ 2006 http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=58092 تاريخ التصفح 14 /2018/05 الساعة : 23:43

2-عبد العلي الصغيري ،قراءات مفاهمية مفهوم االعمل الجمعوي والمؤسسة الجمعوية ، https://www.academia.edu bdf تاريخ التصفح 14 /2018/05 الساعة : 23:43.

https://www.facebook.com/Web development 04-أكتوبر-2013، تاريخ التصفح 2018/05/12 الساعة : 14:00

3-Jonathanleclerc:«la société civile en question» laval WWW.giersa. ulaval.ca/sites/giersa

الفهرس:

كلمة شكر واهداء

مقدمة :.....أ

الفصل الأول : ماهية العمل الجمعوي وتطوره في الجزائر.....08

المبحث الأول:ماهية العمل الجمعوي..... 08

المطلب الأول: مفهوم العمل الجمعوي تعريفه وخصائصه.....09

المطلب الثاني: : تعريف الجمعيات والآليات القانونية لضبطها.....13

المبحث الثاني: نشأة وتطورالعمل الجمعوي..... ..... .16

المطلب الأول: مرحلة ماقبل صدور قانون 1990.....17

المطلب الثاني: مرحلة ما بعد صدور قانون 1990.....21

خلاصة الفصل الأول 24

الفصل الثاني : دور العمل الجمعوي في التنمية المحلية.....26

المبحث الأول: مساهمة الجمعيات في التنمية المحلية.....26

المطلب الأول : مفهوم التنمية المحلية.....26

المطلب الثاني: مجالات مساهمة الجمعيات في التنمية المحلية.....29

المبحث الثاني:تحديات وعوائق العمل الجمعوي..... ...30

المطلب الأول: تحديات البيئة الداخلية 30

المطلب الثاني: تحديات البيئة الخاررجية.....33

خلاصة الفصل الثاني 35

الفصل الثالث: الجمعيات والتنمية المحلية بولاية ورقلة.....37

المبحث الاول : التنمية المحلية بولاية ورقلة ودور الجمعيات فيها..... .37

المطلب الأول : محاور وبرامج التنمية المحلية في ولاية ورقلة 37

المطلب الثاني: تحليل واقع الحركة الجمعوية ودورها التنموي..... .47

المبحث الثاني : دراسة ميدانية جمعية صناع الحياة وصناعة النجاة بولاية ورقلة.....52

المطلب الأول : بطاقة فنية لجمعية صناع الحياةوصناعة النجاة.....52

المطلب الثاني :عرض تحليلي لنتائج الدراسة الميدانية 55

خلاصة الفصل الثالث.....71
خاتمة 73
قائمة المراجع.....76
الفهرس 79

جامعة قاصدي مرباح بورقلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

استبانة تقييم مدى جودة الخدمات والأنشطة التي تقدمها جمعية

صناع الحياة وصناعة النجاة بورقلة

تهدف هذه الاستبانة إلى معرفة مدى جودة الخدمات والأنشطة المقدمة من جمعية صناع الحياة من المواطنين في ولاية ورقلة حي سيدي بوغفالة . نأمل أن تنال هذه الاستمارة اهتمامكم الكافي واستجابتكم السريعة ، علما بأن البيانات ستعامل بسرية تامة ولأغراض علمية بحتة

ضع علامة(x) في الخانة المناسبة

البيانات الشخصية:

الجنس : : ذكر ☐ أنثي ☐

السن : اقل من 20 سنة ☐ من 20 الى 30 سنة ☐ فما فوق ☐

الوظيفة : عضـو ☐ نائب ☐ منخرط ☐ رئيس ☐

الحالة المدنية: أعـــزب ☐ متزوج ☐ غير ذلك ☐

تاريخ الالتحاق إلى الجمعية:----------

المستوى الدراسي : أمي ☐ ابتدائي ☐ متوسط ☐ ثانوي ☐ جامعي

01 - كيف تعرفت على الجمعية : عن طريق المجتمع ☐ وسائل الإعلام ☐ مواقع التواصل الاجتماعي ☐

02- ما الذي دفعك للانضمام لهذه الجمعية: حب الخير ☐ واجب أخلاقي ☐ مبدأ شخصي ☐ ضرورة انسانية ☐ أخرى.....

03- كيف ترغب التواصل مع الجمعية : الايمايل ☐ sms ☐ مواقع التواصل الاجتماعي ☐ أخرى ☐

04- العمل وتقسيم الأدوار داخل الجمعية كيف تراه؟ جماعي ☐ فردي ☐ حوار ☐ قرار الرئيس ☐ أخرى تذكر.....

05- انطباعك حول نشاط الجمعية: ممتاز ☐ جيد ☐ مقبول ☐ ضعيف ☐ غير مهتم ☐

06- كيف ترى أداء العاملين في الجمعية ؟ ممتاز ☐ جيد ☐ مقبول ☐ ضعيف ☐ غير مهتم ☐

07- هل ترى أن أعمال الجمعية كافية وحققت المطلوب ؟ نعم ☐ لا ☐ تحاج إلى جهد ☐

08- ما هي المجالات التي تشارك فيها الجمعية ؟ اجتماعية ☐ اقتصادية ☐ رياضية ☐ ثقافية ☐ صحية ☐ خدماتية ☐ أخرى تذكر.....

09- هل الجمعية تحافظ على القيم والعادات ؟ نعم ☐ لا ☐ نوعا ما ☐

10- مساعدات الجمعية هل تضن أنها موجهة إلى كافة الفئات المحرومة ؟ نعم ☐ لا ☐ نوعا ما ☐

11- ماهي الفئة الأكثر استفادة من أعمال الجمعية ؟ فئة الأطفال ☐ فئة المرضى ☐ فئة المحتاجين ☐ فئة النساء ☐ كل الفئات ☐ أخرى ☐

12- هل الجمعية تساهم فعلا في تحقيق التواصل الاجتماعي؟ نعم ☐ لا ☐

هل تستخدم الجمعية وسائل الإعلام والاتصال لتوعية المجتمع المدني؟ نعم ☐ لا ☐ أحيانا ☐

13- إذا كانت الإجابة نعم ما هي الوسائل الأكثر استخداما؟ المطويات ☐ الملصقات ☐ الانترنت ☐ أخرى ☐

14- هل تشجع أصدقائك للانضمام الى الجمعية ؟ نعم ☐ لا ☐

15- هل للجمعية موقعا في شبكة الانترنت ؟ نعم ☐ لا ☐

16- كيف تقيم التفاعل بين أعضاء الجمعية والمنخرطين؟ جيد ☐ مقبول ☐ حسن ☐
عادي ☐

17- هل شاركت في اقتراح وإعداد بعض البرامج والأنشطة بالجمعية؟ نعم ☐ لا ☐
أحيانا ☐

18- هل ترى أن دعم الهيئات الرسمية الممنوح للجمعية يسمح لها بممارسة نشاطها على أكمل وجه؟ نعم ☐ لا ☐

19- هل تتلقى الجمعية تبرعات من مصادر اخرى غير المنخرطين ؟ نعم ☐ لا ☐
في حالة الإجابة بنعم كيف يكون ذلك؟----------

20- ما طبيعة التبرعات التي تشارك فيها؟ مبالغ مالية ☐ جهد عضلي ☐
إشراف على عمل ☐ أشكال أخرى تذكر.....

21- هل يسمح لك العمل التطوعي بتكوين علاقات خارجية؟ نعم ☐ لا ☐
إذا كانت الإجابة بنعم ما نوع العلاقات؟ علاقات ☐ زمالة ☐ وصداقة ☐
علاقات عمل ☐
أخرى تذكر.....

22 - هل تشجع أصدقائك على العمل التطوعي؟ نعم ☐ لا ☐
اذا كانت الإجابة بلا لماذا؟----------
- أجد صعوبة في إقناعهم بالعمل دون مقابل. ☐
- نقص الوعي بالجمعيات الخبرية ☐
- ارتباط المشاركة التطوعية بقيم ثقافية واجتماعية معينة. ☐
- نقص الوعي بأهمية العمل الجماعي التطوعي. ☐

23 – اذا كنت منخرطا تشارك في جمع هذه الأعمال بصفة دائمة ☐ قليلة ☐

24 - ماهي أهم الأنشطة والخدمات التي سبق وان نظمتها الجمعية ؟
- أنشطة ثقافية حفلات فنية موسيقية لفائدة المرضى ☐
- محاضرات علمية توعية حملات تطوعية ☐
- دورات تدريبية أنشطة رياضية ☐
- معارض خدمات صحية مساعدات مالية ☐
- إنشاء مشاريع صغيرة حملات تحسيسية ☐

25 - رأيك بصراحة هل قدمت لك الجمعية خدمة لن تنساها أبدا نعم ☐ لا ☐
في حالة الإجابة بنعم كيف كان ذلك ؟----------